جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

الديمقراطية التشاركية ودورها في تجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: إدارة الجماعات المحلية.

إعداد الطلبة:
بوحجار حكيم.
ركيمة عمر.

إشراف الأستاذ:
د/ لبيد عماد.

لجنة المناقشة:

- الأستاذ: أ/ بلحربي عومار.....رئيسا.
- الأستاذ: د/ لبيد عماد.....مشرفا ومقررا.
- الأستاذة:أ/ يحي باي نجاح.....مناقشا.

السنة الجامعية: 2018/2017م – 1439/1438هـ

شكر وعرفان

الحمد للّه على عظيم فضله وكثير عطائه، وله نسجد سجود الحامدين الشاكرين، لأنّه وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف: الدكتور"لبيد عماد" الّذي أفادنا بتوجيهاته القيّمة. والّذي بالرّغم من انشغالاته الكثيرة كان دائمًا في

الموعد بالمتابعة والتوجيه. فجزيل الشكر لك.

بحق كلمة الشكر لن تفيكم حقكم يا أستاذة العلوم السياسية، الّذين نشكرهم جزيل الشكر على المساعدات القيّمة.

وأتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى طاقم إدارة قسم العلوم السياسية، وكذلك عمال مكتبة الحقوق والعلو السياسية الذين ساعدونا كثيرا في انجاز هدا العمل.

كما لا ننسى الشكر الجزيل والتقدير لمن يعرفني من بعيد أو من قريب.

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل رب زدني علما"

"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

بسم الله و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا لانجاز هذه المذكرة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة **"الحاجة الزهرة"** أطال الله بعمرها.

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الصبر و الكفاح من اجل النجاح ولم تشغله الدنيا لأرتوي من اهتمامه. أبي الكريم **"الحاج عبد المجيد"** أدامه الله لي.

إلى والدي الكريمين" **أمي رمانة و ابي عبد الحميد** " حفظهما الله لي اللذان لم يبخلا علي يوماً بشيء و وهباني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

إلى أختي الوحيدة **نورة** وإلى إخوتي **"سمير عماد عباس يوسف"**

الذين أكن لهم ودا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة إلى إفراد أسرتي بدون استثناء وخالتي الغالية التي هي أختي التي ربتني ورحتني " حياة " وبناتها " **منال" "ندى" "مريم"** و خاصة ابنتها الغالية **"ريهام"** التي هي بمثابة ابنتي.

وأهدي هذا العمل كذلك إلى أستاذتي ومخطيبتي وزوجتي المستقبلية المدعوة **" كنزة "** إنشاء الله التي حمستني على متابعة دراستي رغم الصعوبات التي واجهتني أكنها جزيل الشكر وحفظها الله إنشاء الله هي ووالديها وأختها وكذلك بنات أختها " ذكرى" و" دعاء" و" دريم" .

كما أهدي هذا العمل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل ، إلى رئيس قسم وأساتذة العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية" بجامعة الصديق بن يحي "تاسوست"

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **الدكتور" لبيد عماد"** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة.

إلى أصدقائي و زملائي وزميلاتي.

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص إدارة الجماعات المحلية دفعة 2018/2017

إلى كل من سقط اسمه مني سهوا .

بوحجار حكيم

الإهداء

أهدي هدا العمل إلى:

-من ربتني ورعتني وكانت معي في السراء والضراء، إلى

أمي حفظها الله وأطال في عمرها.

-إلى زوجتي العزيزة.

-إلى زملائي، رفقاء دفعة ماستر إدارة الجماعات المحلية.

-إلى صديقي إبراهيم الذي شجعني كثيرا.

-إلى كل من عرفني وأحبني في الله.

أهدي ثمرة هدا البحث المتواضع .

عمر ركيمة

مقدمة

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين اهتمام كبير وبالغ الأهمية بالديمقراطية وميكانيزمات الحوكمة المحلية، وهذا نتيجة لفشل بعض الأنظمة والحكومات، وعجزها عن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتلبية حاجيات ومطالب المواطنين المتزايدة .

لقد كان واضحا في المجتمعات التي تعاني من مشاكل ومظاهر سياسية واقتصادية ومؤسساتية، النقص الكبير في مقياس تطبيق الديمقراطية والحكمانية ،هذا ما فرض ضرورة بناء مقاربة جديدة ولكيفية التعامل مع مطالب واحتياجات المواطن المتزايدة وكذلك مواجهة تحديات التسيير من خلال توسيع مجال الديمقراطية والحكم الراشد بهدف الوصول إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

بيد، أن الأنظمة السياسية في نظر النظريات السياسية تهدف إلى الاستقرار وتحقيق الاستمرار، وهذا لا يتحقق سوى بالتفاعل الايجابي داخل البيئة الداخلية للمجتمعات،حيث أن هذه النظريات شرطها الأساسي للاستقرار الاجتماعي هو الاستقرار السياسي، وهنا يمكن القول أن أنظمة الحكم تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال التفاعل الجيد بين مبادئ الديموقراطية وعلى رأسها ميكانيزمات الحكامة المحلية.

يعتبر مصطلح الحوكمة المحلية مصطلحا يقوم ويتفعل بالديمقراطية، حيث أنه في أثناء التحولات السياسية التي شهدتها العديد من الدول في الآونة الأخيرة، زاد الترابط والتداخل بين الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية وأصبح الحكم الديمقراطي والحكم الراشد شرطان أساسيان لتحقيق الإصلاح السياسي والاستقرار الاجتماعي للوصول إلى تنمية محلية جيدة.

1 – أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الدراسة من خلال محاولتها إزالة بعض الغموض الذي يتعلق بالديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحكم الراشد وإصلاح الحكم في الجزائر، ومن خلال تفعيل دور مشاركة الأفراد في الحياة السياسية والمساءلة والثقافة والرقابة، وهذا ما تتضمنه الحوكمة المحلية من أبعاد نظرية وتطبيقية. ومع وجود وتعدد الدراسات حول هذا الموضوع، نلاحظ أن هذه الأخيرة لم تنظر بعمق في مضمون العلاقة القائمة بين نموذج الحوكمة المحلية والديمقراطية التشاركية في الجزائر .

2 –أهداف الدراسة:

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

– إبراز الدور الذي تلعبه الديمقراطية التشاركية في تفعيل الحوكمة المحلية من خلال مجموعة من الآليات والفواعل الرسمية وغير الرسمية.

-التعرف على واقع الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر، مع ذكر أهم المعيقات والتحديات التي واجهتهما لتحقيق التنمية المحلية.

-وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى تبني الدور الذي يلعبه المواطن في المشاركة السياسية ودوره في اتخاذ القرارات، ودوره الفعال أيضا في تحقيق الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية.

3 -أسباب اختيار الموضوع:

إن الرغبة في اختيار هذا الموضوع ودراسة قضايا الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية لها أسباب ذاتية وموضوعية.

أ -من الناحية الذاتية:

فتكمن في رغبة الباحث في معرفة وفهم الظواهر السياسية المتعلقة بالعلاقة القائمة بين الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية، وكيفية تحقيق المشاركة السياسية للأفراد في الحياة السياسية من حيث مشاركتهم في اتخاذ القرارات المحلية والوطنية في الجزائر، خاصة مع نقص البحوث في هذا الميدان، فمثل هذه المواضيع حديثة النشأة حيث تثير الجدل على المجال الدولي والوطني والمحلي،فالعلوم السياسية بتخصصاتها لها الصلة بهذا الموضوع، وخاصة تخصص إدارة الجماعات المحلية،حيث تقوم كلا من الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية من جعل المواطن هو الأساس في جميع العمليات السياسية، وذلك من أجل حماية البيئة وتحقيق الرفاهية للمواطن.

ب -من الناحية الموضوعية:

تكمن المبررات الموضوعية في ضرورة التمعن في هذا الموضوع من زاوية مناقشة ومعرفة مدى قدرة الديمقراطية التشاركية في تجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر.من خلال الإسهام في إضافة علمية ولو ضئيلة وإثراء الدراسات العلمية في هذا المجال،خاصة ان مثل هذه المواضيع لا تزال قليلة الاهتمام على المستوى المحلي .

4 – أدبيات الدراسة:

من خلال عملية البحث البيبيوغرافي حول الموضوع لاحظنا وجود نقص في الكتابات والدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية خاصة على المستوى المحلي ، ورغم ذلك قمنا بالاستعانة ببعض الدراسات ومن أهمها:

- كتاب "**كلوفيس هنري**"، "**كدي سوزا**"، "**احمد نران**" ، من الديمقراطية التمثيلية الديمقراطية التشاركية نماذج وتوصيات، الذي اعتمده الباحث من أجل معرفة آليات الديمقراطية التشاركية ومعوقاتها والاستعانة ببعض التوصيات.

– رسالة دكتوراه للطالب "**فريد ابرادشة** "بعنوان : الحكم الرشيد في الجزائر الحزب الواحد والتعددية الحزبية، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، جوان2010 . والتي أعتمد الباحث عليها في إعداد تصور ورؤية شاملة وواضحة للموضوع المبحوث. وتوصل من خلال بحثه إلى نتائج وتصورات.

– كتاب "**لزهير عبد الكريم الكايد**" بعنوان : الحكمانية قضايا وتطبيقات، الصادر عن المنظمة العربية، مصر سنة2001 . وهو كتاب يستعين به أغلب الباحثين في مثل هده المواضيع، ويعد هذا الكتاب من الأدبيات الأولى في المسائل التي تتعلق بالحكم الراشد في الوطن العربي، عرض الكتاب مجموعة من النماذج والتجارب في دول عربية وغربية تمكنت من تجسيد مفاهيم الحكم الراشد بنسب متفاوتة، مع تقديمه لجملة من التوصيات لتحقيق الحكم الراشد في الواقع الميداني.

–كتاب "**تورين ألان** "، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، (تر: **حسين قبيسي**)، دار الساقي، بيروت، حيث يتناول فيه علاقة بالديمقراطية التشاركية بالتنمية، و يؤكد أن التنمية نتيجة الديمقراطية، فلا يمكن تحقيق تنمية متعددة الجوانب دون وجود نظام ديمقراطي تشاركي يؤسس لهذه التنمية يقوم على دور فعال للقوى المجتمعية ومواطنة ديمقراطية وتعددية سياسية وحقوق الإنسان.

5 –إشكالية الدراسة:

إن الأهم في بروز الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية هو المشاركة الفعلية للمواطن في العملية السياسية من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، وهذا ما تم التطرق إليه في بعض القوانين التي وضعت في هذا الشأن من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية.ومن أجل الوصول إلى تفعيل الدور الذي تلعبه الديمقراطية التشاركية لتحقيق وتجسيد الحوكمة المحلية، فإن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها هي:

كيف تساهم الديمقراطية التشاركية في تعزيز وتفعيل وتجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر؟

ولفهم هذه الإشكالية يمكن طرح تساؤلات فرعية لفهمها:

– ما المقصود بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية؟.

– فيما تتمثل محددات وآليات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر؟.

– ما هو الدور الذي تلعبه الديمقراطية التشاركية من أجل تحقيق الحوكمة المحلية للوصول إلى التنمية المحلية؟.

6 –الفرضيات:

من أجل الوصول إلى تفسير للإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

– تشكل الديمقراطية التشاركية آلية أساسية لتجسيد الحوكمة المحلية من خلال تمكين المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات بقصد المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية .

– تتيح الديمقراطية التشاركية فرصة للقوى الفاعلة لدى الجماعات المحلية (سلطة محلية ومجتمع مدني وقطاع خاص) لتعزيز الشفافية والاستجابة والمسائلة.

– لتطبيق وتفعيل الحكم الراشد في الجزائر، يتطلب بناء دولة مبنية على الديمقراطية مع تقبل الديمقراطية التشاركية كمنهج لإدارة شؤونها، ووجود مجتمع مدني فاعل وقطاع خاص .

– من الصعب تطبيق مبادئ الديموقراطية التشاركية والحكامة المحلية في أنظمة العالم الثالث عموما والجزائر خصوصا .

7 -مناهج الدراسة:

إن الدراسة تفرض علينا اعتماد مجموعة من المناهج وذلك لتفسير الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه، ومن هنا تم الاعتماد على المناهج التالية:

– **المنهج التاريخي** : وقد استعمل في ظهور وتطور ونشأة كل من الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في ظروف زمنية معينة. ودراسة التطورات التي لحقت بهما حيث قام الباحث باستخدام هذا المنهج لمقدرته على تفسير الظاهرة كما أن هذا المنهج يسرد الوقائع وتكديسها.

– **المنهج الوصفي**: وذلك بوصف الدور الذي تلعبه الديمقراطية التشاركية في تجسيد الحوكمة المحلية مع الوصول إلى خلاصة واستنتاجات. وأيضا يسمح بجمع المعطيات والحقائق العلمية، وتم استخدام هدا المنهج في وصف واقع كل من الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية.

– **المنهج المقارن:** يعتبر هدا المنهج بمثابة منهج تجريبي في العلوم الاجتماعية، وقد تم توظيفه من خلال الإشارة إلى بعض المقارنات بين دول متقدمة وأخرى نامية مثل الجزائر، وذلك بتحديد العلاقة القائمة بين الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية.

8 – هيكل الدراسة:

أما فيما يخص الخطة المتبعة في الدراسة فقد توزعت انطلاقا من إشكالية الموضوع على ثلاث فصول إضافة إلى المقدمة، والخاتمة، وقائمة المراجع، وهي موزعة كالتالي:

-**الفصل الأول** : فهو يشكل مدخلا مفاهيميا للديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية، حيث تناول مفهوم الديمقراطية التشاركية من حيث التعريف والنشأة والتطور والخصائص والمبادئ والمرتكزات. تناول فيه مفهوم الحوكمة المحلية من حيث التعريف والنشأة والأطراف والفواعل والخصائص .

-**الفصل الثاني**: تناول فيه آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية، من خلال التطرق الى آليات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية كلا على حدا. ومعرفة مجالات ومحددات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية وذلك من خلال المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والإداري والمحافظة على البيئة.

-**الفصل الثالث**: حيث تطرق هنا إلى واقع الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر وهنا الفرق بين ما هو نظري وتطبيقي في الواقع. حيث تحدث عن واقع الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر، وعن التحديات ومعيقات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر.

9 – مفاهيم الدراسة:

حيث تم هنا التطرق إلى عدة مصطلحات ومن أهم هده المصطلحات: الديموقراطية، الحكم الراشد، الجماعات المحلية، الحكم المحلي.

10 -صعوبات الدراسة:

لا يوجد بحث أو دراسة تخلو من الصعوبات، رغم ذلك واجهتني بعض الصعوبات نذكر منها:

-قصر المدة الممنوحة لإنجاز البحث والموضوع مفتوح يتناول عدة متغيرات.

-قلة وندرة المراجع المتخصصة التي تناقش موضوعات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر.

– العدد المحدد والمحدود من الصفحات لإعداد المذكرة 80 صفحة، وهو ما لا ينسجم ولا يليق بالقيمة العلمية لبعض المواضيع التي تتطلب معالجتها مذكرة بعدد أكبر من الصفحات، لاستيفاء معالجة الموضوع من كل الجوانب القانونية والسياسية والإدارية... وهو ما يتطلبه الموضوع المبحوث: متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر.

الفصل الأول

الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية دراسة في المفهوم

الفصل الأول: الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية دراسة في المفهوم.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية

اعتمدت العديد من الدول على الديمقراطية التشاركية وتطبيقها على المستوى الوطني والمحلي. وهذا من اجل الوصول إلى تحقيق دولة القانون بكل مقوماتها، ومن هنا سنحاول إعطاء مجموعة تعاريف حول الديمقراطية التشاركية.

أولا– التعريف اللغوي والاصطلاحي للديمقراطية التشاركية:

وقبل الدخول في موضوع تعريف الديمقراطية التشاركية يجب الوقوف عند جوانبها المفاه يهي، من خلال التطرق إلى المفهوم اللغوي للديمقراطية التشاركية والتعريفات التي قدمها الفلاسفة والباحثين أي التعريف الاصطلاحي.

1–**التعريف اللغوي للديمقراطية التشاركية** : لا يوجد تعريف للديمقراطية التشاركية في قواميس ومعاجم اللغة العربية حيث انه باللغة الفرنسية هو" la démocratie participative "[1]

ومن هنا سنحاول تجزئة المصلح كلا لوحة

–الديمقراطية: هي ذو أصل إغريقي، ومركب من مصطلحين

أولهما "démos" وتعني الشعب.

والثاني"kratos ou kratien" وتعني السلطة، القوة، القيادة، نفوذ، عند ضمهما يدلان على أن المقصود هو سلطة الشعب، أو قوة الشعب، أو حكم الشعب.

وهذا يتوافق واستخدام الإغريق للكلمة حين قصدوا بها ممارسة السلطة بواسطة عامة الشعب.

أما معجم العلوم السياسية (dictionnaire de science politique) فقد عرف الديمقراطية على أنها:

–نظام سياسي يؤسس على مبدأين.

–السيادة ملك للشعب.

[1]– محمد أحمد إسماعيل، الديمقراطية دور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2010، ص53.

-السلطة تمثل إرادة أغلبية المواطنين دون النظر عن أراء وأفكار الأقلية.[1]

ومن هنا نلاحظ بأن الشعب هو المسؤول عن السلطة ومصدرها الأساسي من جهة، ومن جهة أخرى المشاركة ترى من خلال منظور سياسي معين، واختلاف الباحثين باختلاف تخصصاتهم العلمية وتوجهاتهم الاديولوجية، وهذا ما جعل مصطلح المشاركة يعرف كما يلي:

المشاركة participation مشتق من كلمة "participer" وهذا المصطلح اللاتيني يتكون من جزأين:

الأول: "part" بمعنى "جزء".

والثاني: "comparé" ويعني "القيام".

ومصطلح المشاركة يعني "to take part" أي القيام بدور.[2]

كما تعرف المشاركة في معجم المصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية على أنها: " تعاون فرد مع فرد أخر أو بعض الأفراد مع البعض الأخر في انجاز مشترك."[3]

كما ورد أيضا معنى المشاركة في معجم العلوم الاجتماعية على أنها: " المساهمة أو التعاون في أي وجه من وجوه النشاط ويستخدم هذا المصطلح كثيرا في الاقتصاد فيقال المشاركين في الأرباح أو في إدارة المشروع، أما في المجال السياسي فيدل على اشتراك المواطنين في مناقشة الأمور العامة بطريقة مباشرة أو عن طريق اختيار من يمثلهم في المجالس النيابية."[4]

أما **المعجم الإداري** فيعرف المشاركة على أنها: "المساهمة النشطة لأفراد المجتمع المحلي في الأنشطة الإنمائية المحلية، إلا أن المصطلح يشير من الناحية العلمية إلى نطاق عريض من درجات المشاركة المحلية في الأنشطة الإنمائية الخارجية، بدءا بالمشاركة غير النشطة وصولا إلى أشكال المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، والتي تستهدف زيادة التمكين."[5]

فإذا قمنا بإلصاق المصطلحين "الديمقراطية" و "التشارك" ستكون هنا الديمقراطية التشاركية هي : " مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية صنع واتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة."[6]

---

[1] - Mokhtar lakehal, le dictionnaire de science politique, 4eme edition, l'hrmattan, France, october 2009, p 129.

[2]- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص106.

[3]- احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1987، ص886.

[4]- إبراهيم مذكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1975، ص545.

[5]- سمير الشوبكي، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن، 2010، ص302.

[6]- رشيد لصفر، التدبير التشاركي للشأن العام المحلي-الجماعات الحضرية والقروية نموذجا-، شهادة ماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وحدة التكوين والبحث: "تدبير الإدارة المحلية"، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2009-2010، ص15.

2- التعريف الاصطلاحي الديمقراطي التشاركي:

لقد اختلفت التعاريف من الناحية الاصطلاحية من طرف الباحثين والفلاسفة من عرب وغرب فهناك من تحدث عن المشاركة وهناك من تحدث عن الديموقراطية التشاركية.

ومن هنا أشار "أرسطو" إلى المشاركة وبحث فيها، حيث اعتبر أن لها الصفة الحقيقية للمواطن، ومن كتابه "**السياسة**" إلى أن هذا الذي يؤسس المواطن في الواقع وكما يجب أن يكون والسمة التي تميز حقيقته، يتمثل في حق الاقتراع المقول له في المجال والمشاركة في ممارسة السلطة العامة في وطنه.[1]

وليس كل فرد يغير جماعة يمكن أن يتصف بصفة المواطنة، ولكن عن طريق المشاركة لفعلية والحقيقة من طرف المساواة مع غيره في ممارسة الوظائف القانونية، فمشاركة المواطن تعتبر من أولى المراحل لبداية المشاركة في المجتمع في الشؤون المحلية الإدارية للجماعات المحلية.[2]

أ -تعريف الديمقراطية التشاركية عند الباحثين العرب.

- **الباحث المغربي:"يحي البواقي".**

"اشتراك المواطنين بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختبارات الجماعية، بحيث تستهدف هته العملية ضمان الرقابة الفعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وحتى حياته اليومية عبر ترسانة من الإجراءات العملية."[3]

هذا التعريف يركز جل التركيز على المواطن وضرورة مشاركته في اتخاذ القرارات وإعطاء رأيه في المواضيع والمشاريع التي تهتم الصالح العام وهذا من اجل تحقيق الرقابة والمساءلة الفعلية والشفافية حول وضع البرامج التي تم المجتمع والحياة اليومية وذلك من اجل وضع جملة من الإجراءات.

- **الباحث الجزائري: "الأمير شريط"**: حيث جاء بشكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في : "مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية، واتخاذ القرارات المتعلقة بهم".[4]

[1]- محمد احمد إسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص419.

[2]- المرجع نفسه، ص419.

[3]- قوي بوحنية، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص57.

[4]- المرجع نفسه: ص58.

فالديمقراطية عند هذا الباحث المواطن له الدور الفعال وهو الأساس في عملية صنع القرار وذلك من خلال إشراك المواطن في العملية السياسية أي حضور، في الاجتماعات والمحليات التي تعطي مشاريع مهمة للمواطنين.

كما عرفها "**مطافي الصفدي**":

الديمقراطية التشاركية تصحيح لما افتقرت إلى الديمقراطية التمثيلية، ذلك أن الديمقراطية التشاركية استغلت نقاط ضعف الديمقراطية التمثيلية.

ب تعريف الديمقراطية التشاركية عند مفكري الغرب

حيث عرفها الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" "Dewey John" باعتبارها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات والسياسات التي تنتج عنها.[1]

أما الباحثة "ريان فون" "Rian Voet " من جامعة "Windeshein" التطبيقية بهولاندا، في كتابها "النسوية والمواطنة" على أن الديمقراطية التش اركية الكاملة تتطلب قدرا كبيرا جدا من العمل التطوري من كل مواطن عادي تتطلب قدرا كبيرا جدا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي.

وهنا يمكن تفعيل دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني ولا يمكن فسح المجال لقرار فعال وملائم وسريع، يجب وينبغي على صناع القرارات الاستشارة والاستعانة بالناس المخصصين والمعنيين بهذه السياسة.[2]

أما المفكر السياسي "سارتوري" "Sartori" فقد عرف المشاركة على أنها "شكل الحكم الذي يشارك الشعب من خلاله بكيفية مستمرة في الممارسة المباشرة للسلطة على أنها هي : " الفعل الاعتيادي للمواطن الموجه نحو التأثير في بعض المخرجات أو النتائج السياسية."[3]

ونجد تعريف كابيتان " Capitant" المشاركة هي : "الفعل المرتبط يصبح الشخص جزء من فعل جماعي وخاصة جزءا من تصرف فعل قانوني جماعي."[4]

---

[1]- محمد العجابي، كلوفيس هنري كدي سوزا، نران احمد، من الديمقراطية التمثيلية الديمقراطية التشاركية نماذج وتوصيات، منتدى البدائل العربي للدراسة، روافد النشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.

[2]- مريم حمدي، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014-2015، ص 38.

[3]- يونس الساسي الاشهب، تدبير الاصلاح الدستوري لصور ممارسة الديمقراطية، التكيف القانوني الفقهي للديمقراطية التشاركية، مجلة أنفاس حقوقية، امستين للطباعة، العدد 04، الرباط، المغرب، 2012، ص ص99-100.

[4]- المرجع نفسه: ص100.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الحديث عن الديمقراطية التشاركية عن بعض أشكالها ومفاهيمها من خلال ما يلي:

-الديمقراطية التشاركية مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام.

شكل جديد لتقاسم وممارسة السلطة المرتكزة على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار السياسي ،

فالديمقراطية التشاركية ترتكز من جهة، كما عبر عنها الفيلسوف البراكماني جون ديوي" John Dewy" على مواطنة نشطة ومطلعة وعارضة" وعلى " تكوين مواطنين " public" نشطين قادرين على تصريف قدراتهم في التنقيب والبحث بأنفسهم عن الحلول ملائمة لقضاياهم"

وترتكز من جهة أخر على إرادة لدى السلطات والمؤسسات السياسية والتمثيلية في تقاسم هذه السلطة، من اجل جعل الوظيفق الديمقراطي تتمحور أكثر على تحسين أوضاع الناس.

تعتبر الديمقراطية التشاركية فاعلة كل المشاكل عن قرب، وضمان الخراط الجميع، تطور التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطي التشاركية والديمقراطية التمثيلية.

وتتجدد الديمقراطية بناءا على المواطنة والمدنية والمنفعة العامة، وتوفير المعلومة والتدبير الشقاق والمساهمة في اتخاذ القرار وانتقال من المحلي إلى الوطني.[1]

المطلب الثاني: ظهور ونشأة ومبررات الديمقراطية التشاركية.

أ – ظهور ونشأة الديمقراطية التشاركية:

في بداية التسعينات من القرن العشرين طغت على الديمقراطية آلية التشاركية، فيعرف "Dahl" "دال" الديمقراطية بأنها حكم السواد الأعظم وليس حكم الفرد أو حكم الأقلية الاوليغارشي ة، وهنا منح المواطن حق التصويت في الانتخابات المفتوحة، فالشعب هنا هو القائد في الديمقراطية. [2]

[1]- المختار تعالي، الديمقراطية التشاركية آلية لتوسيع المشاركة السياسية، تم التصفح في: 17 مارس 2018. على الموقع: http://www.hespress.com/writess/245404.html

[2]- سعيدة كحال، الديمقراطية التشاركية والتنمية الإنسانية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الرشادة والديمقراطية، كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة3، الجزائر،2016-2017، ص153.

"فجوفاني بارتوري" يعترف بوجود قطيعة تامة بين شعب الديمقراطية المثالي والتجريبي، حيث عرفها على أنها "سلطة الأقليات الديمقراطية الفاعلة." [1]

والديمقراطية تتحقق من خلال مشاركة السكان والأفراد في الحياة السياسية.

فالديمقراطية التشاركية أو المشارك ايتة "la démocratie participative"، فهي تهدف لخلق زيادة مشاركة الأفراد من اجل تطور السكان المحليين ومن هنا يرى "لينكولن" "Lincoln" على أنها: "حكم الشعب بواسطة الشعب من اجل الشعب."[2]

وفي أخير الثمانيات شهدت الديمقراطية رواجا كبير في عدد كبير من دول العام، ففي نهاية التسعينات شهدت استقبال كبير في البلدان المستقلة في العالم في خانة الدول الديمقراطية.

حيث هنا بقياس هذا التحول بالدراسة التي قدمها "صامويل هنغتنغتون" في كتابه المشهور "الموجة الثالثة" حيث أشار في هذا الكتاب إلى حركات التحول من الأنظمة الاستبدادية المتسلطين الشمولية إلى الديمقراطية.

وهنا قام "هنغتنغتون صامويل" بتبني الديمقراطية وذلك لعدة عوامل يمكن تعدادها فيما يلي:[3]

-تدهور الشرعية ومأزق الأداء.

-النمو الاقتصادي والأزمة الاقتصادية والتنموية.

-التغيرات الدينية.

-السياسات الجديدة.

وهدا التقديم إلى بالأفراد إلى المطالب بالحرية السياسية والتمثيل والمشاركة والمحاسبة.

وقد ظهر مصطلح الديمقراطية التشاركية خلال فترة التسعينات في الميدان الصناعي والتجار بمعنى في القطاع الاقتصادي، وهذا الظهور كان نتيجة سيطرة كبار المؤسسات والشركات الكبرى في الو.م.أ .

وهذا كان من خلال مشاركة عمالها وإطاراتها في تسير العمل والإنتاج، والمشاركة في اتخاذ وضع القرارات المناسبة ومتابعة تنفيذها وذلك من خلال الرقابة، وتم نقل هذه الديمقراطية التشاركية إلى المجال السياسي خاصة على المستوى المحلي وذلك من خلال إلحاق المواطن في مناقشة ومتابعة القضايا العامة والتشاور في اتخاذ القرارات السياسية، مع مراقبة ومتابعة تنفيذها وذلك منة خلال الرقابة، وتم نقل هذه الديموقراطية التشاركية إلى المجال

[1]- غنى هرميه، وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية. (تر: هيثم اللمع)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص212.

[2]- سعيدة كحال، مرجع سابق، ص155.

[3]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

السياسي خاصة على المستوى المحلي وذلك من خلال إلحاق المواطن في مناقشة ومتابعة القضايا العامة والتشاور في اتخاذ القرار السياسي، مع مراقبة ومتابعة تنفيذها من طرف المواطنين قبل الهيئات الرسمية.[1]

ب -المبررات التي أدت إلى ظهور الديمقراطية التشاركية:

إن أهم الشباب التي أدت إلى ظهور المقاربة التشاركية هو لظهور أزمة الديمقراطية التمثيلية وتراكم المشاكل هذا ما أدى بها إلى فقدان مكانتها وظهرت الديمقراطية التشاركية central social لعجز الديمقراطية التمثيلية.

فهذا السبب يرجع غلى عجز الديمقراطية التمثيلية عن التعبير عن مطالب المواطنين ، فجو جاك روسو وكذلك روبرت "بوتنام" فيتناول القضية انطلاقا من جانب رأس المال الاجتماعي في محاولة منه لتأصيل مشكلة الديمقراطية التمثيلية ووجود أقليات تسعى لتحقيق المصالح الخاصة واحتكار السلطة.[2]

أولا– أزمة الديمقراطية التمثيلية:

بدأت البوادر الأولى لظهور الأزمنة منذ ستينات القرن الماضي بان الديمقراطية النيابية كما هو معروف تتمثل في أن المواطن يقوم بانتخاب من ينوب عنه ويمثلهم في السلطة عبر مختلف المستويات الوطنية والمحلية.[3] وفشل هذه الديمقراطية النيابية راجع إلى تنازل الشعب لممثليهم وتفويض السلطة لهم من طرف الشعب ذلك يعتبر تنازل عن السيادة والانتخابات هي ضمان من ضمانات الديمقراطية.

أن تعدد المشاكل وتراكمها هو ما أدى إلى فقدان مكانة هذه الديمقراطية التمثيلية.

ومن الأسباب التي أدت إلى عجز الديمقراطية نذكر:

1–المصادر الانتخابية:

هي وليد الأزمة الديمقراطية التمثيلية، فانتخاب المواطنين لممثليهم ممن ينوب عنهم في السلطة أصبح لا يفي بالغرض، فظهور التعددية الحزبية كان هو الحل لهذه الأزمة، وأيضا أصبح دور وهدف معظم الأحزاب على مختلف التجمعات هدفهم هو الكسب المادي.

ومشكل أخر هو انعدام النقاش والحوار بين الناخبين هو المشاكل والمظاهر العامة وتهرب المواطنين من الحياة السياسية وعدم توفر قنوات الاتصال وانعدامها، فهدف النواب أصبح يقتصر على تحقيق مصالحه الخاصة على حساب مصالح الأفراد الآخرين أي يخدم مصالحه ومصالح جزنه.[4]

---

[1]– محمد فخري راض، الديمقراطية مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص115.

[2]خير الدين قاضي، "الديمقراطية التشاركية برايم جديد لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر" مجلية أكاديمية، العدد الثاني، 2012، ص11

[3]– بوحنية قوي، مرجع سابق، ص52.

[4]– الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية الأسس والأفاق،العدد 11، السداسي الثاني، مجلة الوسيط، 2015، ص ص 22-27.

2- المصالح التكنوقراطية:

وهذا نتيجة لظهور التحول في الحياة السياسية منذ ستينات القرن الماضي فكانت بداية التحولات الأولى على يد التكنوقراطيين حيث أن هؤلاء امتلكوا مراكز القوة.

وأصبحت السلطة في يد أصحاب الاختصاص الفني والتقني، ومع ظهور التكنولوجيات الحديثة وتطورها المستمر والمتواصل، حيث ظهر هنا مصطلح جديد نسبة إلى أشخاص تبنوا هذه الديمقراطية ألا وهو "تكنوديمقراطية" "téchnodemocratie" وهو الآن حاضر في بعض دول العالم الثالث، حيث هنا أصبحت تصدر القرارات من طرف الطبقة التكنوقراطية والبيروقراطية وإعداد النصوص القانونية أصبح خارج عن سيطرتهم وإرادتهم وذلك لتعرضهم لضغوطات خارجية حيث تعود إلى البيروقراطيين. [1]

ثانيا- ترقية حقوق الإنسان:

وهنا نجد أن هي أهداف الديمقراطية التشاركية هي تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات، وتهدف إلى تحقيق الحاجات الأساسية للأفراد من خلال العقلانية والشفافية والفعالية، والمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات، وجعل المواطن يعبر عن أرائه بحرية باعتباره عنصرا هام في النظام السياسي وجعل المواطن أو الفرد يتمتع بجميع حقوقه المواطنة والتي تتمثل في المشاركة والفعالية في عملية صنع واتخاذ القرارات. [2]

ثالثا- أزمة المشاركة السياسية:

وهنا يكمن في عدم تمكين الأفراد من المشاركة، ومن هنا ثم خلق تكتلات جماهيري ة واضطرابات، وأيضا تضارب وسائل الإعلام وعدم معرفتها هل هي معرضة أو محايدة إلى احتكار وسائل الإعلام.

ونقص التنشئة السياسية وهنا يكمن السبب في انعزال المواطنين عن الحياة السياسية والعمل السياسي. [3]

غياب التنظيم من طرف المؤسسات التنظيمية.

وجود فئة قليلة في المجتمع لها انقطاع تام عن الحياة السياسية والعمل السياسي أي لا يهمهم أمر السياسة، وعدم مشاركتهم في اتخاذ القرارات وهذا العزوف والانعزال يمكن تلخيصه في عدة عوامل نذكر منها:

[1]- الأمين شريط، مرجع سابق، ص ص 51-52-53.

[2]- بلقرع خيرة، مرجع سابق، ص 45.

[3]- المرجع نفسه، ص47.

1–**العامل النفسي**: أي لا مبالاة الأفراد وهروبه من الواقع وهذا هو الحل الذي يلجأ إليه المواطن.

2–**العامل الاجتماعي**: وهنا يشعر الفرد بأنه غريب عن بلده أو دولته أي مهمش ولديه شعور عدم الانتماء إلى الجماعة، وهنا تنمو فيه حالة اللامبالاة السياسية، وهذا مثلا نجده في الجزائر في ظل الأحادية الحزبية من إقصاء للحريات الفردية والجماعية وبقاء السلطة في يد الحزب الحاكم دون إشراك أي جهة أخرى [1]

رابعا– العولمة: "la mondialisation"

فهي يجب أن تخضع لضوابط ومعايير ثم فرضها سابقا من قبل منظمات دولية وشركات عالمية.

فالعولمة في جوهرها هي ظاهرة اقتصادية لكنها مست جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية. [2]

المطلب الثالث: خصائص ومبادئ الديمقراطية التشاركية.

أولا– مبادئ الديمقراطية التشاركية:

–أنها تعددية في تأكيدها ضرورة التواصل عبر الاختلاف دون إلغاء هذا الاختلاف.

–أنها تأملية في توجهها المتشكك إزاء التقاليد الراسخة.

–أنها غير قومية في قدرتها على تجاوز حدود الدولة إلى مواضع لا توجد بها أطر دستورية.

–أنها إيكولوجية في تفتحها التواصلي مع الطبيعة غير البشرية .

–أنها دينامكية في انفتاحها أمام قيود وفرص الديمقراطية المتغيرة دوما. [3]

ثانيا– خصائص الديمقراطية التشاركية:

1 –حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون:

إن الفكرة التي تم طرحها أخيرا في جميع الدراسات هي حقوق الإنسان وأخذت قدرا كبيرا من الدعم والتأكيد من كل الأطراف وأصبح لديها مكانة عالمية لدى الدول والخطابات السياسية، فلغة الاتصال تلعب دورا هاما في الصعيد القومي والدولي، وأصبحت حقوق الإنسان لها دور فعال في أدبيات التنمية.

يعتبر مبدأ حقوق الإنسان عنصر أساسي في بناء دولة الحق والقانون التي تكافل مبدأ المواطنة الذي يحقق في الإنسان نفسه. [4]

[1]– بلقرع خيرة، مرجع سابق، ص 47.

[2]– المرجع نفسه، ص48.

[3]– كحال سعيدة، مرجع سابق، ص162.

[4]– المرجع نفسه، ص 163.

حيث يعتبر "أودونيل" "godonnell" أن دولة الحق "l'état de droit" حوار في البحث حيث يقول بأنها:

تطبيق عملي لقانون منصف الذي يكون تحت إشراف المؤسسات الدولية، يشمل النظام الفضائي، وهذا التطبيق العادل للقانون يدل على تطبيق عملي للقانون من قبل المحاكم الإدارية والقضائية يكون متجانسا ومترابطا في كل الحالات، يمنع الاختلافات الطبقية في المجتمع، جمود إمكانية المشاركة، ويضمن المراجعات لترسيخ الإجراءات القانونية والشفافية.[1]

وأكد مؤتمر فينا لحقوق الإنسان في عام 1993 على أهمية الربط بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية وذلك لنشر العدالة الاجتماعية وذلك من أجل وضع مؤسسة قانونية مستقلة والقضاء على التمييز العنصري. [2]

فهنا يمكن الحديث على مبدأ المساواة على الحقوق. ودولة القانون والدول الديمقراطية تكون الحقوق فيها غير مهضومة وتكون مكفولة لكل المواطنين دون استثناء، لان دولة القانون هي التي تحمي حقوق الإنسان والأفراد من جميع الأخطار. [3]

وهذا كله يكمن في "رونالد دوركايم" "Ronald Dorkim" في كتابه "أخد الحقوق مأخذ الجد seriuesly taking right"حيث يقول: "إن المسار ات السياسية تفرض أن يكون للضعفاء من أبناء طائفة سياسية معنية حق احترامهم والاهتمام بهم من جانب حكومتهم على أن يكون هذا الحق مساويا للحق الذي يؤمنه الأقوياء لأنفسهم، بحث أنه إذا كان لبعض الأفراد أن يتسعوا بحرية اتخاذ قرارات معينة، مهما كانت مضاعفاتها بالنسبة للصالح العام، فيجب أن يتمتع جميع الأفراد بالحرية نفسها. [4]

2 -المواطنة: citizenship

المواطنة فهي تعني ارتباط الفرد والدولة بالحقوق والواجبات المتبادلة، فهي تمثل الغاية الصحيحة للحكومة "فدائرة المعارف البريطانية ترى المواطنة بأنها علاقة بين الفرد والدولة، مما تتضمنه من واجبات وحقوق "[5]

---

[1]- Guillerno O'Donnell, "repenser le theorie Démocratique, perspectives latino- Américaines" revue international de politique comparée, vol8, N° 02, 2001, p204.

[2]- سليم الحص، وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد: دعوة الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2011، ص30.

[3]- سعيدة كحال، مرجع سابق، ص 163.

[4]- تورين ألان، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، (تر: حسين قبيسي)، ط2، دار الساقي، بيروت، 2001، ص34.

[5]- سعيدة كحال، مرجع سابق، ص 165.

فالمواطنة حسب دائرة المعارف البريطانية "هي على وجه العموم تسيع على المواطن حقوق سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة." [1]

وموسوعة الكتاب الدولي لا تميز بين المواطنة والجنسية حيث ترى بأن "المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات، واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم."[2]

فلا وجود لحقوق قانونية وسياسية بدون مبدأ المواطنة، فالدخل والمكانة الاجتماعية والتعليم والعمل والرعاية الاجتماعية والاتصال يلعبون دور فعال في تكريس مبدأ المواطنة.[3]

ومن مقومات المواطنة نجد:[4]

أولا– المواطنة تجسيد لنوع من الشعب، احترام الأفراد منهم الأفراد الآخرين والتسامح.

ثانيا: القانون بعامل الجميع بالتساوي، ويعزز ويحمي كرامة واستقلال واحترام الأفراد بالتساوي، ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم.

3 –التعددية السياسية:

إن مفهوم التعددية السياسية ارتبط اهتمامه في الفكر السياسي منذ القرن السابع عاشر (17)، وهذا جاء من أجل حث المواطنين من أجل المشاركة في المجتمع السياسي، حيث أن ظهور التعددية ارتبط بالاقتصاد السياسي من أجل تحديد أساليب الإنتاج.

ولا يكمن مفهوم التعددية السياسية في عدد الأحزاب لكن في قدرة الأحزاب على تصورها في وضع برنامج للدولة والمجتمع وتعبر عن مستوى تفاعلها مع المجتمع.

وبوجود مجتمع مدني فعال فإنه يؤدي إلى وجود تنشئة سياسية جيدة، وتقديم المعلومات .

والتعددية السياسية لا تغير فقط على مجموعة من الأحزاب أو الجمعيات. بل هي تعبر عن ثقافة الحوار والاختلاف الفكري والسياسية وتنوع الاتصال وبتضارب الأفكار والمعلومات وتنوع المطلب أي لكل فرد جملة

[1]– علي خليفة الكواري،و آخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص30.

[2]– علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 30.

[3]– سعيدة لكحال، مرجع سابق، ص67.

[4]– المرجع نفسه، ص68.

مطالب، واختيار الحاكمين من طرف الأفراد دون ضغوط، فلا وجود للديمقراطية دون الاختلاف والتضارب في المطالب. [1]

شروط التعددية السياسية: [2]

-وجود دستور ديمقراطي وقانون فعال مبني على حقوق الإنسان.

-وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تكرس قيمة المعارضة.

-وجود هيكلة سلطوية تكرس الدور المحوري للبرلمان والضفة التمثيلية للنواب.

-وجود صحافة حرة قادرة على نشر البرامج السياسية للأحزاب، وخلق مجال إعلامي حر وفعال ينمي النضج الديمقراطي سواء للنحب أو المواطنين على حد سواء.

المطلب الرابع: مرتكزات الديمقراطية التشاركية.

وللحديث عن مرتكزات الديمقراطية التشاركية نعود للحديث على سيطرة الطبقة التكنوقراطية على صنع القرار وتقلص دور الطبقة التكنوقراطية على صنع القرار وتقلص دور البرلمانيين مع التغيرات واختلاف وتنوع المظاهر، فالقرارات يجب أن ترفع من طرف المواطنين إلى النواب لأنهم هم الأقربون إلى المواطنين ومن هنا يمكن الحديث عن أهم المرتكزات.

أولا- المواطن:

فالمواطن غالبا ما يتم نسيانه وإهماله عن صنع السياسة العامة، واتخاذ القرارات عند جيمس اندرسون في كتابه صنع السياسة العامة.

المواطن له دور فعال في اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة، في سويسرا مثلا الفرد لديه الحق في المشاركة في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات فهنا المواطن يصوت في مناقشة السياسات فهنا المواطن يقتصر حقه فقط في التصويت. [3]

ثانيا- المجتمع المدني:

يعرف على أنه مجموعة أو جملة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين المجتمع والدولة.

[1]- دانيال يانكلوفيتش: الديمقراطية وقراء الجماهير: كيف تنجح الديمقراطية في عالم أكثر تعقيدا. (تر: كمال عبد الرؤوف)، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993، ص299.

[2]- سعيدة لكحال، مرجع سابق، ص174.

[3]- خيرة بلقرع، مرجع سابق، ص49.

فالمجتمع المدني هو مجموع الفضاءات للفاعلية وأشكال مؤسساتية متنوعة في درجات تشكيلاتها، استقلالها وسلطاتها فالمجتمع يفضي التنظيمات التي تسجل نفسها كمؤسسات مساعدة منظمات غير حكومية تهتم بالتنمية، منظمات نسائية منظمات مهنية، اتحادات العمال. [1]

ثالثا– الأحزاب السياسية:

تجمع ن المواطنين حول مجموعة من الأفكار تتبلور حول برنامج سياسي وتؤدي الأحزاب وظائف مختلفة من بينها إيجاد مكان ملائم ومشترك للحياة السياسية.

فوجود التعددية ضرورة سياسية لتطبيق الديمقراطية بشكل سليم، ويكمن دور الأحزاب السياسية والتعدد الحزبية في إتاحة الفرص للتداول على السلطة عن طريق الاقتراع، وفتح الحياة السياسية لكل المواطنين.[2]

رابعا– الكفاءة والفعالية والاستجابة:

فالكفاءة والفعالية هي البعد الفني لأسلوب الحكم المحلي التي قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد المحلية إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين وتعبر عن أولوياتهم.

أما فيما يخص الاستجابة فهي تشير إلى سعي الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف وتحقيق المطالب. وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي ترتبط بدرجة الشفافية، كما ترتبط بالكفاءة والرغبة في العمل التطوعي. فالاستجابة مرتبطة بعامل التمويل والاستثمار، وتبدي مبدأ المشاركة في عملية اتخاذ وضع القرار، والهدف هنا هو إشراك المواطن في العملية السياسية وعملية صنع القرار التي تؤثر يشكل كبير في حياته مباشرة.[3]

خامسا– وسائل الإعلام:

تعبر مصدرا أساسيا لجمع المعلومات للمواطنين لاتخاذ القرارات واختيار المسؤولين الجذرين، وذلك من أجل خدمتهم.

فمهنة ومهمة الصحافة هي إيصال وإعلام المواطنين بالمعلومات الصحيحة، ومحاسبة المسؤولين وتوفير منبر للمناقشة في القضايا المحلية والمواطنة.[4]

---

[1]– سعيد مقدم، المجتمع المدني والديمقراطية–الندوة الدولية حول البرلمان، مجلة الوسيط، العدد15، السداسي الثاني، ص15.

[2]– المرجع نفسه، ص27.

[3]– صبرينة لعباوي، تسيير وإدارة الجماعات المحلية في إطار الحكم الراشد، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم، ص32.

[4]– خيرة بلقرع، مرجع سابق، ص53.

سادسا– الشفافية:

الحق في الحصول على المعلومات والقدرة على الاطلاع على الميزانيات ومتابعتها وتقسيمها وهنا يكون دور المواطن هو المراقبة أو الرقابة على المجالس المحلية والوطنية. وهذا المبدأ يقوم على عدة محاور نذكر منها:

-إمكانية الوصول إلى السجلات والوثائق العامة.

-التواصل مع المؤسسات الحكومية حضور الاجتماعات والندوات.

-تبني المساءلة وذلك بتقديم المسؤولين لأهم التوضيحات اللازمة.

-محاربة الفساد.

سابعا– المساءلة:

وهي تقديم من طرف المسؤولين لتوضيحات لازمة لأصحاب المصلحة، الوضوح للمسؤولية عن فشل وعدم الكفاءة وتبني الرقابة والمساءلة والشفافية [1]

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة المحلية.

المطلب الأول: الإشكالات الابستمولوجية المتعلقة بمفهوم الحوكمة.

أدى تزايد اهتمام دول العالم بقضايا الإصلاح وتحقيق التنمية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وبالموازاة مع اقتراح المؤسسات الدولية لشروط ومقاييس ينصح باعتمادها لإنجاح وصفات التعديل الهيكلي لاقتصاديات الدول ودفع مسارات الإصلاح إلى بروز مفاهيم ومصطلحات أصبحت متداولة بكثرة في عصرنا الحالي منها: الحوكمة أو الحكم الراشد.[2]

وبغض النظر عن الجذور التاريخية * لتطور مفهوم الحوكمة، تعود بداية استخدام المصطلح إلى مستهل عقد التسعينات من القرن الماضي بحيث أصبح شائع الاستخدام من قبل خبراء الإدارة والاقتصاد والمنظمات الدولية لينتقل فيما بعد إلى المجال السياسي كأسلوب حكم ويعطي أكثر من معنى ومفهوم وذلك نتيجة اختلاف التفسير والفهم القرن الخامس عشر في الفرنسية تم استخدامه ليعبر عن وصف فن أو طريقة الحكم وكان يستعمل في ذلك

[1]– خيرة بلقرع، مرجع سابق، ص54.

[2]– نصيرة خودير، أحلام خلوفي، " الحوكمة المحلية (أسس ومقومات)"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013/2012، ص 07.

* يعود أصل الكلمة Gouvernance إلى اللغة اليونانية Gubernan في القرن الثالث عشر يعني قيادة الباخرة الحربية، ثم ظهر في القرن الخامس عشر في الفرنسية حيث تم استخدامه ليعبر عن وصف فن أو طريقة الحكم، وكان يستعمل في ذلك الوقت كمرادف لمصطلح يعبر عن الحكومة، حتى القرن 16 اين استعمل في اللغة الانجليزية بمفهوم المصطلح الحالي ثم استخدم كمصطلح قانوني ليستعمل في نطاق واسع للتعبير عن تكاليف التسيير في عام 1979م.

الوقت كمرادف لمصطلح يعبر عن الحوكمة، حتى القرن 16 عشر أين أستعمل في اللغة الإنجليزية بمفهوم المصطلح الحالي تم أستخدم كمصطلح قانوني ليستعمل في نطاق واسع للتعبير عن تكاليف التسيير في عام 1979م.

والمدلول للمصطلح بين الكتاب والمفكرين بمختلف مشاربهم العلمية والأكاديمية. [1]

إن مصطلح الحوكمة مثل المفاهيم الاجتماعية والإنسانية الأخرى تعتريه عدة إشكاليات منهجية منها إشكالية الترجمة، بحيث لا توجد ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية والفرنسية، ومن أجل الوصول إلى تأصيل فكري للمفهوم تجاذبت فيه الآراء وأسهمت في تعريفه عدة مؤسسات وتنظيمات دولية ناهيك عن المفكرين والباحثين والكتاب. ونتناول فيما يلي الإشكاليات التي تواجه مفهوم الحوكمة.[2]

- إشكالية الترجمة:

يعد مفهوم الحوكمة مثالا حيا للمفاهيم التي لا تكون لها ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس المعنى أو الدلالات التي تعكسها باللغات الأجنبية الإنجليزية أو الفرنسية، فالمفهوم باللغة الإنجليزية هو Governance

وعند ترجمته إلى اللغة العربية سجلت أكثر من ترجمة ولا تعكس بدقة دلالة المفهوم وخريطته والهدف المقصود منه، ونسجل عدة ترجمات للمفهوم حتى الآن وهي: الحكم وأسلوب الحكم، الحاكمية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحكم الجيد، الحكم الراشد، الحوكمة.[3]

- إشكالية النموذج:

تتمثل إشكالية النموذج في مدى توافق وتلاءم مضمون أفكار الحوكمة مع جميع الدول والمجتمعات، بحيث يراها كثير من المختصين بأنها تعكس منظومة من القيم لتجربة تاريخية غربية، وعليه من الصعب إيجاد نموذج عام للحوكمة يصلح لكل مجتمع بخصائصه وظروفه، ولهذا يرى محمد عابد الجابري بأن الحوكمة لا يمكن أن تتحقق إلا في وجود استقرار سياسي ومؤسسات شرعية فعالة وتعددية سياسية وتداول على السلطة، وهي نفسها القيم التي

[1] – نصيرة خودير، أحلام خلوفي، مرجع سابق، ص07.

[2] – آمال نمر، " حوكمة الإدارة المحلية دراسة حالة ولايو ورقلة "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص 09.

[3] – خيرة عبد العزيز، "الحكم الراشد بين المفهوم الغربي والإسلامي (دراسة مقارنة)"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية) جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص 15.

شهدتها وتشهدها الدول الغربية[1]، لكن هذا لا يعتبر سببا في بقاء الدول على ما هي عليه بل عليها الاجتهاد في إيجاد آليات للحوكمة تتماشى مع ظروفها وخصائصها.[2]

– إشكالية التعريف:

تصطدم الظواهر الاجتماعية والإنسانية بإشكالية التعريف الجامع والمحيط بجميع جوانب الظاهرة، وهذه النقطة من بين أهم إشكاليات العلوم الاجتماعية والإنسانية عموما، وفي هذا الإطار يعاني مفهوم الحوكمة من صعوبة تقديم تعريف بسيط وواضح وبطريقة لا تخل بالمعنى ولا تفقد المفهوم صفة العمومية [3]، والملاحظ أن مفهوم الحوكمة من بين المفاهيم التي لاقت الاهتمام والدراسة من طرف المؤسسات الدولية والتي عرفته على النحو التالي:

– تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) :

هو مفهوم ذو طابع سياسي ويشير إلى ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.[4]

– تعريف البنك الدولي: (THE WORLD BANK, 1992)

يضفي على مفهوم الحوكمة الصبغة الاقتصادية، فهو مفهوم اقتصادي يعبر عن التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.[5]

– تعريف منظمة التعاون الاقتصادي: (OECD, 1995)

ترى نفس رؤية البنك الدولي بحيث تعرف الحكم الرشيد بأنه استخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[6]

---

[1] – سفيان فوكة، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، (ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية)، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي: 12 و13 ديسمبر، ص 02.

[2] – Miller & Other, models of local governance, hampshit :palgravemacmillan , 2000 PP 18-20.

[3] – أمال نمر، مرجع سابق، ص 13.

[4] - United national Developement programme (UNDP), governance for sustainable human Developement. UNDP Policy document, new York, 1991, P03.

[5] - Alter Rolf, Public Governance for investment public Governance and territorial Developement, OECD Press, Paris, (2004).

[6] - Idem.

– تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية: (ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT, 2002)

يرى بان الحوكمة موضوع إنساني وهي الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفا هالإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.[1]

الأكاديميون والمختصون والباحثون في ميدان الحكم لهم أيضا إسهاماتهم في محاولة بلورة ووضع مفهوم للحوكمة:

– تعريف ماركو، رنجيون، وثيبولت: (**MARCO, RANGEON et THIEBAULT**)

"الحوكمة هي الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والتجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة".[2]

– تعريف كاتو وآخرون: (Kato et Aut, 2000)

" هي أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية، والدول ذات الحكم الرشيد تمارس السلطة بموجب قوانين، من الممكن توقعها من قبل العامة من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمسائلة، بكل شفافية، وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد السياسات".

تعريف :Bagnasco et Gelle

"الحوكمة تسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة".

– تعريف : François Xavier Merrien

"تتعلق الحوكمة بشكل جديد من الحكم بحيث الأعوان باختلاف طبيعتهم وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وقدراتها تخلق تحالفا خاصا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات".[3]

---

[1] – تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002، المتوفر على الرابط التالي: www.un.org تم التصفح بتاريخ: 2018/03/21.

[2] – عبد القادر حسين، " الحكم الراشد في الجزائر إشكالية التنمية المحلية "، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 28.

[3] – محمد محمود العجلوني، "أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF)، حول: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، والمنعقد في إسطنبول بتركيا خلال الفترة 09-2013/9/11، ص 04.

- **ويرى الباحث جون فيليب ليسارش: Jean Philipe Leserche**

"بأن مفهوم الحكم الراشد أو الحوكمة من المفاهيم التي، عرفت شهرة وانتشارا سريعا ومتزامنا في مجموع العلوم الاجتماعية، وهو من أندر المفاهيم التي أحدثت جدلا كبيرا في فترة قصيرة من الزمن حيث غزا لغة العديد من المناهج الخاصة بالعلوم الاجتماعية العلوم السياسية، علم الاجتماع، العلاقات الدولية، الاقتصاد، الجغرافيا...وفي نفس الوقت الخطاب السياسي، الإداري والاقتصادي.[1]

و في هذا الإطار ندرج الجدول التالي نبين من خلاله التطورات السياسية لمفهوم الحوكمة.

الجدول رقم 01: التطورات السياسية لمفهوم الحوكمة.

الفترة الزمنية	التطورات السياسية لمفهوم الحوكمة
1975- 1982	الموجة الليبرالية: الحاجة إلى التفكير في الأزمة الاقتصادية وإعادة نموذج تنظيمي لما بعد الحرب العالمية الثانية.
1982- 1990	وفاق إجماع واشنطن، أزمة المديونية وبرامج التعديل الهيكلي سياسات الخصخصة.
1990- 1995	التعديلات الإصلاحات الليبرالية وعمليات التحول الديمقراطي.
ابتداء من 1996	الدور المؤسسي الجديد: الإصلاحات السياسية ملتقى الجيل الثاني عبر وضع معايير الممارسات الدولية الحكم الراشد ومكافحة الفساد.
ابتداء من 1997	ما بعد مفهوم الحكم الراشد: إعادة التفكير في نمط العلاقة السائدة بين الاقتصاد والديمقراطية أي دمج البعد السياسي مع البعد الاقتصادي لإنتاج الكفاءة.

المصدر: وليد خلاف، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع ديمقراطية ورشادة، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2010/2009، ص 21.

- إن الملاحظ من التعاريف السابقة لمصطلح الحوكمة أنها ترتكز على ثلاثة أبعاد: [2]

1- **البعد السياسي**: يتضمن احترام حقوق الإنسان وما يتبعها من حريات مدنية وسياسية، وقيام الدولة بتحقيق الديمقراطية وتفعيل المشاركة السياسية واحترام القانون.

[1] - محمد سعدي، "متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص 15.

[2] - علي حسون، ومحمد علاء دهام، "أبعاد الحاكمية المحلية في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية"، العدد الخامس والعشرون، 2010، ص 51-50.

2- **البعد الاقتصادي:** التأكيد على دور وأهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بفتح المجال أمامه دون تخصيص القطاع العمومي بامتيازات وكذا العلاقة بين الحوكمة وحجم الاستثمار من جهة والقضاء على الفساد من جهة ثانية وتحقيق التنمية.

3- **البعد الإداري:** من خلال الانتقال بفكرة الإدارة و الحكم من الحكومة إلى الحوكمة، فمفهوم الحوكمة يتجسد بمقومات الإدارة الناجحة.

وكخلاصة من مجموع التعاريف التي سبق تقديمها، نستطيع اعتماد هذا التعريف الإجرائي في دراستنا وهو أن: الحوكمة هي ذلك النموذج أو الأسلوب من الحكم الذي تتشارك فيه عدة أطراف تتفاعل فيما بينها الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، المواطن لتكريس جملة المعايير المحددة كالمشاركة، الشفافية، المسائلة، العدالة وبهدف الوصول إلى التنمية الشاملة.[1]

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة المحلية.

إن الوصول إلى إدراك جيد وواضح لمعنى الحوكمة المحلية، غير ممكن، دون التطرق إلى التطورات والتحولات المتعددة التي أدت إلى ظهور وتبلور هذا المفهوم، فضلا عن ضرورة الإشارة إلى الزوايا التي عرفت من خلالها الحوكمة المحلية، مع التنويع في ذكر التعاريف المختلفة من طرف عدة منظمات جميع الآراء المتعلقة بمفهوم الحوكمة المحلية.

تعريف الحوكمة المحلية:

أخذ مصطلح الحكم الراشد في التداول بكثرة منذ عام 1989- كما سبق الإشارة له خاصة من طرف البنك الدولي، فجراء التغيرات التي مست طبيعة ودور الدولة والحوكمة من جهة وتطور علم الإدارة العامة من جهة أخرى، فعلى المستوى العملي لم تعد الدولة الفاعل الرئيسي في عملية تنفيذ السياسات العامة بل ظهرت فواعل أخرى تمثلت في المنظمات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. أما من الجانب الأكاديمي فقد ظهر محاولات للاستفادة من أساليب إدارة الأعمال والإدارة العامة، كما برزت مجموعة من القيم الجديدة (التمكين، الإدارة بالأهداف، التركيز عن النتائج)، محل مجموعة من القيم القديمة (الأقدمية، التدرج الوظيفي.)[2]

[1] – زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص ص 8-12.

[2] – صافية بومصباح، ورانية تناح، " جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية –دراسة ميدانية في مقر برج بوعريريج –"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية LERDR جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج الموسوم بعنوان: الحوكمة والتنمية المحلية يومي 08/07 ديسمبر 2015، ص 04.

وكحوصلة لذلك حدث الانتقال من نظام محلي تسيطر فيه المجالس المحلية (Local Goverment) إلى نظام محلي متعدد الأطراف يشارك فيه القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية Local Goverment.

وباختلاف التعاريف التي تناولت مصطلح الحوكمة عموما، كذلك اختلفت التعاريف التي تناولت موضوع الحوكمة المحلية، وذلك مرددة كذلك إلى اختلاف أفكار وثقافة ووجهات النظر للمفكرين والباحثين والأكاديميين.

وفي هذا الإطار نذكر مجموعة من هذه التعاريف:

- يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة المحلية بأنها: "هي مجموعة العمليات التي من خلالها يتم اتخاذ قرارات و رسم سياسات عامة، والفواعل الاجتماعيين والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي تنطوي على المساومات التي من خلالها يتقرر من يقدم الخدمات المحلية والزمن والطريقة التي يتم تسير الشؤون المحلية فيها".[1]

والملاحظ أن هذا التعريف يركز على دور الفواعل غير الرسمية في صنع القرار المحلي والتعبير عن احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي في إطار السياسة العامة للدولة.

- كما عرفها الإعلان الذي صدر عن الإتحاد الدولي لإدارة المدن في ديسمبر 1996 بمدينة صوفيا الذي جاء تحت عنوان نظام الحوكمة المحلية.[2] بأنها ذلك: "النظام القائم على نقل مسؤوليات الأنشطة العامة إلى المستويات المحلية وتبني اللامركزية المالية بتوفير الموارد الكافية للقيام بهذه الأنشطة، بالإضافة إلى مشاركة المواطن في وضع القرار المحلي، وتهيئة الظروف لخصخصة الاقتصاد المحلي".

من جهتهم، عرف الكتاب والمفكرين للحوكمة المحلية كل حسب ثقافته ووجهة نظره، وفيما يلي بعض هذه التعريفات:

- تعريف "لندل أند" (Landell And): الحكم الراشد المحلي هو "عبارة عن استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".[3]

---

[1] – صافية بسعود، " الحوكمة المحلية في الجزائر نحو بناء قدرات الإدارة المحلية وتقليص الفساد "، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة المسيلة، 2014/2013، ص 10.

[2] – بلال خروفي، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص 36.

[3] – حسين العلواني، " اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد في الحكم الرشيد والتنمية في مصر "، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص80.

– "شارليك" "Charlick" يرى بان الحوكمة المحلية هي: "الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة، كقواعد مشروعة بغية وتحسين القيم التي ينشرها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي".[1]

ويمثل الحكم الراشد المحلي الإطار المنظم والمعبر عن احتياجات وتطلعات السكان المحليين، وفي هذا التوجه وضع كل من "بيير كلام" و "أندريه تالمان" ستة مبادئ أساسية يسترشد بها أثناء عمل الحوكمة، خاصة، ما تعلق بإجراء حوار حقيقي مع سكان الأحياء:

– معرفة الآليات التي تعمل داخل تلك الأحياء والتعرف عليها.

– تقدير أوضاع السكان.

– البحث عن أشكال ملائمة لتصورات السكان زيادة إلى التمثيل الديمقراطي.

– تحويل العمل الحكومي كي يصبح أكثر عمومي وأقل قطاعية.

– إخضاع الأنماط الحكومية للأنماط الاجتماعية.[2]

– تصور ملائم لإمكانيات واهتمامات السكان.

وفي تعريف آخر للحوكمة المحلية هي: "استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".[3]

فإذا جمعنا التعريفات السابقة نستخلص أن الحوكمة المحلية تعبر عن مكونات تتعلق بالممارسة السياسية في تسيير الشؤون المحلية في دولة تحتكم إلى جملة من القواعد تحتل فيها الشفافية ومشاركة القطاع الخاص والمواطن في اتخاذ القرارات وحسن تسيير الموارد المحلية خدمة للصالح العام مكانة مهمة.[4]

ومن خلال ما سبق يمكننا تقديم تعريف جامع يلم لكل النقاط وهو: "الحوكمة المحلية هي مجموعة من الآليات والعمليات على المستوى المحلي، والتي من خلالها يستطيع الأفراد التعبير عن مطالبهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم والحوار فيما بينهم مما يدعم الديمقراطية التشاركية و الخضوع لكافة التنظيمات والقرارات سيادة التعاون،

[1] – حسين العلواني، مرجع سابق، ص80.

[2] – وليد خلاف، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 26.

[3] – وفاء معاوي، " الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر "، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 32.

[4] – مرضي مصطفى، " الحكم الراشد ومتطلباته وعوائقه في ضوء التجربة الجزائرية "، ملتقى دولي حول الحكم الراشد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، ج2، كلية العلوم الاجتماعية، سطيف، أفريل 2007، ص 313.

التي تهدف إلى تحقيق الجودة والامتياز في الأداء الفعالية، واستخدام أساليب المنافسة وضبط العلاقات في إطار العلانية الشفافية، وخضوع كل السلطات للمحاسبة المساءلة، مع حرية التعبير التعددية الحزبية".[1]

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في الحكومة المحلية.

ترتكز الحوكمة المحلية على عدة أطراف تتفاعل فيما بينها وتجسد من خلال التقائها في إطار مقاربة تشاركية أهداف ومقاصد تدبير الشأن المحلي، وهنا يتوجب علينا أن نولي أهمية بالغة لدراسة هذه الفواعل حيث نذكر منها:

– الحكومة والسلطات المحلية:

يأخذ مفهوم الحكومة معان متعددة فقد تعني مختلف الهيئات الحاكمة في الدولة أي أجهزة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

كما يطلق مصطلح الحكومة للدلالة على العلاقة بين هذه السلطات، وقد يعني السلطة التنفيذية دون غيرها وهذا هو الاستخدام المتخصص لمصطلح الحكومة.

وهناك معنى آخر لهذا المفهوم ينصرف إلى الأسلوب والطريقة التي تمارس بها مختلف السلطات الحاكمة في الدولة سلطتها.[2]

إن المهام التي تضطلع بها السلطات المحلية الرسمية هي من مهام السلطة المركزية الوطنية، والأجهزة المحلية هي فرع من أفرع الحكومة الوطنية التي لها ولاية على مجموعة محدودة من وظائف الدولة ضمن منطقة جغرافية محددة، وهي تشير إلى المؤسسات التي تمارس السلطة وتنفذ المهام الحكومية على المستوى المحلي.

وتلعب الحكومة دورا فاعلا في الحياة اليومية للمواطنين، ولذلك من المهم تمثيل المواطنين في الهيئات الحكومية المحلية وان تكون المؤسسات والسياسات المحلية تعكس احتياجات واهتمامات المواطنين.[3]

كما تضطلع الحكومة المحلية بوضع وتطوير السياسات والخطط والبرامج المحلية وتقديم مختلف الخدمات في التعليم والرعاية الطبية والزراعة والصناعة وغير ذلك، كما تعمل بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على خلق شراكة فعالة تستهدف تحسين مستوى العيش وتحقيق الرفاهية على المستوى المحلي.

[1] – خروفي بلال، مرجع سابق، ص 94.

[2] – حليمة بومزبر، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية فرع: الرشادة والديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 58.

[3] – زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص46.

إن الحكومة المحلية هي أولا وقبل كل شيء موجهة للشعب، هذا ويجب أن تقاس التنمية بقياس مدى مشاركة الشعب ومدى استفادته بشكل مباشر أو غير مباشر من السياسات المطبقة.[1]

وتعمل الحكومة المحلية بأجهزتها ومؤسساتها وهيئاتها على تسهيل المشاركة الشعبية في الحكم، كما أنها تعمل على تقريب الحكومة من الشعب وتمكين المواطنين من الحصول على معلومات أكثر، ومن خلال وضع المسؤولية على عاتق إدارة الشؤون المحلية سوف يسمح هذا بوصول أكبر للمواطنين إلى عملية صنع القرار. بدوره المجتمع المدني سيعتبر الحكومة المحلية جديرة بالمشاركة حيث أنه سهل الوصول إليها، وسيكون لها الموارد والسلطة لتلبية احتياجات السكان المحليين.[2]

إن الحكومة من خلال القيام بصياغة سياساتها العامة و تنظيم شؤونها وممارسة الضبط السياسي والقيام بتنفيذ الوظائف العامة إنما تستجيب لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم، وتواجهها في القيام بهذه الأعباء وتحديات عدة منها:[3]

- مختلف الضغوطات من طرف جماعات الضغط والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه وتتحدى كيان وطبيعة الدولة المركزية كما على المستوى المحلي.
- القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة والمسايرة لمتطلبات السوق.
- المواطن الذي يحتاج إلى مزيد من الاستجابة لاحتياجاته.

ولذلك يجب خلق نظام محلي تشاركي تعمل على تجسيده وترعاه الدولة بالدرجة الأولى.

وعموما تتجسد صورة الحكومة المحلية في أكثر من نظام لتدبير الشأن المحلي، وتكون نسبة المحلية في النظام بحسب علاقته مع الحكومة الوطنية أو السلطات المركزية، فقد تأخذ الحكومة المحلية أبعادا إدارية معتمدة في ذلك على أسلوب اللامركزية الإدارية* فيما يطلق عليها الإدارة المحلية، كما قد تأخذ شكل الحكم المحلي والذي يتطابق مع مفهوم اللامركزية السياسية*.

نحاول فيما يلي تفصيل هذين النظامين:

---

[1]- زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص46.

[2]- عاشور قياتي، "دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية"،مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، ص 75.

[3]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

*- اللامركزية الإدارية: هو أسلوب يتم بمقتضاه توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية وبين سلطات لامركزية إقليمية أو مرفقية، مصلحية مستقلة نسبيا وتخضع لرقابة السلطة المركزية.

*- اللامركزية السياسية: هو أسلوب يستوجب ضرورة توزيع الوظائف الحكومية بمختلف أطيافها التشريعية، والتنفيذية، والقضائية بين كافة مستويات الحكومة التي تسيطر على بلد ما.

1– نظام الإدارة المحلية: (local Administration)

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية تبعا لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن مفكر كان ينظر إلى الإدارة المحلية من زاوية معينة تستند إلى الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها المفكر أو الكاتب ولكن بالنهاية نجد أن أولئك المفكرين قد اتفقوا على الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الإدارة المحلية، وفيما يلي تدرج بعض هذه التعريفات للإدارة المحلية.[1]

– يعرفها الكاتب البريطاني "كرام مودي" " Modie Grame" "بأنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة".[2]

– تعريف الفقيه "فالين": "هي سحب وظائف من السلطة المركزية وإحالتها لسلطة مستقلة ذات اختصاص محدد سواء كان هذا الاختصاص إقليميا أو مصلحيا".[3]

– تعريف المفكر "جورج بلير": "الإدارة المحلية هي أي منظمة لها سكان يقيمون في منطقة جغرافية معينة مع تنظيم مسموح به حاكمة بالإضافة إلى شخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم خدمات عامة أو حكومية معينة مع درجة كبيرة من الاستقلال بما في ذلك سلطة قانونية وفعلية لجني جزء على الأقل من إيراداتها."[4]

– تعريف الكاتب الفرنسي أندريه ديلوبادير: الإدارة المحلية هي اصطلاح وحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها.[5]

بدورهم عرف الكتاب والفقهاء العرب الإدارة المحلية فيما يلي:[6]

– عرفها "عبد الرزاق الشيخلي" بأنها: "المناطق المتعددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من قبل سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية".

– "محمود عاطف ألبنا" يعني بها: "نقصد باللامركزية أن يعهد بسلطة البت في بعض الأمور إلى هيئات تتمتع بنوع من الاستقلال تجاه السلطة المركزية التي يتسع اختصاصها أصلا لكل أقاليم الدولة، فإن السمة المميزة للنظام

---

[1]– محمد محمود الطعامنة، "نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)"، الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعدالة، سلطنة عمان، 18–20 أغسطس 2003، ص08.

[2]– أمال نمر، مرجع سابق، ص32.

[3]- Waline, droit administratif, paris 1958, p 217.

[4]– أمينة قصراوي، "إدارة المناطق العربية الفلسطينية في إسرائيل"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011–2012، ص ص 2–6.

[5]– المرجع نفسه، ص ص 21–24.

[6]– المرجع نفسه، ص 25.

المحلي هي الاستقلال الذي يعد من أهم ضماناته أن تكون الهيئات المحلية اللامركزية للانتخاب أساسا، ويتمثل استقلال تلك الهيئات في تمتعها بالشخصية المعنوية، وفي عدم ارتباطها بالسلطة المركزية بتبعية مطلقة، وإنما تخضع فقط لنوع من الرقابة أو الوصاية الإدارية".

– ويعرفها "فؤاد العطار" بأنها: "توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصها تحت إشراف الحكومة ورقابتها".

– ويؤكد "محمد الطماوي" على النهج اللامركزي الإداري في تعريفه اللامركزية السياسية والإدارية اللامركزية "السياسية لا وجود لها إلا في الدول المتحدة مركزيا ولكنها تتقدم في الدولة البسيطة أما اللامركزية الإدارية فهي ظاهرة عامة توجد في جميع الدول سواء كانت بسيطة أم مركزية لأن الدولة المتحدة إتحادا مركزيا تأخذ في ذات الوقت بأسلوب اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية تنصرف إلى التشريع والتنفيذ والقضاء".

– ويضيف الأستاذ "خالد سمارة" الزعبي عنصر الانتخاب في تعريفه للإدارة المحلية إذ "اعتبرها أسلوبا في التنظيم الإداري يقسم بمقتضاه إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي تتمتع بشخصية اعتبارية وتدار من قبل السكان المحليين، تمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية".[1]

استنادا إلى التعريفات السابقة يمكن اعتماد هذا التعريف للإدارة المحلية وهي: "قيام هيئة إدارية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي إلى حد ما بممارسة اختصاصات إدارية على مستوى إقليم معين، ويسير هذه الهيئة مجلس منتخب من قبل المواطنين المحليين تحت وصاية وإشراف ورقابة الدولة المركزية."[2]

2- نظام الحكم المحلي:

انطلاقا من اعتقادنا بصحة وجهة النظر القائلة بأن نظام الحكم المحلي هو نظام قائم بذاته ويختلف عن الأنظمة المحلية الأخرى، لذلك فإن الحكومة المحلية يمكن أن تتجلى في صورة هذا النظام وتسير وفق آلياته وأساليبه.

وتتعدد تعاريف الحكم المحلي تبعا لتعدد الزوايا التي يتم تناوله منها في كل تعريف، حيث تناولته بعض التعريفات من زاوية الوظيفة بينما تناولته بعضها من زاوية التركيب.[3]

[1]– خالد سمارة الزعبي، "تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية"، ط3، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 48.

[2]– محمد محمود الطعامنة، مرجع سابق، ص09.

[3]– صبري محمد خليل، "الحكم المحلي: فلسفته، معوقاته وآليات تطويره"، تاريخ التصفح 2018/04/14، على الموقع:
http://www.google.dz/amp/s/drsabrikhalil.wordpress.com

– يعرفه قاموس ويستر كالآتي: الحكومة المحلية هي الحكومة المحددة لمنطقة محلية معينة. أو مؤلفة مقسمة كجزء من الوحدة السياسية الرئيسية كالأمة أو الدولة، وكذلك هي هيئة من الأشخاص منصبة أو مؤلفة دستوريا.[1]

– الموسوعة الحرة عرفت الحكم المحلي كالآتي: تشير الحكومة المحلية إلى السلطات الإدارية على المناطق التي هي أصغر من الدولة، ويستخدم مصطلح حكومة محلية على النقيض من مكاتب الدولة على المستوى القومي والتي يشار إليها باسم الحكومة الفيدرالية أو الحكومة المركزية الوطنية.

– وفق تعريف الأمم المتحدة الحكم المحلي يشير إلى وحدات سياسية في الدولة تنشأ بموجب قانون لها صلاحية إدارة الشؤون المحلية بما في ذلك صلاحية فرض الضرائب.

– وهناك من يعرفه بأنه توزيع السلطة التشريعية و التنفيذية والقضائية بين أجهزة السلطة المركزية في العاصمة وبين وحدات الأقاليم وهو بهذا الشكل يأخذ طابعا سياسيا ودستوريا.[2]

إن مصطلح الحكم المحلي هو مصطلح أقرب إلى العلوم السياسية والاجتماعية وهو الأنسب لاستخدامه للتدليل على المحليات الجماعية والتنظيم والأهداف والسياسات الاجتماعية أكثر من مصطلح الإدارة المحلية الذي يعبر عن شؤون إدارية أو جهاز إداري وظيفي أو تنمية وهو أقرب للعلوم الاقتصادية والتجارية، إلا أنه لا طير في استخدام أي اصطلاحي إذا أريد لهما أن يعبرا عن الاختصاصات ذاتها والصلاحيات ذاتها ضمن هيكلة النظام السياسي العام في أي نظام من أنظمة الحكم السياسية المتبعة في هذا العصر.[3]

وفي هذا الإطار يمكن أن ندرج هذا الجدول يبني من خلاله معايير التمييز بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي.

[1] - Merriam Webster's, local goverment, collegiate dictionary, tenth edition (U S A) incorporated, 1994, p 684.

[2]- وفاء معاوي، مرجع سابق، ص36.

[3]– كمال إبراهيم علاونة، مفهوم ونشأة الحكم المحلي، تم التصفح يوم: 2018/04/14، على الموقع:
http://www.istaj.net/nb/showthread.php?p=5095.

- **الجدول رقم 02**: معايير التمييز بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي.

أوجه التباين	الإدارة المحلية	الحكم المحلي
النشوء	تنشأ بموجب قانون	ينشأ بموجب الدستور
الارتباط	ترتبط بالتنظيم الإداري للدولة ولذلك تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري	يرتبط بشكل الدولة، ويعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم السياسي
الوظيفة	تضطلع بممارسة جزء من وظيفة الدولة فقط	يمارس وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية
مدى ثبات الاختصاص	اختصاصاتها قابلة للتغيير زيادة أو نقص كونها تحدد بموجب التشريعيات العادية في الدولة	اختصاصاتها تتمتع بدرجة تبات أكبر نسبيا كونها محددة بموجب دستور الدولة
الرقابة	تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية	تمارس عليه رقابة غير مباشرة من قبل السلطة المركزية
القوانين المطبقة	تخضع لجميع القوانين السارية المفعول في الدولة	تخضع لقوانين خاصة به صادرة عن سلطته التشريعية

المصدر: باديس بن حدة ، " آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص289.

المجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني دورا محوريا في تجسيد الحوكمة كونه إطار علي لمختلف الديناميكيات، ولفهم ما يقوم به المجتمع المدني من أدوار يجب سرد بعض التعاريف التي وضعت لتحديد هذا المفهوم:[1]

- يعرفه "لاري دايموند" "(Larry Diamond)" بأنه: "حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإدارة والدعم الذاتي والاستغلال".[2]

[1]- حليمة بومزبر، مرجع سابق، ص48.

[2]- صالح زياني، ومراد بن سعيد، "الحوكمة البيئية العالمية قضايا وتطبيقات وإشكالات"، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، الجزائر، ص35.

إن المجتمع المدني هو عبارة عن شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح الفكري والسياسي والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للصراعات والاختلافات.

والملاحظ أن مفهوم المجتمع المدني وبرغم تعدد تعريفاته يقوم على أربعة عناصر هي:[1]

أ – فكرة التطوعية.

ب -فكرة الاستغلال.

ج –المؤسسية والارتباط بمنظومة من المفاهيم حقوق الإنسان، المواطنة.

د– المشاركة الشرعية.

وعموما تستهدف منظمات المجتمع المدني رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة، كما تقوم بممارسة التطوير المستمر وتعمل على إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة.[2] لذا نجد منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا من خلال علاقتها مع الأفراد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية.

– التأثير على السياسة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

– تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

– مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.

– العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.

ويقترح البنك العالمي ضرورة فتح المجال للحريات السياسية بما ينتج أحزاب سياسية تعددية ومجتمع مدني مستقل وفعال ومبادر وذلك ما يخلق عدد من الحريات الاجتماعية والسياسية التي تؤسس لديمقراطية سياسية قوامها الإنسان المواطن وتمكين المواطنين من حقوقهم المتكاملة والمضمونة وبهيكلة دستورية وقانونية والمحمية بقضاء فعال ومستقل.[3]

[1]– حليمة بومزبر، مرجع سابق، ص73.

[2]– صالح زياني، ومراد بن سعيد، مرجع سابق، ص37.

[3]– محند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، تم التصفح يوم: 2018/04/06، على الموقع: www.politics-at.com.

وبشكل عام يعتبر المجتمع المدني أحد العناصر الأساسية في بناء نظام الجودة السياسية *، فالحوكمة هي إحدى الآليات التسييرية المساعدة على تحقيق التوازن بين الجانب المالي والجانب السياسي والإداري وترشيد المصاريف العامة مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات والمطالب المجتمعية، فباعتبار الحوكمة على حد نظرة مبادرة النيباد * قد أصبحت تمثل أحد المداخل المستخدمة أيضا في حركات التحول الديمقراطي ومحاربة الرشوة والفساد ولكن نجاحها قائم على شرط السماح ببروز جمعيات غير سياسية ووظيفية مستقلة ومبادرة ومحاسبة هي المجتمع المدني.

فمصطلح الحوكمة يشير إلى التمازج بين مكونات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني في تكامل يهدف إلى تحقيق المجتمع في التنمية الشاملة بحيث يمكن التعبير على اهتماماتهم وقدرتهم على التأثير في القرارات. ومعرفة من يتخذها.

يعتبر قطاع المجتمع المدني يضمن التفاعل ضمن شبكات اجتماعية وسياسية، وبناء قدراتها وتعبئتها للمشاركة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

- دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية:

تعتمد عملية التنمية بشكل عام والتنمية بشكل خاص على مبدأ أساسي وهو مبدأ المشاركة، حيث أن المشاركة تقوم على أساس الشمولية والمساواة وتعتبر أن للجميع الحق في المشاركة على قدم المساواة دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو غيرها من الفروقات الاجتماعية وأهمها المستوى الاقتصادي والاجتماعي مما يشجع مشاركة الفقراء والمهمشين والفئات الهشة والضعيفة في التخطيط والإنماء الحضاري.[2]

إن فكرة المشاركة تستند إلى مفهوم إشراك الأطراف الفاعلة جميعها وهذه تطال هيئات الحكم المحلي والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

---

*- الجودة السياسية: من بين المفاهيم الجديدة التي أفرزتها العولمة السياسية، وتعني بمعناها البسيط بناء نظام حكم يقوم على الأداء الفعال، على العقلانية، على الشفافية، على الديمقراطية التشاركية، على حقوق الإنسان، ويؤمن بالتداول على السلطة بالتعددية والمحاسبة.

*- مبادرة النيباد: هي مبادرة تتضمن رؤية الاتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية، تم صياغتها وتبنيها من قبل خمس دول إفريقية هي: مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا والسنغال، وأقرتها قمة منظمة الوحدة الإفريقية للإتحاد الإفريقي فيما بعد، والتي عقدت في لوساكا عاصمة زامبيا في يوليو 2001.

[1]- قوي بوحنية، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: الواقع والتحديات، الشلف، يومي 16-2008/12/17، ص ص 07-08.

[2]- علي محمد ديهوم، فتحي بلعيد أبو رزيزة، "المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية، بحث مقدم في اطار المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس"، الجامعة الأسمرية، ليبيا، يومي 25-2017/12/27، ص07.

وبهذا يكون المجتمع المدني طرف من أطراف عملية التنمية المحلية وتكمن أهمية المجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي وكل قيم المشاركة المدنية والتنمية بالشراكة، والتقليل من قوة معوقات عملية التنمية المحلية والمتمثلة في طغيان الروابط العشائرية والعائلية والمناطقية في عمل الكثير من المؤسسات، وكذلك تشكل هذه الجمعيات والمؤسسات على أساس غير ربحي، أو السعي المباشر للوصول إلى مواقع السلطة السياسية.[1]

وتتصاعد أهمية عمل المجتمع المدني يوميا بعد يوم ولا سيما بعد اتساع الهوة بين الموارد وازدياد احتياجات الشعوب، حيث برز العمل التطوعي لسد تلك الفجوة، ومع زيادة تغطية الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغير مستمر، وبهذا يتفق المهتمون بأمور التنمية على أن التعاون ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني مع بعضها البعض هو شرط ضروري لإحداث عملية التنمية الحقيقية.[2]

وفي أحيان كثيرة يعد دور المؤسسات أو المنظمات الأهلية دورا سباقا وليس تكميليا في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وأصبح يضع خططا وبرامج تنموية تهتدي بها الحكومات والمجالس المحلية، وإن كثير من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية "المجتمع المدني" لما لها من أهمية كبيرة تؤثر ايجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها، ولا سيما أن هده المنظمات إلى تسعى إلى الربح.[3] ويتراوح عمل هده المنظمات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة والتنمية، والأعمال الخيرية، والإنمائية، وتقديم المساعدة للمرضى والمعاقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للعاطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم، ومن ثم خلق فرص عمل لهم وغيرها.

إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هده المنظمات قد يبدو صغيرا، ولكن أهمية ما تقوم به هده المنظمات مجتمعية إلى درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها، ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن الحوكمة هي الطرف الممثل للدولة في معادلة الشراكة التنموية على الصعيد الوطني، أما على المستوى المحلي فإن الطرف الموازي للحكومة هو المجلس البلدي بصفته السلطة المحلية المنتخبة بالإضافة إلى الشريكين الآخرين وهما القطاع الخاص الذي هو جملة المؤسسات الاقتصادية وقطاع الأعمال المحلي ورجال

[1]- علي محمد ديهوم، مرجع سابق، ص07.

[2]- باقر النجار، "المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي"، العدد338، 2007، ص63.

[3]- أحمد إبراهيم ملاوي،" أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد24، العدد الثاني، 2008، ص258.

[4]- المرجع نفسه، ص259.

الأعمال والهيئات الاقتصادية النشطة، والشريك الثالث هو المجتمع المدني والمتمثل في الجمعيات والهيئات واللجان الناشطين الذين يتمتعون بحضور تمثيلي وفعالية ضمن المطاق البلدي، ويمكن إجمال الدور التنموي للمجتمع فيما يلي: [1]

– دور تخطيطي يتناغم بطبيعة الحال مع مخططات الأطراف الأخرى (الحكومة والقطاع الخاص) يستهدف التدعيم وسد باب النقص على جميع المستويات التنموية المحلية.

– الحرص والعمل على مشاركة الجميع فعليا على الممارسة وعدم التمييز داخل المجتمع المحلي على أساس الولاءات الانتخابية أو على أي أساس آخر.

– دور تنفيذي مشارك في تقديم الخدمات، على أن يتم ذلك ضمن خطة التنمية المحلية التي تتم صياغتها بشكل مشترك وإدارة التنمية المحلية بين البلدية والمجتمع المدني، حيث أن البلدية هي طرف محوري يتحمل المسؤولية الأساسية في إدارة التنمية ودورها المحوري من خلال الصلاحيات والمهام التنفيذية المناطة بالمجلس البلدي بحكم القانون، ومن ناحية أخرى منظمات المجتمع المدني أو الناشطة ضمن النطاق المحلي هي بدورها طرف مشارك في العملية التنموية محليا بالشراكة مع البلدية والقطاع الخاص، وعلى هدا الأساس فإن التنمية هي عمل مشترك بين المجلس المحلي والمجتمع المدني المحلي من أجل إدارة مشتركة للتنمية المحلية وتتم الإدارة المشتركة للتنمية من خلال: [2]

أ – ضرورة الشراكة الفعلية بين كل الأطراف من أجل التنمية المحلية.

ب –تعاون الأطراف المحلية من أجل الحصول على الحقوق من المركز.

ج –حق وواجب العمل على وضع خطة تنمية محلية بشكل مشترك.

د – تشكيل هيئات مشتركة للتنمية بين البلدية والمجتمع المدني تعمل على تعبئة الموارد في النطاق المحلي.

وإجمالا فإن العمل التنموي المحلي لا يستقيم دون إيجاد هياكل وآليات تضمن إشراك المواطنين من خلال إجراءات محددة تضمن الشفافية وإطلاع المواطنين على ما يقوم المجلس البلدي ومنظمات المجتمع المدني من أعمال ومشاريع وما يتخذونه من قرارات. ومن ضمن هده الإجراءات نذكر: [3]

– إلزامية نشر القرارات وبرامج العمل والمشاريع.

– إعداد التقارير عن وضع التنمية، والمشاريع المعتمدة والخدمات.

[1] – علي محمد ديهوم، وفتحي بلعيد أبو رزيزة، مرجع سابق، ص 08.

[2] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

إن هذا التكامل بين المستويات والأدوار، والتفاعل بين المكونات والفاعلين التنمويين، هو الذي ينقل المجتمع المحلي من دائرة التمثيل المؤسسي، والتنفيذ الذي يجسده المجلس البلدي وأجهزته إلى دائرة التنمية التي لا تتحقق إلا من خلال المشاركة الفعلية المؤسسة والمستقرة وتحت رقابة وتأثير الرأي العام الذي يمثله عموم المواطنين ضمن النطاق المحلي.[1]

– القطاع الخاص:

برغم ما التصق بهذا القطاع على طول مساره التاريخي من دور سلبي تمثل أساسا في السعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة الاقتصادية والربح ولو على حساب الدولة والمجتمع واستغلال العمال، أصبح القطاع الخاص طرفا ايجابيا وشريكا فعالا ف تجسيد سياسات الدولة والمجتمع، فمنذ استشعار هذا القطاع بالمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه اتجاه البيئة التي يعمل في إطارها حتى صار قطاعا مستجيبا لكل السياسات التنموية وعلى جميع المستويات.[2]

إن القطاع الخاص بما يستطيع أن يوفره من خبرة ومال ومعرفة يمكن أن يلعب دور الشريك الحقيقي والإستراتيجي في الإدارة والتنمية، فبالشراكة مع الدول والسلطات المحلية يضمن القطاع الخاص الشفافية في الإدارة والتسيير لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية، بالإضافة إلى دوره في خلق الثورة وتوفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة وتقليص الفقر. وكل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إطار إرساء الحوكمة عن طريق الاستغلال الأمثل لموارد الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.[3]

وتنبع فكرة إشراك القطاع الخاص في تجسيد الحوكمة المحلية من منطلق أن الدولة لقوة كبرى في تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة إلا أنها ليست القوة الوحيدة، لذلك لجأت الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية تتعلق أساسا بخوصصة المؤسسات العامة وفتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين حيث أصبحت هذه الأخيرة فاعلا أساسيا في الحياة الاقتصادية وشريكا كاملا في جهود التنمية، فالبحث عن الكفاية في الخدمة العمومية تؤدي في أغلب الأحيان إلى نداءات بتشجيع المشاريع الخاصة بحجة أن القطاع الخاص أكثر فعالية من الحوكمة.[4]

---

[1]– علي محمد ديهوم، وفتحي بلعيد أبو رزيزة، مرجع سابق، ص 09.

[2]– شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر(دراسة حالة الجزائر(2000-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 14.

[3]– عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص 39.

[4]– المرجع نفسه، ص 40.

– أهمية القطاع الخاص: إن إنشاء وتطوير القطاع الخاص، الحر والتنافسي يؤثر إيجابا ويولد فرص أكثر لعملية خلق الوظائف التي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة، فالقطاع الخاص هو المصدر الرئيسي لخلق فرص العمالة المنتجة.

ومما سبق لا يمكن تجاهل القطاع الخاص كطرف أساسي في معادلة الحوكمة المحلية، كون أن التحديات والضغوطات التي تواجه السلطات المحلية في تقديم الخدمات في تزايد مستمر مما يدفع بالسلطات المحلية لتبني آليات واستراتيجيات من أجل إشباع أفضل لحاجات المواطنين، وتعد الشراكة مع القطاع الخاص أحد أهم هذه الآليات والاستراتيجيات.

– تعريف القطاع الخاص:

يعرف القطاع الخاص بأنه: ذلك الجزء من القطاع الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد أو الشركات أو الأشخاص أو الشركات المساهمة.[1]

كما يعرفه البعض الآخر بأنه: قطاع الأعمال المرتبط بالمؤسسات والشركات التي يملكها أفراد بصفة شخصية، وغير مرتبطة بحكومة الدولة، أو أية مؤسسة من مؤسساتها.

تعريف آخر يرى بأن القطاع الخاص هو عنصر أساسي و منظم في النشاط الاقتصادي يقوم بمباشرة عملية الإنتاج بناء على السوق والمنافسة يتسع النشاط فيه بالمبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة.

إنه من الخطأ أن ننكر الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية، لكنه كذلك ليس بالقطاع البديل للدولة، فهدف القطاع هو تحقيق الربح السريع، والذي لا يتماشى مع التوجهات التنموية بعيدة المدى، كما يحد من الاستثمار في المشروعات والأنشطة الضرورية للمجتمع، وهو ما يولد إشكالية التوفيق بين المصالح الذاتية والمصالح العامة.[2]

فحقيقة الأمر أن الحوكمة المحلية تقوم بتخفيف أعباء الحوكمة بنقل الكثير من مهامها المتعلقة بإدارة المؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص، والقطاع التعاوني والتطوعي لكي تتفرغ لمسؤولياتها الكبرى.

ومن هنا نخلص إلى أن مفهوم الحكم الصالح يتضمن دورا يجب أن يلعبه القطاع الخاص، وتتراوح مهامه بين تعزيز قيم العمل الجاد والمنتج، وتوفير الشفافية في المعلومات والإحصائيات، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، تمتين

[1] – صباح لمزاود، "دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة: دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 09.

[2] – لطيف كاظم الزبيري، ومازن عيسى الشيخ راضي، " العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث"، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 362.

العلاقات مع الجامعات ومراكز البحوث والتطوير، لربط مخرجات التعليم بسوق العمل وحاجاته ولتشجيع البحث العلمي، وصولا إلى الانخراط في شبكة التنسيق مع المجتمع المدني والدولة، من اجل المشاركة في صنع السياسات العامة، هذا بالإضافة إلى دوره الاقتصادي في النمو، وتوفير الاستثمارات والأموال، وتأمين المنافسة.[1]

– المواطن:

إن الملاحظ في الدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة المحلية هو إغفال إلى حد ما دور المواطنين الأفراد كفاعلين وطرف أساسي في معادلة الحوكمة المحلية، بحيث غالبا ما يتم إدراج دور المواطن المحلي وتفاعلاته، ضمن الأدوار التي يلعبها المجتمع المدني كطرف أساسي في عملية الحوكمة المحلية.

إن المواطن المحلي هو الأ درى باحتياجاته أكثر من السلطات المركزية والمحلية، إلى جانب معرفته بخصائص مجتمعه، وبالتالي فمشاركته – تغدو ضرورية– في برمجة ومناقشة المشاريع وتحديد الأولويات، وذلك من خلال لقاءات دورية مع المسؤولين المحليين لفهم وتشخيص الواقع المحلي.[2]

كما يمكن للمواطن المشاركة في تنفيذ الخطط والمشاريع وإبداء آرائه ومقترحاته، ويكون حجم المشاركة في هذه المرحلة بمدى مساهمة المواطنين المحليين في هذه الخطط والمشاريع، وتتجلى أسمى درجات الانخراط في الشؤون المحلية في رتبة المواطنين المبادرين الذين يقومون بتسخير مواردهم المادية والبشرية دون توقع الحصول على فوائد مالية.[3]

ويمكن للمواطنين أن يلعبوا أدوار المتابعة والتقييم والرقابة في إطار الرقابة الشعبية على أعمال السلطات المحلية والكشف عن مدى كفاءة الأجهزة التنفيذية المحلة، إذ تكون المشاركة في هذا الجانب عبارة عن اقتراحات واعتراضات متعلقة بأداء المسؤولين المحليين، وكذا عقد جلسات عامة لمعرفة آراء المواطنين عن مدى رضاهم حول جهاز معين ونوع الخدمات التي تقدم لهم.[4]

كما لا يمكن أن نتغاضى عن الأدوار التي تلعبها الشخصيات المحلية من أعيان وخبراء ومختصين و فنانين ، كأطراف فاعلة في معادلة الحوكمة المحلية.

[1]– أحمد عاشور وآخرون، "المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، 2006، ص106.

[2]– خروفي بلال، مرجع سابق، ص 60.

[3]– نصيرة خودير، أحلام خلوفي، مرجع سابق، ص 30.

[4]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

شكل رقم 01: الأطراف الفاعلة في الحوكمة المحلية.

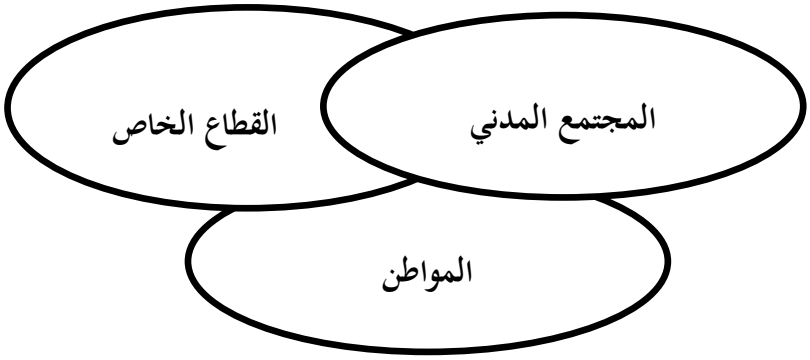

المصدر: وفاء معاوي، "الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010/2009، ص41.

المطلب الثالث: خصائص الحوكمة المحلية

تعددت الجهات التي أحصت خصائص الحوكمة المحلية، بحيث تختلف هذه الخصائص باختلاف الجهات والمصالح.

وتتمثل خصائص الحوكمة حسب الثقافة الغربية في العناصر التالية:[1]

1- الشرعية المؤسساتية.

2- الانتخابات الديمقراطية.

3- احترام حقوق الإنسان.

4- الانفتاح السياسي.

5- استقلالية القوانين.

6- المساواة.

7- المشاركة.

8- الشفافية.

9- الاتفاق الحكومي للأغراض العامة.

10- صحافة مستقلة وفعالة.

[1]- الطيب بولصيف، الحكم الراشد: المفهوم والمكونات: مفهوم ومكونات الحكم الراشد، ملتقى الديمقراطية الصاعدة المنعقد بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ماي 2005، ص02.

11- الكفاءة الإدارية.

12- حرية تدفق المعلومات.

وتعتمد الأمم المتحدة حسب برنامجها الإنمائي لعام 2013 جملة من الخصائص للحوكمة هي:[1]

1- المشاركة.

2- الشفافية.

3- المساءلة والمحاسبة.

4- الفاعلية وحسن الاستجابة.

5- سيادة الحقوق والقانون.

6- المساواة والاندماج الاجتماعي.

7- الرؤية الإستراتيجية.

وفيما يلي جدول يبين رؤية كل من منظمة الأمم المتحدة بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والباسفيك والبنك الدولي لخصائص الحوكمة المحلية.

[1]- عادل عبد اللطيف، الحكم الراشد: المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير 2013، تم التصفح بتاريخ: 2018/04/12. على الموقع: www.espymen.org/upfiles/csf-p7630.pdf.

رؤية الأمم المتحدة بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسفيك	رؤية البنك الدولي
– المشاركة – المساءلة – الشفافية – حكم القانون – الكفاءة والفاعلية – الرؤية الإستراتيجية –التمكين – الاستجابة	– التسيير بالمشاركة – تسيير دائم – تسيير شرعي ومقبول من قبل السكان –تسيير شفاف – تشجيع العدالة والمساواة – قادرة على تطوير الموارد وطرق التسيير الجيد – تشجيع التوازن بين الأجيال – التسامح وقبول الآراء المخالفة – القدرة على تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف اجتماعية – تدعيم الآليات الذاتية

المصدر: الطيب بولصيف، الحكم الراشد: المفهوم والمكونات: مفهوم ومكونات الحكم الراشد، ملتقى الديمقراطية الصاعدة المنعقد بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ماي 2005، ص02.

وعموما تتمثل خصائص الحوكمة المحلية في:

أولا– المشاركة.

هي إحدى السمات الأساسية التي تتصف بها الحوكمة المحلية، والدالة على جودتها وكفاءتها، ويكون قياس نسبة المشاركة بدورية الانتخابات وحسن الإدارة المحلية ووجود المجتمع المدني، وتمكين المرأة والفئات المهمشة وصوابية التشريع.

وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المحلي المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة.[1]

[1]– حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص 30.

ثانيا– المساءلة المحاسبة.

تعرف المساءلة بأنه: "تمكين المواطنين، وذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية، من مراقبة ومساءلة الموظفين العموميين المسؤولين، ومن خلال القنوات والأدوات الملائمة، دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه بغير سند".[1]

وتعتمد المساءلة في تجسيدها على تحقيق مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يشكل قاعدة الحكم الجيد وتفترض هذه القاعدة توفر ثلاثة عناصر تتفاعل فيما بينها:

1– قيادة مؤمنة بالتحول الديمقراطي، ونظام يكفل الحقوق والحريات للأفراد والجماعات في المجتمع، ويعمل على تطوير مختلف المجالات في الإدارة والتعليم وغيرها.

2– قطاع خاص مبادر ومتطور، ويحمل على عاتقه جزء من المسؤولية الاجتماعية اتجاه محيطه.

3– مجتمع مدني يتسم بالمشاركة والحيوية من خلال فعالية وتأثير الجماعات والمنظمات.

ومن آليات المساءلة الضغط والتوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية، والقضائية وتوجيه أجهزة مستقلة وشخصيتي للرقابة، مراجعي الحسابات لجان حقوق الإنسان وهيئات مكافحة الفساد.[2]

ثالثا– الشفافية.

وهي من أهم خصائص الحوكمة المحلية وتعني إتاحة كل المعلومات و سهولة تبادلها.

ويعرفها البعض بأنه: آلية الكشف عن الفساد، بأن يكون الإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ.

وهناك من يرى بأن الشفافية هي: التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي والحكومة، وأن يتمك ذلك بوضوح ووفق آلية يطلع عليها الجمهور، من حيث تحديد وتوزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة.[3]

إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، ومن مكونات الشفافية نذكر ما يلي:[4]

– الحصول على المعلومة.

---

[1]– رضا هاشم حمدي، "الإصلاح الإداري"، دراسة الراية للنشر، الأردن،2010، ص 113.

[2]– عبد الغفار رشاد القصبي، "الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات"، مكتبة الآداب، مصر، 2004، ص ص 271–273.

[3]– أمين عواد المشاقبة، داود علوي المعتصم بالله، "الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (اطار نظري)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص59.

[4]– المرجع نفسه، ص 60.

– العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.

– الدقة في الحصول على المعلومة.

– وضع قوانين تهتم بحرية المعلومات ولتسهيل للجمهور ووسائل الإعلام الحصول على جميع الوثائق التي تخص عمل الحكومة و التشريعات المختلفة.

رابعا– المساواة:

وتكمن في المساواة بين الرجل والمرأة من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية وتكافؤ الفرص بينهم، والمساواة هنا تعني تمتع جميع الأفراد داخل المجتمع المحلي بالمساواة دون أي تمييز ويكمن هذا التساوي في الحقوق والحريات والكرامة.[1]

خامسا– الرؤية الإستراتيجية.

وتعني أن "الزعماء صانعوا القرار، والجمهور يتمتعون برؤية واسعة وبعيدة المدى لتحقيق الحكم الراشد، والتنمية المستدامة سوية مع إحساس مشترك بالحاجة إلى التنمية، وفهم التعقيدات الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية لذلك المنظور المعتمد".[2]

وتتحدد الرؤية الإستراتيجية من خلال الشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني من خلال خطط بعيدة المدى لتحقيق متطلبات الأفراد من جهة، وتطوير العمل الاجتماعي من جهة أخرى، والعمل على تحقيق التنمية البشرية، لذلك يجب مراعاة كافة المتغيرات الداخلية والخارجية عند وضع الإستراتيجيات، بالإضافة إلى دراسة المخاطر المحتملة ووضع الحلول لها .[3] وهذه هي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الأفراد وتنمية المجتمع.

سادسا– الكفاءة والفعالية.

ترتبط الكفاءة بمستوى ودرجة استخدام الموارد، أما الفعالية فترتبط بمستوى ودرجة النتائج المترتبة عن استخدام الموارد.

[1]– عمراني كربوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر 2008، ص14.

[2]– وليد خلاف، مرجع سابق، ص ص34–35.

[3]– حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص32.

ومنه تعني الحوكمة المحلية بأنها تلك النتائج للعمليات التي تقوم بها مختلف المؤسسات بحيث تتماشى هذه النتائج وتلبي احتياجات المجتمع واستخدام أفضل للموارد المتاحة لديها.

إن الكفاءة والفعالية وجهان متلازمان فيما يخص قياس الإنجازات كما يعكس التوجه الذي يعرف الأداء انطلاقا من البعدين معا، وبذلك فالتلازم بين الكفاءة والفعالية هو: العلاقة بين النتيجة والمجهود، وهو أيضا معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين حالة أو درجة بلوغ الغايات والأهداف، والمعايير، والخطط المتبعة من طرف المنظمة.[1]

سابعا– التمكين.

بمعنى إتاحة الفرص المتساوية لجميع الأطراف للمشاركة في تحقيق الأهداف المشروعة من اجل تحقيق أقصى حد ممكن من النجاح و الرخاء للمجتمع المحلي.

ويعرفه البنك الدولي بأنه: "تحسين قدرات الشخص أو الجماعات على صنع الخيارات وتحويلها إلى أفعال ونواتج مرغوبة".

والتمكين هو عملية تتضمن عنصر التغيير والقوة، تهدف إلى دمج الفئات المهمشة في المجتمع في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية....، من خلال بناء قدراتها الذاتية، وتوليد الوعي لديها بأهمية الدفاع عن حرياتها وحقوقها الأساسية، ويختلف مفهوم التمكين باختلاف الثقافات إذ له علاقة بعدة مفاهيم كقوة الذات والتحكم، وسلطة صنع واتخاذ القرار ويمس عدة فئات مثل تمكين المرأة، تمكين الفقراء... كما يمس مختلف مجالات الحياة، فهناك التمكين السياسي، التمكين الإداري، التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي.[2]

ثامنا– الاستجابة.

إن الاستجابة هي محرك العمل التشاركي لأطراف الحوكمة المحلية، فعندما تكون هناك استجابة حقيقية للمطالب والحاجات ينتج توافق واسع وخدمة أفضل للجماعة. فالمؤسسات المحلية يجب أن تسعى لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها، أي ضرورة اختيار إطار زمني ملائم، تقوم الأطراف الفاعلة من خلاله بعمليات و بتقديم خدماتها، هذا الأمر يوجب تأخر رد فعل مجتمعي اتجاه القرارات والعمليات لإلزامها بتقديم الخدمات المجتمعية.[3]

[1]– أحمد ماهر، "الإدارة والمهارات"، الدار الجامعية، القاهرة، 2004، ص23.

[2]– كهينة جربال، "التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة: الجزائر–تونس والمغرب"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع سياسات عامة، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014–2015، ص ص28–30.

[3]– أمال نمر، مرجع سابق، ص 56.

تاسعا– حكم القانون:

وهو خاصية مهمة وحساسة بحيث تصبح التصرفات والمعاملات والأنشطة العامة والخاصة، الإدارية والمالية مطابقة للقانون وتتم على أساس مبدأ المشروعية والاحتكام إلى القانون.[1]

عاشرا– السلوك الأخلاقي ومكافحة الفساد:

وذلك بتكريس السلوك الأخلاقي السنوي والابتعاد عن مظاهر الفساد واعتماد آليات قانونية وإدارية وقضائية لمواجهة ومكافحة الفساد والمفسدين، وبذلك يتحقق الحكم الراشد المحلي، ويندرج ضمن هذا الجانب احترام المواعيد والانضباط الإداري، العلاقة مع المواطنين، روح المثابرة، الأخلاق المهنية....[2]

شكل رقم 02: خصائص الحوكمة المحلية.

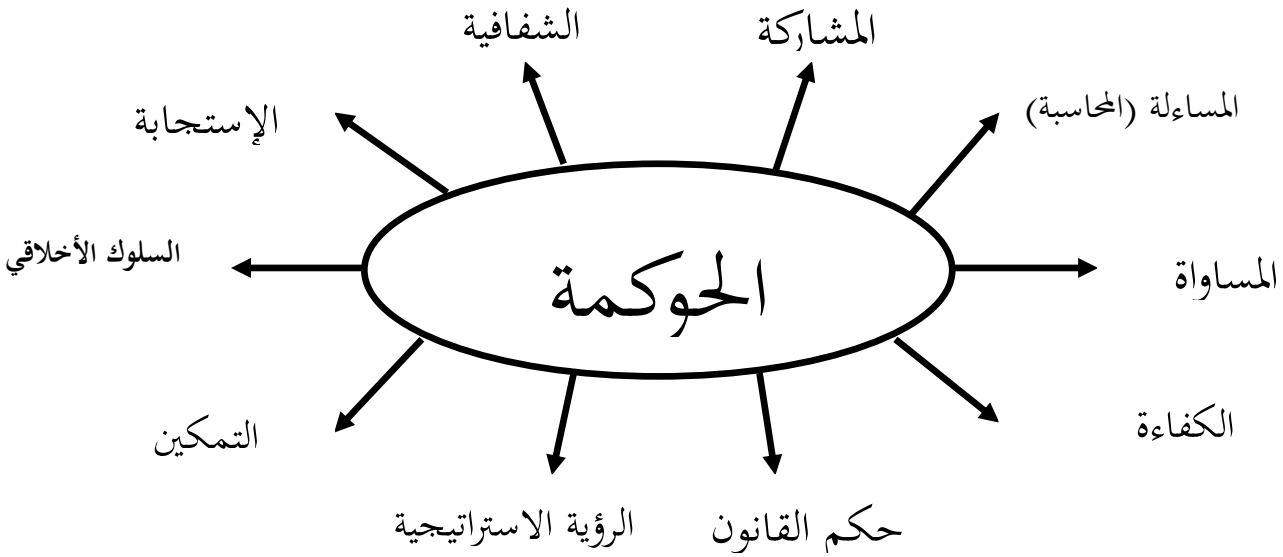

المصدر: حليمة بومزبر، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية) ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية فرع: الرشادة والديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2009-2010،ص 78.

[1]– عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص142-143.

[2]– المرجع نفسه، ص144.

الفصل الثاني

آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية.

الفصل الثاني: آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية:

المبحث الأول: آليات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية.

المطلب الأول: آليات الديمقراطية التشاركية:

إن الديمقراطية لها آليات متعددة في صنع القرار من حيث درجة تأثيرها، وهنا نتعرض لبعض الآليات ونذكر منها:[1]

أولا– الاستفتاء الشعبي:

فهو يعتبر من أوسع الآليات، لأنه يضمن الحق في مشاركة كل المواطنين للإدلاء بأصواتهم بدون تمييز وبدون استثناء، فالمشاركة هي الأساس في الاستفتاء. كما أن هذا الأخير يتيح الفرص للمواطن للتفاعل سواء بالرفض أو القبول دون إعطاء أو إضافة أية مقترحات. لكن الاستفتاء مكلف كثيرا للدولة من الناحية التنظيمية كتعديل الدستور. كما اعتمدته تونس، اسبانيا وغيرها من البلدان.

ثانيا– المبادرة الشعبية:

هي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول بمقترحه إلى مرحلة الاستفتاء، وهذا يكون بجمع عدد معتبر من التوقيعات.

فسويسرا مثلا يجب جمع 100 ألف توقيع سليم وموثق من طرف الناخبين لفائدتها في ظرف لا يتجاوز 18 شهرا وهذا من أجل عرض مبادرة على التصويت الشعبي.

وقد بدأ العمل به عام 1891 في سويسرا.

فهذه الآلية تكرس روح المبادرة لدى المواطن من أجل التصويت على المسائل التي يرونها تخدمهم ومهمة لهم والتي لا تكون موضوعة في أجندة الأحزاب السياسية.

وفي المقابل فهذه الآلية تسبب إشكالا كبيرا عندما يتم إقرار مبادرات تتعارض مع القوانين والمبادئ الدستورية والاتفاقيات الدولية، وهنا يوجد مثال بسويسرا لما قررت المحكمة العليا الفدرالية في شهر أكتوبر 2012 على عدم تطبيق ما نصت عليه المبادرة الشعبية الرامية بالطرد الآلي للمجرمين الأجانب.

[1]– حاتم دمق، السلطة المحلية بين الواقع والآفاق "الحوكمة التشاركية ضمن إطار الانتقال الديمقراطي في تونس دورها وسبل تفعيلها" http://www.Jasmine.Fondation.org/ar/?p=1474 تم الإطلاع يوم 2018/02/22.

ثالثا– تقديم العرائض:

فهي آلية تتيح لأي مواطن تقيم رأي إلى السلطات المختصة والذي هو البرلمان من أجل عرض مشروع أو تعديل أو اقتراح قانون وهذه نجدها على الأنظمة الملكية كبريطانيا منذ سنة 1215، وهنا كان تقديم العرائض للملك كما يمكن لأي فرد عرض مظلته الشخصية لدى ديوان الملك دون أن يراه أحد، وتطور سنة 1787 ليكون تقديم العرائض ذات الطابع العام أي لهم الجميع أو تتحدث عن الصالح العام كإلغاء العبودية مثلا الموازنة التشاركية.

رابعا– الميزانية التشاركية:

هي عملية في المشاورة الديمقراطية يقرر الأشخاص العاديون من خلالها تخصيص جزء من هذه الميزانية للبلدية أو العامة.

وهي أحد أفضل ممارسات الحوكمة التشاركية نظرا لما تركت من أثر على واقع المواطنين خاصة على مستوى الجماعات المحلية، وتحفيز مشاركتهم في الشأن العام بشكل مباشر. حيث أنها أدت إلى دفع الضرائب من بعض الأشخاص.

وتمت هذه العملية في مدينة بورتو النغيري في البرازيل وذلك في عام 1989 ثم انتشرت في آسيا و أوروبا وإفريقيا بإتباع منظومة الموازنة التشاركية.

خامسا– استعمال التكنولوجيا الحديثة:

وهذا كان منذ ظهور الانترنت وشركات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة، ظهر هناك العديد من المبادرات التي تستعمل وسائل التكنولوجيا الحديثة من أجل تكريس بما يعرف بالمبادئ التشاركية. منسق الميول إلى الانترنت في الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية مرتفعة جدا. وهذا ما يسمح للفرد بالإدلاء بآرائه من غرفة أو مكتبة أو أي مكان هو موجود فيه بكل راحة.

ومن هنا ظهر مؤخر بما يعرف بظاهرة العرائض الالكترونية في العالم حتى جاد اعتماد آلية التصويت الالكتروني عن بعد في بعض الدول.[1]

ومن هنا يبدو أن المناخ ملائما لتتبع هذه الآلية والإقبال الكثيف عليها من طرف الشباب وتوفر البنية الرقمية المناسب لها.

[1]– حاتم دمق، السلطة المحلية بين الواقع والآفاق "الحوكمة التشاركية ضمن إطار الانتقال الديمقراطي في تونس دورها وسبل تفعيلها" http://www.Jasmine.Fondation.org/ar/?p=1474 تم الإطلاع يوم 2018/02/22.

المطلب الثاني: آليات الحوكمة المحلية على المستوى المحلي في الجزائر:

إن تعرض الجماعات المحلية في الجزائر لأهم التحديات والعوائق سيتم التركيز ودراسة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وهنا يمكننا إعطاء مجموعة من المقترحات التي تحد من هذه العوائق والرفع من قيمة وكفاءة الجماعات المحلية.

أولا– الآليات السياسية والاجتماعية:

هناك مجموعة من الأدوات السياسية والاجتماعية التي ساهمت في إصلاح الحكم المحلي في الجزائر، فتكريس سياسة اللامركزية هي التي تضمن استقلالية الجماعات المحلية ومساهمتها في المشاريع التنموية المحلية. وتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية، وخلق مناهج تربوية تدعم قيم الديمقراطية والتسامح والأخوة والصدق والمواطنة.[1]

تعزيز التداول على السلطة والعمل الجماعي، والقيام بتدعيم الانتخابات الجيدة والنزيهة وحرية التعبير والتنظيم، ومراعاة استقلالية منظمات المجتمع المدني وجعل هذا المجتمع مستقل عن مراكز اتخاذ القرارات السياسية.[2]مع تنمية قدرات المواطنين في علاقتهم مع بعضهم البعض، وهذا بأي من خلال تتبع الخطاب المفهوم من طرف المواطنين.[3]

أ – **الدور الذي تلعبه الحكومة والمجتمع المدني في تفعيل مفاهيم التشاركية:** وهذا يتمثل في،

– الإجراءات التي تتخذها الحكومات الوطنية:[4]

– تطوير وتقديم عمل منظمات المجتمع المدني من خلال وضع بيئة قانونية مشجعة لتأسيسها، وتنظيم عملها وعدم تقييد حريتها في العمل بما لا يتعارض مع النظام وسيادة الدولة والأمن ويكون هدفها تحقيق التنمية.

– اعتبار مؤسسات المجتمع المدني طرفا مهما في عملية التنمية مع تطور خدماتها المقدمة لكافة فئات المجتمع بدون استثناء وذلك عن طريق التحاور والتشاور والتعاون والتنسيق والمشاركة الفعالة.

– تخصيص ميزانية عامة خاصة بمؤسسات المجتمع المدني حيث تستطيع ممارسة وتنفيذ أنشطتها.

– تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على التمويل الذاتي.

– تمويل أنشطة منظمات المجتمع المدني من طرف القطاع الخاص وذلك بدعمه لها.

---

[1] – وفاء معاوي، الحكم الراشد في الجزائر كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009، ص 90.

[2] – قيري إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 314.

[3]– ممدوح سالم، المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، ط1، الإسكندرية، 2004، ص 41.

[4]– وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 138.

– تفادي الازدواجية في الأنشطة في عمل مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز التعاون والتكامل.

الإجراءات المطلوبة من مؤسسات المجتمع المدني : وتتمثل في:[1]

– إنشاء شبكات اتصال من منظمات المجتمع المدني التي لها مجال تخصص مشترك على المستوى المحلي والوطني، والتي تسعى إلى تبادل الخبرات وبناء القدرات، ووضع أولوياتها على جدول أعمال الحكومة.

– تشجيع الحوار الإيجابي وزرع الثقة بين مؤسسات المجتمع المدني وجعلها أجهزة استشارية للحكومة في مختلف القضايا الخاصة بالتنمية في الجزائر.

– عدم التمييز والتحيز في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني.

– التدريب والتأهيل وجلب الخبرات وتطوير المهارات في المورد البشري لمؤسسات المجتمع المدني.

– تطوير الهيكل المؤسسي والتنظيمي والإداري لمؤسسات المجتمع المدني وفق قواعد الديمقراطية.

– سد الفجوة والنقص في مجال المعلومات والبيانات لمنظمات المجتمع المدني.

– تشجيع الشباب على المشاركة والانخراط في منظمات المجتمع المدني، وجعلها تمارس مبادئ الديمقراطية في داخلها.

ب –أهمية تحقيق التعاون بين النظام الساري ومنظمات المجتمع المدني:

إن من الفوائد المساهمة في بناء الجماعات المحلية الرشيدة هو المجتمع المدني والإعلام، نظرا للأهمية التي تلعبها في المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها. كما تدعم آليات الحكم الراشد من ثقافة ومساءلة، والكشف عن قضايا الفساد وكيفيات محاربته ومكافحته. كما يجب الدعوة لمشاركة المواطنين في المنظمات الاجتماعية والرفع من درجة الانخراط.

تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي. وذلك بتحقيق احتياطات المواطنين التي عجزت الدولة عن تحقيقها وذلك عن طريق وسائل الإعلام والاتصال،من خلال البرامج الاجتماعية وتعريف العمل الجمعوي، ونشاط الجمعيات من خلال برامجها وأهدافها.[2]

[1] – وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 139.

[2] – مليكة بوجيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر– دراسة الخلفيات والتفاعلات والأبعاد، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997، ص ص 152-153.

ولتحقيق هذا التعاون يجب تعزيز دور البرلمان، وإسقاطه على مداولات المجالس المحلية، والتفكير في آلية تسمح للمواطنين المشاركين الفعلية في عملية التشريع، وإتاحة مجالات تسمح للمواطن من إعطاء وإبداء رأيه، والحرص على استقلالية البرلمان، والتقليل من هيمنة السلطات التنفيذية.[1]

كما نجد أيضا تنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي، وتعليمه على العمل الجمعوي، والمشاركة من خلال التعبير عن الآراء والاقتراحات وبروز قوى اجتماعية لتعزيز دور المجتمع المدني، والعمل على تحقيق استقلالية عمل المجتمع المدني، وذلك من أجل توفير التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية الدائمة.[2]

السعي لمكافحة الفساد بنوعيه المالي والسياسي، والجزائر مما شهدته من فشل في محاربة هذه الظاهرة ولم تجد أي تأييد من مواطنيها يرجع إلى عدم اهتمامهم بمحاربة هذه الظاهرة، حيث أصبح هناك قوى من السلطة تشجع على تشجيع الفساد بهدر المال العام بدون سبب.[3]

تعزيز المشاركة المحلية أي تحويل المسؤولية المركزية إلى مسؤولية لا مركزية محلية مدنية، وتعزيز الحواف والوظائف الرقابية.[4]

ومبدأ المساواة والمواطنة في الحياة اليومية للأفراد، وبناء نسق اجتماعي وسياسي موحد من خلال قيم وثقافة سياسية تدعم العمل الجماعي المدعم في حد ذاته للعمل السياسي التشاركي وتفعيل نسق الحكم.[5]

مما سبق يمكن تقديم بعد الإجراءات السياسية والاجتماعية لتعزيز الحوكمة المحلية فيما يلي:

- تدعيم لآليات الديمقراطية لضمان المشاركة الحقيقية والفعلية في الحياة السياسية عن طريق الانتخابات النزيهة.
- احترام الحقوق المدنية وتحقيق التنمية التشاركية الكاملة.
- منع الدولة من سيطرتها وهيمنتها على منظمات المجتمع المدني مع احترامها للقوانين المسطرة التي تحكم الإطار العام للعمل المدني.
- ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء.

---

[1] – يوسف ازروال، الحكم الراشد بين الأمر النظري وآليات التطبيق –دراسة في واقع التجربة الجزائرية– مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 190.

[2] – مليكة بوجيت، مرجع سابق، ص 152.

[3] – محمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 13، 2007، ص 155.

[4] – حليمة بومزبر، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص 111.

[5] – صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 08، 2004، ص 81.

– تعزيز استقلالية منظمات المجتمع المدني عن السلطات لضمان فعاليتها وذلك من أجل خلق ثقافة مدنية.

– المشاركة الشعبية الفعلية وذلك من أجل اختيار الأهداف العامة الخاصة بالمجتمع وتحقيقها.

ثانيا– الآليات الاقتصادية:

من أجل تفعيل الحوكمة المحلية يجب اتخاذ تدابير في المستوى الاقتصادي وذلك عن طريق:

أ – تشجيع العمل المنتج والاستثمار وتحقيق الاستقرار:

وذلك من خلال تحقيق الاستقرار الأمني وذلك من خلال دفع المستثمرين إلى الاستثمار بأموالهم، وتسهيل لهم الإجراءات وتخفيف القيود الحكومية، والحد من دور القطاع الخاص في المشاركة في اتخاذ وصناعة القرارات والبرامج والسياسات، مع إرساء ثقافة الخدمة من أجل الأفراد في كل القطاعين العام والخاص وذلك بتشجيع العمل المنتج دون التركيز على زيادة الإنتاج والزيادة في الأموال.[1]

ب – إعادة تفعيل القطاع العام:

إن القطاع العام له دور فعال وأهمية بالغة في تلبية وتحقيق حاجات المواطنين من خلال تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية وذلك من أجل جلب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، فالقطاع العام هدفه الوحيد هو الحرص على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وهذا من خلال الثقافة في التعامل مع أفراد المجتمع، مع الحرص على بناء إدارة حكومية تلبي حاجيات المواطنين بكفاءة وجودة عالية.[2]

ج– تفعيل دور القطاع الخاص: ويكون ذلك بتحقيق:[3]

– ضرورة مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات العامة.

– ضرورة مشاركة المواطن في الإدارة الحكومية الحديثة، وذلك بتحديد ما يريده من احتياجات ورغبات في تقديم الخدمات.

– مع التسهيل في عملية الدخول للمعلومات حول الخدمات.

– كما يجب البحث في شكاوي المواطنين والإجابة عليها وحلها.

– ونجد العدد من الدول المتقدمة تعتني بالمواطنين وإشراكهم في الرأي العام من نوعية الخدمات، تشكيل اللجان المشتركة. من ممثلين في القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

[1] – يوسف ازروال، مرجع سابق، ص 189-190.

[2] – زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية Governance– قضايا وتطبيقات–، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 238.

[3] – صلاح الدين فهمي محمود، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، قسم الاقتصاد، القاهرة، د.س.ن، ص 21-23.

– تطوير أنشطة القطاع الخاص وتطوير نظام السوق، كما أن للقطاع الخاص القدرة على توفير مناصب الشغل وتوسيع هذا النطاق. وقطاع السوق يعمل دائما على تقوية القطاع الخاص وذلك من خلال توفير الحوافز والدعم لإجراء الخصخصة للمشاريع الخاصة بالدولة، ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– منع الاحتكارات للمؤسسات الحكومية وهذا يعتبر عائقا أمام القطاع الخاص.

– ضرورة العمل على توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص.

ومن هنا يمكن القول أن الإنتاج المحقق من القطاع الخاص هو أكبر من إنتاج القطاع العام، ومن هنا نرى أن الاستثمار الخاص له تأثير ايجابي واسع في النمو مما هو في الاستثمار العام. كما أعدها البنك الدولي عام 2001 حيث أكد على أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام لأكثر من مرة حيث أن درجة استثمارات القطاع الخاص مرتبطة ارتباطا تاما بالتنمية والنمو الاقتصادي.

ويمكن تلخيص الآليات الاقتصادية فيما يلي:

– وضع سياسات وبرامج حكومية لأساس اقتصادي قوي للمجتمع. وذلك من أجل تحقيق مطالب الأفراد.

– إشراك منظمات المجتمع المدني في تحقيق النمو الاقتصادي حيث يكون هنا تفعيل دور هذه المنظمات في العمل الاقتصادي.

– دعم القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي وذلك بوضع إستراتيجية سياسية واقتصادية.

مما تم دراسته ومع ظهور الإصلاحات وتزايد اهتمام وميول الدولة للحوكمة المحلية، حاولت الاعتماد على ما جاء به من مشاريع البنك الدولي حول آليات الحوكمة المحلية، ومن هذه الآليات نذكر: [1]

– إبداء الرأي والمساءلة فهي ترتبط بالحريات السياسية من تعددية حزبية وحرية التعبير وحرية الإعلام والاتصال، وقدرة المواطنين على انتخاب ممثليهم في البرلمان، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية العامة.

– الاستقرار السياسي وانعدام العنف وتعني المشاركة في اتخاذ القرار.

– فعالية الحكومة تقتضي هذه الآلية لتحسين في نوعية الخدمات المدنية ومدى مصداقية الحوكمة والتزامها بتنفيذ تلك السياسات.

– نوعية الأطر التنظيمية وتعتمد هنا على مدى قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسات، وصياغة لوائح وقواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص، ومدى استفادة هذا الأخير من القطاع العام الح كومي وعمله في بيئة مناسبة وملائمة والاعتماد على قدرة القطاع الخاص في المشاركة في اتخاذ القرارات.

[1]– يوسف ازروال، مرجع سابق، ص ص118-119.

– سيادة وحكم القانون في استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرتها لمهامها. واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز بين المرأة والرجل وانتهاك حقوقها ومدى احترام تطبيق القانون وتجسيده.

– مكافحة الفساد، وهنا يجب وجود تشريعات وقوانين تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكبي جرائم الفساد والسطو على المال العام والرشوة، ودور المجتمع المدني وقطاع الإعلام في الكشف على مرتكبي جرائم الفساد، ونوعية الأضرار على مخاطر هذه الظاهرة.

د– مكافحة الفساد في ظل الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية:

تهدف التنمية إلى تحسين معيشة حياة الأفراد بحيث تقوم المقاربات التنموية المعاصرة على ضرورة وجود إدارة سياسية منتخبة ديمقراطيا، مما تتيح فعالية النشاط الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة. وهذا كله يهدف إلى زيادة دخل الفرد وتوفير قدر ممكن من مناصب وفرص العمل وتحسين نوعية الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي في نطاق واسع.[1]

أما الحكم الراشد ينظر إلى التنمية على عدم إهمال المشاكل التنموية والتي هي الفقر والبطالة من خلال معرفة بأن النمو الاقتصادي هو الوحيد والكفيل بوجود الحلول المناسبة لهذه المشاكل.

فإهمال القضايا الاجتماعية لها آثار سلبية كثيرة بعيدة المدى وذلك لعدم المبالاة بمشاكل سوء التغذية،ومظاهر قطاعي الصحة والتربية وتشوه قاعدة النمو وغيرها من المظاهر، فهي تعيق التطور التكنولوجي فمشاركة المواطنين في عمليات التنمية بشكل واسع في قطاعات كبيرة خاصة الذين تمثل هذه الظواهر.

وهذا كله يتحقق بتعاون واندماج الثلاث قطاعات الدولة والسوق والمجتمع المدني. والتوزيع العادل للثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

فالديمقراطية التشاركية تميل دائما لحماية الفقراء ومصالحهم وتسعى دائما لتحقيق الاستقرار. فتحدث عنها "أماشاسن" في كتابه **الديمقراطية الحل الوحيد للفقر** كما درس البنك الدولي سنة 1993. النمو الاقتصادي والسياسة العامة أن التربية في المدارس الابتدائية.[2]

عن علاقة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية والحوكمة المحلية تهدف إلى إبراز المركزين في ترسيخ الحوكمة المحلية وأسست الموضوعية من اجل إبراز قواعد التنمية الاستثنائية المستدامة إن هذا الهدف هو دور الديمقراطية في مكافحة الفساد. والديمقراطية التشاركية فعل مؤسسات الدولة المساعدة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع

[1]–كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية والمركز السويدي بالإسكندرية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، 2006، ص 98.

[2]– المرجع نفسه، ص 116.

المدني التي يبرزها الأفراد وينضمون إليها طوعا للدفاع على حقوقهم ومستحقاتهم. وغياب الديمقراطية والثقافية والمساءلة والمحاسب يؤدي إلى ضعف التنمية وإخفاق سياستها المتبعة في الجزائر مثلا.

المبحث الثاني: مجالات ومحددات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية:

فالديمقراطية والحوكمة المحلية هي نتيجة عدة عوامل ومحددات سيشترك فيها سلوك الأفراد والمنظمات المختلفة وهذا لتحقيق نجاح العملية السياسية ومن هذه العوامل والمحددات والمجالات نذكر:

المطلب الأول: المجال الإداري والسياسي:

أولا– المجال الإداري:

تعتبر الإدارة المحلية همزة وصل بين المواطن والدولة، وأهم سمة لهذه الإدارة هي فسح المجال لمشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم بأنفسهم من خلال اختيار ممثليهم في المجالس المحلية الولائية والبلدية والوطنية ومن خلال هذه المشاركة الخاصة بالمواطنين تتيح فرصة الرقابة الشعبية وعلاقة الإدارة المحلية بالمجتمع المدني وبالمواطنين هي التعاطي مباشرة مع انشغالاتهم ومحاولة تلبية حاجاتهم أو احتياجاتهم، وتطبق قواعد الحوكمة من شفافية ومساءلة وكفاءة ونزاهة وديمقراطية.[1]

ومصلح الإدارة المحلية ينتمي إلى الولاية والبلدين وتكتسي أهمية بالغة في إرساء قواعد اللامركزية والديمقراطية، وتصبح الشؤون المحلية تديرها السكان المقيمين في تلك الجماعة المحلية، حيث أن البعض اعتبر أن هته الإدارة تغيرت من الحكومة المحلية إلى الحوكمة المحلية.[2]

واعتماد النظام اللامركزي ك نمط إداري له أهداف ومبررات حيث أن الإدارة المحلية تحقق التعددية والديمقراطية والكفاءة الإدارية وهذا من أجل تلبية حاجات ورغبات وطموحات السكان والأفراد المحليين.[3]

ثانيا– المجال السياسي:

وفيه سيتم التطرق إلى مجموعة من العوامل سيتم ذكرها فيما يلي:

أ–التنشئة السياسية: فهي مصدر وجود نخبة مجتمعية ناشطة سياسيا واجتماعيا لها دور تشاركي في صناعة القرار. وهي أيضا تعالج قضايا مجتمعية التي تمس الصالح العام، فهي إذا، تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمته ومثله السياسيين ويكون من خلالها مواقفه وتوجهاته الفكرية، وكذا الإيديولوجية التي

[1] – عمار بوضياف، مرجع سابق، 2012، ص 139.

[2] – سمير محمد عبد الوهاب، الإدارة المحلية والبلديات العربية، أعمال مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2007، ص ص 8-14.

[3] – المرجع نفسه، ص ص16-21.

تنعكس على سلوكياته اليومية إضافة إلى كونها تعتبر مصدر قياس اندماجه في النشاط الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع.[1]

والتنشئة السياسية فهي تغذية مستمرة لنشاط النظام السياسي، فهي من مراحل تكوين المواطن أو الفاعل السياسي بشكل عام.

كما أشار إليها "هايمن" في كتابه بعنوان "التنشئة السياسية" على أنها: عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة والتي تساعده على التعايش سلوكيا معها.[2]

كما عرفها "ريتشارد دواسن" بأنها: "هي العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، مشاعره وتقييماته البيئية ومحيطه السياسي".[3]

فالتنشئة السياسية هي تمرير لقيم ومعتقدات وتوجهات التي صدرها النظام السياسي وهذا من طرف المنظمات الاجتماعية المتنوعة منها الأسرة والمدرس والجامعة، والمؤسسة العسكرية ومختلف المؤسسات داخل المجتمع.

للتنشئة السياسية مكونات نذكر منها:

- ثقافة الفرد المكتسبة وهنا يكتسب الفرد التنشئة عن ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه. وتختلف أنماط تنشئة الفرد لاتساع مداركه.[4]

- ثقافة الفرد الذاتية، فهي تختلف من إنسان لآخر، وذلك حسب شخصية كل فرد ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته.

- ثقافة المؤسس السياسي، وتتمثل في ثقافة النظام أو الأحزاب السياسية إذا فهي لا تخرج عن الأطر الفكري والفلسفي للأنظمة والأحزاب داخل السلطة وخارجها. فهذه الثقافة تحرض على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على أساس الولاء للوطن والميول إليه، كما تحدد هذه الثقافة المهام العامة للعمل السياسي وتمويل المواطن بمعلومات سياسية اقتصادية اجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية.[5]

ب- الثقافة السياسية:

---

[1]- مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، ط1، 2001، ص 11.

[2]- المرجع نفسه، ص 12.

[3]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[4]- ناجي الغازي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية: http://www.najialghezi.com/index.php. ،تم التصفح بتاريخ: 2018/02/13.

[5]- المرجع نفسه.

تعددت واختلفت التعريفات الخاصة بالثقافة السياسية وذلك باختلاف العلوم من علوم اجتماعية وأساسية حيث نذكر بعض التعريفات للمفكرين.

حيث عرفها "موريس ديفرجي": "أنها الجانب السياسي من الثقافة المجتمعية".

وعرفها "روي ماكريدس": "أنها مجموعة من الأهداف الجماعية المشتركة ومجموعة القواعد الجماعية المتعلقة بالحكم".[1]

وعرفها أيضا "جابريال ألموند": "أنها نسق من المعتقدات والرموز والقيم التي تحدد موقع الفعل السياسي ضمن توزيع معين للقيم والاتجاهات والأحاسيس والمهارات السياسية".[2]

كما عرفها "ألموند" و"سيدي فاربا" على أنها "التوزيع أبعاد للثقافة السياسية وتتمثل في البعد المعرفي والذي يشمل كل التوجهات الجماهيرية اتجاه شكل النظام السياسي والأغراض السياسية".

وأيضا "ألموند" و "فاربا" يحددان أبعاد الثقافة السياسية وتتمثل في البعد المعرفي ويشمل كل التوجهات الجماهيرية اتجاه شكل النظام السياسي والأغراض السياسية والعد العاطفي والذي يشمل ويحتوي درجة الوفاء والولاء للنظام السياسي. واحتمال وجود اغتراب سياسي من طرف الأفراد، والبعد التقييمي وهو مجموع الأحكام القيمية التي تطلقها الجماعات على جملة مخرجات النظام السياسي أو العلبة السوداء والعملية السياسية.

كما يحدد لنا "غابريال ألموند" و "فاربا" أنماط الثقافة السياسية والتي تقسم إلى:[3]

- الثقافة الرعوية (التقليدية): وتتمثل في المواطنين السلبيون لا يشاركون في الانتخابات أي اعتزالهم عن الانتخابات وليس لهم أي نشاط سياسي. أو أي علاقة بالتنظيمات السياسية والنفايات والجمعيات، وعدم اهتمامهم بالشؤون السياسية.
- الثقافة التابعة (الخاضعة): وتتمثل في وعي المواطنين بوجود السلطة، يخضعون ويطيعون السلطات السياسية والأمنية دون أي اعتراض على مجموع القرارات الصادرة من النظام السياسي. وهذا ينعكس للنظم السياسية الدكتاتورية والشمولية، وعدم مشاركة الأفراد في رسم السياسات العامة.
- الثقافة المشاركة (المساهمة): وتتمثل في الثقافة المدنية حتى الثقافة الديمقراطية وهي لدى الأفراد الذين هم مطلعون على الشؤون السياسية والمهتمين بالصالح العام. ومتفاعلين مع السلطة السياسية، ومشاركين في صياغة

[1] – عمار عباس، "الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر" مقال منشور بمجلة فجر القانون العقاري والبيئي كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، http://ammarabbes.com/2015/05/blog-post20.html

[2] – جابريال ألموند، بنجار باول، روبرت مندت، السياسة المقارنة إطار نظري (تر: محمد زاهي المغربي)، (د.ب.ن–د.د.ن)، ص 103.

[3] – قنديل أماني، الموسوعة العربية في علم الاجتماع المدني، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 120.

السياسة العامة عن طريق العملية السياسية مطالب دورية ومدخلات ومخرجات النظام السياسي. حتى يصل إلى تشريعات.

ج- المشاركة السياسية:

فالمشاركة السياسية هي تلك الأنشطة السياسية التي يشارك فيها أفراد المجتمع في إطار اختيار وضع السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر. وتعني أيضا حق المواطن في أن يؤدي دورا في عملية صنع السياسات والقرارات ذات الصلة بالشأن العام وتعتبر المشاركة السياسية هي الممارسة الحقيقية للديمقراطية وقوامها الأساسي، وهي تسع لتحقيق الحرية والعدالة والمساواة داخل المجتمعات. وتعتبر مؤشرا أساسيا لتقديم وتخلف المجتمعات.[1]

فالمشاركة السياسية عند كل من "هالان هان" و"أرترتون" و"كريستوفر" ليست هدفها الوحيد هو التصويت والانتخاب فهي عندهم تقصد جميع الأنشطة التي تهتم العملية السياسية بنطاقها الواسع فهي تؤثر في فئة أو طبقة سياسية أو نخبة معينة، وتتعدد الأنشطة بتعدد الأهداف.[2]

فأهمية المشاركة السياسية تتجلى في تجسيد الديمقراطية التشاركية لأنها هي الآلية الأساسية في البناء المؤسسي للدولة. فالمشاركة السياسية هي من إنتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الثاني: المجال الاجتماعي والبيئي:

أولا: المجال الاجتماعي:

إن موضوع الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد يعتبران من المواضيع الناشئة في الدراسات السياسية ويبقى تحقيق هذا الموضوعان في الجزائر مرهونا بوجود مؤسسات اجتماعية وسياسية تسعى لتطبيق هذا النمط في الحكم المحلي.

المجتمع المدني كمؤطر للسلوك الفردي، في القرن العشرين عرف المجتمع المدني توسعا كبيرا في استخداماته وذلك لما يحمله من أبعاد مختلفة ومرادفة للتشكيلات والمؤسسات الاجتماعية.[3]

فالمجتمع المدني أصبح هو الوسيط الجوهري لعملية التفاعل السياسي بين الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات السياسية الرسمية، وهذا لأنه هو الوسيلة الوحيدة للسلوك الفردي ودمج الأفراد لمناقشة ومشاركة الجماعة في صناعة

[1] – محمد عاطف غيث، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، دار النشر للمعرفة الحديثة، الإسكندرية، 1982، ص 16.
[2] -محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 17.
[3] – علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني "قراءة أولية" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص 07.

القرار فالمجتمع المدني يدفعنا إلى القول إلى أنه هو الأساس في تفعيل الديمقراطية التشاركية، لكونه هو الرابط الرئيسي بين المواطن والدولة ومؤسساتها.[1]

والتغيير الذي شهدته الجزائر في وظائف الدولة الاجتماعية وذلك بسبب تأثير المستجدات المحلية والعالمية، حيث تحولت الدولة إلى فاعل في عملية التنمية المحلية.

وأصبحت الدولة هي الآلية لتعدد الشركاء الاجتماعيين في عملية التنمية المحلية، حيث أصبح دور المجتمع المدني يتحمل المسؤولية للسلوك الفردي والجماهيري في عملية المشاركة في صياغة خطط ومشاريع تنموية.

حتى ظهر في هذا الشأن مكونين ومساهمين مجتمعيين لتشمل كل الأفراد والمؤسسات المدنية التي تبرز دورها في العمل المستقل عن العمل السياسي والحزبي منها، جمعيات الإحياء وغيرها. حتى نصل هنا لإلى أن أهمية الفاعل المدني هنا هو المشاركة الفعالة في بناء الديمقراطية التشاركية المبنية على الشراكة المتعددة لمكونات المجتمع المدني. فالمجتمع المدني الفعال هو رأس المال الاجتماعي القوي، والتي تبني دول قوية مبنية على النظام الديمقراطي التشاركي التي تتعدد في السلط.[2]

ثانيا– المجال البيئي:

فالبيئة هي الأساس في وجود الإنسان نظر لما لها من دور فعال في الحياة اليومية للفرد، وهي المحيط الأساسي في وجود الإنسان والكائنات الحية. كما أن الإنسان هو المكتشف عن الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة لحاجياته الأساسية والقانونية كما أن التطور الحضاري وسرعته إلى ظهور مشاكل بيئية متنوعة ومتعددة حيث يشهد العالم التلوث بأنواعه، فإن التصنيع تأثر سلبا على البيئة إلا أن الحكومة تولي اهتماما بالغا بهذا الاتجاه وهو المحافظة على البيئة.[3]

وهذا الاهتمام الجدولي بهذا الشأن جاء في أواخر القرن العشرين حيث أصبحت القضايا البيئية تحتل موقعا هاما على جدول الأعمال الدولي لعدد كبير من القادة السياسيين المختصين والأكاديميين والمصنعين والمواطنين الذين تحركوا من خلال الدمار الإنساني الذي أحدته الإنسان للمحيط البيئي خاصة التي مست الكون كله كالاحتباس الحراري وثقب طبقة الأوزون وتلوث المحيط. وكان من أشهر المؤشرات البيئية مؤشر الأمم المتحدة

[1]– أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 45.

[2]– مصطفى آيت خرواش، أدوار المجتمع المدني في البناء الديمقراطي : المغرب نموذجا، الموقع: تم التصفح يوم: 2018/04/16، http://www.mominoum.com/articles/

[3]– هيو هيكلو وآخرون، السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوربا واليابان، تر: أمل الزهي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص ص 455-456.

حول بيئة الإنسان ستوكهولم 1972. ومؤتمر ريو البرازيل 1992 حيث حضرته 150 دولة و 135 رئيسا و 45 ألف مشارك وعشرة ألاف إعلامي كما أيضا هناك اتفاقيات وغيرها.[1]

فالدول العربية تعاني من عدة مشاكل بيئية نذكر منها:

- التصحر.
- تلوث المياه بجميع أنواعها جوفية، بحار، أنهار، محيطات.
- تدهور نوعية التربة وذلك بسبب الفيضانات.
- تلوث الهواء وذلك بسبب الملوثات التي تفرزها المصانع.
- الانقراض الذي تشهده هذه الدول من كائنات حية.
- تدهور البيئة الحضرية تعاني من تلوث متعدد.

فالتجربة الجزائرية في الشأن البيئي شهدت تدهورا كبيرا لما يشهده هذا القطاع من تدهور، حيث أن الجزائر بها جميع التلوثات تقريبا فهي بها تلوث الهواء نتيجة للمصانع خاصة المنتجة للإسمنت حيث بها 12 مصنع للإسمنت، كما نجد التلوث المائي الذي يرى في الاستعمال المفرط للمياه والصرف الصحي وصرف النفايات كذلك مباشرة في المجاري المائية من وديان وشواطئ، كذا انتشار ظاهر الأوساخ والنفايات في المدن الجزائرية والشواطئ وهذا ما جعل الجزائر يغيب عنها الطابع الجمالي.

كما أن الجزائر دائما من الدول المهددة لظاهرة التصحر وذلك لغياب وعدم احتوائها على غطاء نباتي وتعرضها للجفاف وكذلك نهب الرمال من السواحل، وتدهور الثروة الحيوانية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، كما نشاهد أيضا التدهور الصحي في الجزائر والوفيات الكثيرة بسبب الأمراض وانتشار الأمراض الخطيرة أيضا.

ويمكن ذكر مسببات التلوث فيما يلي:[2]

- تشييد المصانع على حساب الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة.
- التعدي على المساحات الخضراء من طرف السكان.
- ضعف التشريعات والقوانين وتداخلها.
- غياب الخطط الإستراتيجية للقضايا البيئية.

[1] – أوين غرين، قضايا البيئة في عولمة السياسة العالمية، المحرر: جون بيليس وستيف سميث، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص ص 652-670.

[2] – بلال خروفي، أنظمة الحكم المحلي في العالم، مداخلة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 06 ماي 2013.

- الاختلالات البيئية التي تعرفها الجزائر كالصحراء.

وهذا مما جعل من الجزائر من القوانين والتشريعات وإصدار هيئات خاصة لمعالجة هذه المشاكل البيئية.

حيث أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر قامت بين قوانينها فيما يخص البيئة من هذه. حيث نذكر منها:

- الاتفاقية الإفريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية الجزائر 1968.
- اتفاقية بروكسل 1971.
- باريس 1972.
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارين بشأن تغيير المناخ كيوتو، وبيونس ايرس 1998.
- اتفاقية حماية طبقة الأوزون لمصادقة الجزائر على بروتوكول مونتريال سنة 1992.

كما أنه تم إنشاء المجلس الوطني للبيئة سنة 1974 وهو هيئة استشاريين حيث قام المشرع بين قوانين حماية بعض مكونات البيئة.

- القانون البحري 76- 80- قانون الصيد 1981 – كما صدر أول قانون خاص بالبيئة سنة 1983.

كما أنه صدر قانون 03- 10 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. وهو جاء لعجز التشريعات والقوانين السابقة.

أما التخطيط البيئي في الجزائر فقد وضعت عدة مخططات أهمها:[1]

المخططات الجهوية والولائية والبلدية والقطاعية، ونذكر منها:

- المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة.
- المخطط الوطني للماء.
- المخططات العمرانية.
- المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2001 ثم 2005.
- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010.

أما الجماعات المحلية فقد تم إشراكها في التسيير البيئي.

[1] – رمضان عبد المجيد، "دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة: دراسة حالة لبلديات سهيل وادي مزاب بغرداية"، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، مذكرة ماجستير، 2011-2012، ص 68.

فقانونها الولائي الخاص بـ 1969 و 1981 جاءت بعض المواد تخص التشجير وحماية التربة والأراضي الخصبة. أما قانون 09/90 في المادة 58 تصب على دول المجلس الشعبي الولائي في ما يرى الأعضاء أنه يخدم البيئة والولاية تلعب دور هاما في الحفاظ على البيئة.

وقانون البلدية في 1967 لم يتميز باهتمام كبير بالبيئة على عكس قانون 1981 الذي وسع منها، في المادة 139 كثير إلى مشاركي المجلس الشعبي البلدي أي عمل يؤدي إلى حماية وتحسين المحيط ومكافحة التلوث بينما نظر قانون 90/ 08 إلى تنوع أدوار لبيئة البلديات حيث تضمنت القوانين الخاصة بقطاع البيئة على وظائف واسعة للبلدية في هذا الأمر.[1]

فالسياسة البيئية لها طابع علاجي وهو القضاء على المشاكل البيئية ففي الجزائر أساليب الحماية ليس لها تشريعات مفعلة وليس لها اتصال كما هو محلي ووطني. وليس لهم تعامل من طرفي صناع القرار بما هو على المستوى القريب والبعيد. وطغى عليها الجانب التشريعي التقليدي فالجماعات المحلية تطرقت إلى هذا النظام للمحافظة على البيئة في قانوني البلدية والولاية الجديد، حيث يمكن القول:

أن المجلس الشعبي الولائي في ظل قانون 07/12 المؤرخ في 21/ 02/ 2012 يؤكد على وجود لجنة النظافة والصحة وحماية البيئة حسب المادة 33. كما أن المواد 84 إلى 07 تنص على بعض الصلاحيات المتعلقة بالوقاية من الكوارث وتنقية وتهيئة المحيط وتنمية وحماية الأملاك الغابية والتشجير وحماية التربة وإصلاحها.[2]

أما المجلس الشعبي البلدي في ظل قانون 11/ 10 الصادر في 03 جويلية 2011 قد ينص على وجود لجنة النظافة والصحة وحماية البيئة حسب المادة 31.

أما المادة 88 فتنص على تكفل رئيس البلدية بالحفاظ على النظافة العمومية تحت إشراف الوالي. أما المادة 94. فتلزمه على الحفاظ على نظافة العمارات وحماية البيئة والمحيط.

وينص أيضا الفصل الرابع من قانون 11/ 10 في المواد 123 و 124 على دور المجلس الشعبي البلدي في النظافة والصحة والطرقات وصرف ومعالجتها الكيان الصرف الصحي والتخلص في النفايات وتهيئة المساحات الخضراء والشواطئ.[3]

[1] – رمضان عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص126-128.

[2] – القانون العضوي رقم 12-07، الصادر بتاريخ 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

[3] – القانون العضوي رقم 11-10 الصادر بتاريخ 22 يونيو 2011، والمتعلق بالبلدية.

حيث أن قانوني البلدية والولاية لم يعطوا صلاحيات واسعة للمجالس المنتخبة في جانب المحافظة على البيئة. وهناك عوامل كثيرة بأهمية في ضعف دور الإدارة المحلية في حماية البيئة نذكر منها:

- نقص وجود لجان مختصين في البيئة.
- الاهتمام بقضايا الحياة اليومية وإهمال البيئة.
- التركيز على المال في تقسيم العهدات الانتخابية.
- انعدام إستراتيجية واضحة لتفعيل المجتمع المدني من أجل حماية البيئة ومن أجل معالجة هذه المشاكل يمكن وضع ما يلي:[1]
- توعية المواطنين بالأهمية البالغة للبيئة في الحياة اليومية. فوجود المواطنين يتعلق بوجود البيئة.
- وضع مجتمع مدني فعال يحمي البيئة ويحافظ عليها.
- القضاء على التلوث وأسبابه والمساهمة في مكافحة من طرف منظمات المجتمع المدني والهيئات المحلية والمواطنين والقطاع الخاص.
- الاستثمار في الدراسات والبحوث والمؤشرات وتقدير الإضافات من أجل المحافظة على البيئة.
- الاعتماد على برامج المدى الطويل من أجل الوقاية البيئية.
- التكوين الجيد للكفاءات المخصص لتسيير المؤسسات البيئية المحلية والمركزية.
- النظر والاهتمام بالأجيال الآتية فيما يتعلق بالجانب البيئي.

أما الدور الذي يلعبه المواطن في المحافظة على البيئة حيث أكد هذا الشأن الميثاق العالمي للطبيعة على ضرورة إتاحة الفرص لجميع الأفراد في اتخاذ القرارات ذات الصلة ببيئتهم، وإتاحة العدالة أمامهم إذا لحق الضرر بهم، حيث أن ماهية المجتمع المدني في المساعدة وإبداء الرأي والمشاركة في إطار القانون.

كما أن الدستور الجزائري سمح للمواطنين بإنشاء الجمعيات لاسيما في المجال البيئي. والدفاع عن حقوق المواطنين في المجال البيئي وتحسين الإطار المعيشي فالحركة الجمعوية لها دور فعال في الإعلام البيئي، من خلال تنظير أيام دراسية وملتقيات وندوات، عليها أن الإعلام البيئي يسهل للمواطن الحصول على المعلومات عن الأخطار الذي يتعرضون لها.

[1]- أحمد التكلاوي، أساليب حماية البيئة العربية من التلوث، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص 157.

الفصل الثالث

واقع الديمقراطية والحوكمة المحلية في الجزائر الفرق بين ما هو نظري وتطبيقي

الفصل الثالث: واقع الديمقراطية والحوكمة المحلية في الجزائر الفرق بين ما هو نظري وتطبيقي:

المبحث الأول: واقع الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر:

في إطار التحولات التي شهدتها الأوضاع الدولية في ظل العولمة، تم التحول من مفهوم الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على هيئات نيابية تمثل مصالح المواطنين إلى الديمقراطية التشاركية وهذا نتيجة لتحول فواعل على مستوى السياحة الدولية، فظهرت فواعل ما تحت دولية ممثلة في منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن تعمل بالتشارك مع الدولة والحكومة أو السلطة المركزية خصوصا على المستويات المحلية من أجل تحقيق التنمية.

وفي هذا السياق انتشرت عدوى التحولات الديمقراطية والجزائر لم تكن بمنبئ عن هذا الوضع، فدستور 1989 ترجم إرادة حقيقية في الإعلان عن ميلاد جمهورية جديدة ترتكز فيها عن الحريات الفردية والجماعية، والذي فتح المجال لإلى تبني المقاربة التشاركية ابتداء من إصلاحات 2011 وما بعدها.[1]

– التنصيص الدستوري والقانوني للديمقراطية التشاركية:

تضمن دستور 1989 اعتراف للمواطن الجزائري بصفته شريكا وفاعلا في الحياة السياسية وقد تظهر هذا الحق من خلال ثلاثة تجليات:

– المشاركة المباشرة.

– التأثير في الحياة السياسية.

– الالتزام بالسياسات العامة والسهر على تنفيذها وتطبيقها.[2]

كذلك فيما يخص القطاع الخاص أحد أضلاع المقاربة التشاركية فقد نص دستور 1989 على إنهاء الاحتكار وفتح المجال للشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص، وتدعم ذلك بصدور قانون المالية التكميلي لسنة 1994 القاضي بفتح مجال مشاركة القطاع الخاص في إدارة المؤسسات العمومية وتبعه صدور قانون 95-

[1]– عمر بوجلال، "الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع والآليات"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة)، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص ص 108-109.

[2]– المرجع نفسه، ص 113.

22 المؤرخ في 26 أوت 1995، والمتضمن المجالات التي سوف تتخلى عنها الدولة لصالح القطاع الخاص، وعليه برز هذا الأخير كقطاع له وزنه واعتباراته في الحياة الاقتصادية.[1]

ومرورا بدستور 1996 ووصولا إلى سنة 2011 والإعلان عن مبادرة الإصلاحات السياسية تحت شعار تطبيق المقاربة التشاركية كاستجابة للتحولات المحلية والإقليمية، يركز الخطاب الرسمي في الجزائر على ضرورة الانخراط المجتمعي من أجل بناء الديمقراطية التشاركية والمساهمة في بناء السياسات وتعزيز مسارها والسعي لإنجاز أهدافها. كما يدعو نفس الخطاب من البرلمانيين المشاركة مع المجتمع الواسع من خلال الوفاء بتعهداتهم مع منتخبيهم في البلديات والولايات والبقاء على تواصل دائم معهم لتحقيق الديمقراطية التشاركية. ويستدعي أيضا أن تكون علاقة المنتخبين بمختلف الفئات المجتمعية متينة قوامها الثقة والحوار التصريح بدون وصاية. لتوسيع قاعدة الديمقراطية التشاركية وتحقيق التوافق حول المصالح العليا للبلاد، ولتفادي التشيخ ما بين الأجيال وما ينتجه من صراع يشغل المجتمع عن قضاياه الكبرى في التنمية.[2]

– ترقية المقاربة التشاركية:

من أجل تحقيق الديمقراطية التشاركية وترقية وتنفيذ سياسة جوارية جديدة، طورت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على المستوى المحلي مقاربة تشاركية جديدة قائمة على:[3]

–إدماج المقاربة التشاركية في برامج التنمية المحلية.

– استكمال العملية النموذجية لإدماج المقاربة التشاركية في أعداد عمليات التدقيق الحسابي، الاجتماعي والاقتصادي على مستوى 25 بلدية.

– تكوين متخصصين في المستوى المحلي على المقاربة التشاركية.

– استكمال برامج دعم التنمية المحلية المدمجة على مستوى الولايات النموذجية سطيف وميلة وخنشلة وتيبازة وباتنة وأم البواقي في انتظار تعميم العملية.

– تنظيم ندوات ولقاءات حول ترقية المقاربة الإقليمية والتشاركية.

وتتضح إرادة المشرع الجزائري لتكريس الديمقراطية التشاركية في دستور 2016، بحيث تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، كما تم خلق فضاءات التشاور من خلال وضع مؤسسات

[1]– عمر بوجلال، مرجع سابق، ص113.

[2] – محمد العربي ولد خليفة، الديمقراطية التشاركية تتطلب انخراط كل فئات المجتمع بما فيه الشباب في الحوار، يومية المسار العربي، عدد 30 جانفي 2013.

[3]– وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ترقية المقاربة التشاركية، تم التصفح بتاريخ: 2018/05/10 http://www.interrieur.gov.dz/index.php/ar/

استشارية جديدة لدى السلطة التنفيذية مثل المجلس الإسلامي الأعلى، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس وطني لحقوق الإنسان، ومجلس أعلى للشبيبة الجزائرية، ومجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.

تنص المادة 15 من الدستور على أن الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية، ويعد المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية.

وتشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.[1]

ويعتبر المشرع الجزائري المجالس المنتخبة عموما، والمحلية منها على وجه الخصوص، الإطار الطبيعي لمشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام والفضاء الموسع لتجسيد مفهوم الديمقراطية التشاركية وبذلك يكون قد أدرك حقيقة وحيثيات هذا المفهوم الذي يرتبط بالمستويات المحلية أكثر من أي مستوى آخر، ولعل هذا ما تجلى بوضوح من خلال إدراج مبدأ الديمقراطية التشاركية في قانون البلدية، والتي تمثل الإطار المحلي القاعدي.[2]

وتنص المادة 11 من قانون البلدية 11- 10 على أن البلدية هي الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكن في هذا المجال استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.[3]

وتضيف المادة 12 من نفس القانون. أن المجلس الشعبي البلدي يسهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تشخيص مشاكلهم وحلها وتحسين ظروف معيشتهم قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري.

وقد جاء قانون البلدية 11، 10 تماشيا مع الإصلاحات السياسية والدستورية المعلنة في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يشهدها المجتمع الجزائري، بحيث مست التعديلات جوانب النقص الموجودة

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، المادة 15 من القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، تتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 14، مؤرخة في 07 مارس 2016.

[2] – عمار عباس، الديمقراطية التشاركية آلية للحفاظ على البيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول "تأثير نظام الرخص العمرانية على البيئة"، مخبر القانون العقاري والبيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم يومي 15 و16 ماي 2013.

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتضمن قانون البلدية، (الجريدة الرسمية ل ج ج د س)، عدد 37، سنة 2011، التاريخ 03 يونيو 2011.

في قانون البلدية السابق 90- 08 وهي الجوانب المتعلقة بالمواطن وإشراكه في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطن وإشراكه في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية.

مفهوم الديمقراطية التشاركية مكرس أيضا على مستوى قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة 03-10، إذ بموجب هذا القانون يسمح بتطبيق الديمقراطية التشاركية وذلك بالمساهمة في فرض رقابة على البرامج التنموية التي تقررها المجالس المحلية، خاصة ما يتعلق بالمشاريع ذات الأولوية والأهمية للمواطنين وكل ما له انعكاسات وتأثيرات على الإطار العام للحياة وفي مقدمتها التأثيرات البيئية. وفي هذا الصدد تنص المادة 03 من قانون البيئة 03- 10 على جملة من المبادئ التي تقوم عليها حماية البيئة، منها مبدأ الإعلام والمشاركة. حيث يكون لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة التي يعيش في وسطها وحق المشاركة في الإجراءات العملية التي تسبق اتخاذ القرارات حول إقامة المشاريع التي قد تلحق أضرار بالبيئة.[1]

- برنامج الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية:

تعمل الجزائر في إطار التعاون مع الإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى رفع قدرة السلطات المحلية والمجتمع المدني على ترقية التنمية المحلية، وفي هذا السياق تم إمضاء اتفاق لتمويل برنامج أطبق عليه اسم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ممول من الاتحاد الأوروبي بمساهمة مالية قيمتها ثمانية ملايين يورو، سيعمل هذا البرنامج على تحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي والديمقراطية المحلية عبر دمج المرأة والشباب، وإشراكهم في الحوكمة على مختلف مستوياتها خصوصا في الولايات والبلديات.

ويهدف هذا البرنامج إلى ترقية المواطنة الفاعلة والقدرة على المساهمة التامة في التنمية المحلية من طرف جميع الشركاء. ويتم تفعيل المبادرة في عدد من البلديات النموذجية للرفع من قدراتها لضمان دورها في الحوكمة بتحديث وتحسين الخدمات لفائدة المواطنين، وتوسيع مجالات التمثيل وتدخلات المجتمع المدني وخاصة المرأة والشباب.[2]

كذلك تم تنصيب فوج عمل وزاري مشترك يعمل على دراسة كافة الآليات والسبل التي تسمح للمواطنين بممارسة حقهم الدستوري المتعلق بتسيير الشؤون المحلية.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مؤرخ في 19 جويلية 2003 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(، العدد 43، مؤرخة في 20 جويلية 2003.

[2]- Délégation Européenne en Algérie, Signature conjointe d'une convention de financement d'un programme de développement local, 24/11/2016 consulté le 10/05/2018, http://vas.europa.eu/delegations/algeria/15743/signature-conjointe-dune-convention-de-financement-d'unprogramme-de-developpement-local-dun-montant-de-8-millions-deuros-de-la-part-de-lunion-europeenne-et-le-programme-des-nations-unies-pour-le-developpement.

ويهدف عمل هذا الفوج إلى إيجاد صيغ ملائمة لتجسيد إشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، والإسراع إلى وضع الآليات المناسبة ما يسمح للاستجابة لتطلعات المواطنين.

هذا بالإضافة إلى التشريع الذي وضع 14 مادة قانونية تدعو إلى إرساء الديمقراطية التشاركية والقضاء على البيروقراطية والرشوة بجميع أشكالها، وتحسين الخدمة العمومية.[1]

– راهن الديمقراطية التشاركية في الجزائر:

إن هذا الحرص من السلطات الجزائرية على تبني الديمقراطية التشاركية تشريعا وعلى مستوى الخطاب الرسمي يقابله واقع مشوه ومسار متعثر إلى حد كبير لمفهوم الديمقراطية التشاركية، فهذا الأخير لا يزال مفهوما مفروغا من محتواه وحبرا على ورق وشعارات براقة في ظل غياب الشفافية واستشراء مظاهر الفساد وطغيان التسيير المركزي وصعوبة الحصول على المعلومات في وقتها المناسب. وتؤكد المعطيات الميدانية بان إشراك المواطن في تسيير أمور بلديته، المنصوص عليه قانونا. غير مطبقة بسبب نقص آليات ووسائل تطبيق هذه القوانين.

فبالعودة مثلا إلى قانون البلدية 11- 10، ينص هذا القانون على أن المشاركة الحقيقية للمواطنين في تسيير الشؤون المحلية تتم عبر المبادرات التنموية وتنفيذ المشاريع ومتابعتها، لكن غياب التعبئة في النطاق المحلي، يجعل هذه المبادرات منعدمة على مستوى المجالس المنتخبة بينما يتولى تنشيطها الولاة بدل المنتخبين والمواطنين.

وفيما يخص المشاركة المجتمعية، ينصرف المواطنون عن أداء دورهم في المشاركة التنموية كما تنصرف الطبقة المثقفة والفعالة بدورها عن تقديم آرائها وأفكارها للهيئات المنتخبة في مختلف الفعاليات والمبادرات التنموية بسبب فقدان الثقة بممثليهم وغياب الاتصال والتواصل بين الطرفين. ما يكرس...ثقافة المشاركة المجتمعية بمرور السنوات رغم ما عرف عن هذا المجتمع سابقا مبادراته إلى حملات تهيئة وتنظيف المحيط وانجاز مشاريع عمرانية للمنفعة العامة بوسائل بسيطة في إطار ما يسمى محليا في بعض المناطق من الجزائر بـ"التويزة" كذلك سيادة نوع من التضامن المجتمعي على كافة المستويات.[2]

نظرا للفتور السياسي والحضور المحتشم للمعارضة السياسية، تصبح الديمقراطية التشاركية ضرورية، غايتها تكريس التشاركية المواطنية بحضور فاعل لكل الفئات المجتمعية للتشاور والحوار بخصوص الشأن المحلي.
والمعارضة هنا مجبرة على دمقرطة أحزابها والانفتاح على المجتمع و مرافقته، ويقتضي أن ترسخ الأحزاب ثقافة

[1]– سعيد باتول، "نحو مراجعة قانون البلديات لترسيخ الديمقراطية التشاركية"، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، عدد يوم 18 نوفمبر 2014.
[2]– د.عبد المجيد رمضان، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16 جانفي 2017، ص 79.

الحوار في الفضاء العام وترقيته، كونها استحدثت لذات الغرض، ولكي يتحقق هذا الأمر، ينبغي ترقية آليات المشاركة في عملها، حتى يتسم عملها بالدوام لا بالظرفية.[1]

كذلك يتوقف مصير الديمقراطية التشاركية في الجزائر على مدى وجود مجتمع مدني قوي وفاعل ومطلع ومتحمس ومبادر، ووجود مواطنين مدركين لمعنى الديمقراطية وفي طليعتهم الطبقة الوسطى والطبقة المثقفة والمتعلمة عموما، المنسجمة حاليا من العمل السياسي.

هذا وينبغي فتح المجال أمام الأطراف القادرة على الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام على غرار القطاع الخاص.

كما يتعين على السلطات المحلية فتح قنوات التواصل والحوار والتقرب من الشباب وغيرهم من الفئات العمرية المختلفة التي تستعين بتكنولوجيا المعلومات كوسيلة للتعبير عن الآراء المختلفة بدون قيود، وإرساء أسس ممارسة الديمقراطية الرقمية داخل الجماعات المحلية، بعد أن تعاظمت حالة عدم الاستجابة لدى مختلف فئات شرائح المجتمع، ونشأت حالة شبه شاملة من عدم الثقة والرضا عن المسؤولين المنتخبين والمعنيين الذين تجاوزهم الحراك المجتمعي الرقمي المتنامي بشكل متصاعد.[2]

المطلب الثاني: واقع الحوكمة المحلية في الجزائر:

لتقصي واقع الحوكمة المحلية في الجزائر، يجب قراءة أولا المنظومة التشريعية هنا الموضوع والتي تتمثل أساسا في النصوص القانونية للجماعات المحلية للبحث في مدى عناية المشرع لمفاهيم الحوكمة المحلية كذلك يجب أن نتطرق إلى واقع المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة المحلية دون أن ننسى التطرق إلى وضعية القطاع الخاص ومدى مساهمته في تجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر.

1 -مؤشرات الحوكمة المحلية في التشريع المحلي الجزائري: يتمثل التشريع الجزائري الذي تناول مضامن الحوكمة المحلية في قانون البلدية 10/11 [3] والولاية 07/12.[4]

2 -مؤشرات الحوكمة المحلية في قانون البلدية 11/ 10:

[1] - الجمعي نوي، "الديمقراطية التشاركية: الآلية المثلى لمحاربة الفساد في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، العدد 21، مارس 2011، ص 206.

[2] - عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص79.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتضمن قانون البلدية، (الجريدة الرسمية ج ج د ش) عدد 77، سنة 2011، التاريخ: 03 يونيو2011.

[4] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، القانون رقم12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية (ج ج د ش)، عدد 12، سنة 2012، التاريخ: 29 فبراير2012.

يتضمن القانون 10/11 المتعلق بالبلدية مجموعة من مؤشرات الحوكمة المحلية وهذا في إطار الإصلاح العام للجماعات المحلية. وقد ركز هذا القانون على مؤشري المشاركة والشفافية وتكريسها من اجل تجسيد الحوكمة المحلية.

وحرص المشرع الجزائري من خلال وضعه لقانون البلدية لسنة 2011 حسب المبررات التي ساقها إلى ضم البلدية غلى قائمة الفاعلين في إدارة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة، بحيث منحها مكانة النواة الأولى لتمثيل الدولة على المستوى المحلي واعتبرها الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري، ويلزم المشرع المنتخبين بإبلاغ المواطنين واستشارتهم عبر ممثليهم في منظمات المجتمع المدني في كل الخيارات ذات الأولوية لاسيما في مجال تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية وهذا في الباب الثالث من القانون 10/11 تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.[1]

وبخصوص مبدأ الممارسة المحلية بالسهر على تطوير ومباشرة الاستشارة والاتصال مع الحركة الجمعوية والشخصيات المعروفة بحكمتها وخبرتها وسمعتها الطيبة لتحديد الطلبات الاجتماعية، حيث نصت المادة 26 من هذا القانون على أن جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بالمداولة، وهذا يعني مشاركة المواطنين بالحضور والاطلاع عن كتب على مداولات المجلس الشعبي البلدي.[2]

وللشفافية مكانة بارزة في القانون الجديد بحيث فرضت المادة 22 منه لصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة للإعلام الجمهور. وتنص المادة 26 على أن جلسات المجلس الشعبي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية وكل مواطن معني بموضوع المداولة، كما نصت المادة 30 على أن تعلق المداولات باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور.[3]

ويمكن لكل شخص الإطلاع على قرارات مداولات المجلس الشعبي البلدي والحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية إن كان له مصلحة في ذلك بحسب المادة 14 من قانون البلدية.

---

[1]- محمد سعدي، "متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر" ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وحكامة محلية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص 34.

[2] - ع. يونسي، "استقرار المجالس المنتخبة وحماية مصالح الوطن"، انظر الموقع الالكتروني:
http://www.djazairer.com/elmassa/25950 تم التصفح يوم: 2018/04/03.

[3]- محمد سعدي، مرجع سابق، ص 35.

وعن طريق الإلحاق يمكن للعموم الإطلاع على محضر تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية والملحقات الإدارية والمندوبيات البلدية حسب نص المادة 66 من نفس القانون كما نصت المادة 73 في الفقرة الثالثة منها أنه يتم إلصاق المداولة المتضمنة تثبيت استقالة رئيس المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية.[1]

وتلصق المداولة المتضمنة إثبات تخلي رئيس المجلس الشعبي البلدي عن المنصب بمقر البلدية، ويعتبر نظام المداولات على مستوى المجالس البلدية الشعبية أحد أفضل طرق ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي أين يلتقي أعضاء المجلس الشعبي البلدي بمختلف أطيافهم السياسية لممارسة القيادة الجماعية و كسر جدار الإنفراد بالسلطة والتعبير عن الشفافية واللامركزية في اتخاذ القرار المحلي.[2]

3 -مؤشرات الحوكمة المحلية في قانون الولاية 07/12:

سعيا من المشرع لتجسيد الحوكمة المحلية على المستوى الولائي باعتبار الولاية شكل من أشكال اللامركزية في النظام الإداري الجزائري، تضمن القانون 12/ 07 المتعلق بالولاية مجموعة من المؤشرات الدالة على تكريس الحوكمة المحلية وذلك في مجموعة من المواد من هذا القانون.

نصت المادة الأولى من قانون الولاية 07/12 والتي حملت شعار الولاية وهو بالشعب وللشعب، وهذا يعني فتح سبل المشاركة للمواطنين في تسيير الشؤون العامة على المستوى الولائي وهذا عن طريق المجلس الشعبي الولائي[3]. لكن الشعار الذي يكرس حق المواطنين في المشاركة يبقى مهما ومجرد حبر على ورق كونه لم يبين الآليات القانونية لهذه المشاركة وطرق ممارستها.

ونصت المادة 27 من ذات القانون على أن يتولى رئيس الجلسة ضبط الجلسة ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس يخل بحسن سير هذه المناقشات. وهذا دليل صريح على حق المواطنين في المشاركة والإطلاع على أعمال المجلس الشعبي الولائي، حتى وإن لم يكن لهم الحق في التدخل فلهم الحق في المشاركة عن طريق الحضور، وهي آلية من آليات الحوكمة المحلية.

كذلك تؤكد المادة 36 من هذا القانون على مشاركة المواطنين الخبراء من خلال اللجان المتعددة للمجلس الشعبي الولائي بحكم مؤهلاتهم وإمكانية الاستفادة من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته، وفي هذا الشأن تنص المادة 131 من نفس القانون على أنه يمكن للولاية اللجوء إلى

[1]- محمد سعدي، مرجع سابق، ص35.

[2]- انظر المواد: 14، 22، 26، 30، 66، 73، 74 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية.

[3] - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 242.

توظيف خبراء ومختصين عن طريق التعاقد. وهذا يفتح باب المشاركة ولو لفئة معينة من المواطنين في إبداء رأيها داخل الولاية والمشاركة بقرارات قد تعود بالنفع على كافة المواطنين المحليين.[1]

وكتكريس للحوكمة المحلية، أفرد قانون الولاية الجديد عددا من مواده لمبدأ الشفافية، فالمادة 18 فرضت لصق جدول المجلس الشعبي الولائي فور إعداده عند مدخل قاعة مداولات المجلس الولائي وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور في الموقع الإلكتروني للولاية وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها.

وحسب المادة 26 من قانون الولاية يجب أن تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية. وكدليل شفافية عمل المجلس الشعبي الولائي نص المادة 31 من نفس القانون إذ أن لصق مستخلص مداولة المجلس الشعبي الولائي المصادق عليها بصفة نهائية يكون في الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور بمقرات الولاية والبلديات وبكل وسيلة إعلام أخرى، كما تعطي المادة 32 من القانون الحالي الحق لكل شخص في الإطلاع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي وأن يحصل على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته.

ويمكن لأي عضو من أعضاء المجلس الشعبي الولائي توجيه سؤال كتابي لأي مدير تنفيذي وأي مسؤول من مسؤولي المصالح والمديريات غير الممركزة للدولة، وهذه المساءلة من طرف أعضاء المجلس الشعبي الولائي دليل آخر على شفافية التسيير المحلي، كما تفتح باب مراقبة هذا التسيير بحسب المادة 37 من قانون الولاية، وبخصوص انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي أكثر من المادة 60 المكتب المؤقت بأن يلصق محضر النتائج النهائية لانتخابات ر. م. ش. وفي مقر الولاية والبلديات والملحقات الإدارية والمندوبيات البلدية.[2]

2- واقع المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر:

يرتبط موضوع المجتمع المدني ارتباطا وثيقا بموضوع الحكم الراشد منذ نشأة المفهومين، حتى أضحى الحديث وكأنه لا يكتمل دون الحديث عن الآخر ويكتسي المجتمع المدني أهمية كبيرة في التنمية والتحديث وتعزيز وترقية مفهوم الحكم الراشد وخاصة على المستوى المحلي، وذلك من خلال العمل التكاملي بينه وبين السلطات المحلية من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى.[3]

[1]- انظر المواد: 01، 27، 36، 131 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية.

[2]- انظر المواد: 18، 26، 27، 31، 32، 37، 60 من نفس القانون.

[3]- حسين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي-قضايا وإشكاليات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 22.

2-1- نشأة المجتمع المدني في الجزائر:

يعود ظهور مفهوم المجتمع المدني في الجزائر إلى النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي في خضم الأزمة السياسية التي اجتاحت النظام السياسي آنذاك، ومدى شرعية مؤسساته السياسية وتسييرها من قبل فاعل وحيد هو الدولة، وإزاء هذا الوضع لم يكن من الغريب ارتباط مفهوم المجتمع المدني بعمليات الانتقال التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها ما جعل مفهوم المجتمع المدني في الجزائر يعبر عن مفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا، تجسد ذلك لاحقا في العلاقات الوطيدة التي تملكها مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات مع الجهاز الإداري والتنفيذي والتي تبرز أكثر في المحطات السياسية كالانتخابات.[1]

وبرغم الإطار القانوني الجديد الذي نتج عن أحداث أكتوبر 1988 مجسدا أساسا في دستور 1989 والذي فتح المجال وسعا للجزائريين في تكوين الأحزاب، النقابات، الجمعيات إلا أن مفهوم المجتمع المدني في الجزائر قد ارتبط أكثر بالجمعيات التي أطرت هذا الفضاء الجديد بكل التنوع الذي عرفته اهتماماتها.[2]

2-2- تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر:

تتمثل أبرز تنظيمات المجتمع المدني الجزائري في النقابات، الجمعيات ووسائل الإعلام.

أ/- التنظيمات النقابية: تعتبر أقوى تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، ولها حماية قانونية دستورية بداية من دستوري 1963 و 1976، وما يلاحظ في هذه المرحلة أن العمل النقابي تم استخدامه من طرف السلطة آنذاك، ثم جاء دستور 1996 والذي عزز الحماية القانونية للحركة النقابية حيث ينص على أن الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين، هذا في المادة 56 منه، وبفضل هذه الحماية القانونية نشأت وازدهرت العديد من النقابات كنقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين والتي تأسست عام 1956 وهي النقابة الرئيسية في البلاد.[3]

ب/- التنظيمات المهنية: نسجل العديد من النقابات المهنية في الجزائر، أهمها: نقابة الصحافيين والمهندسين، الأطباء، المحامي، الصيادلة والقضاة...الخ، وتعتبر النقابات المهنية بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان من أنشط التنظيمات المدنية في الجزائر في وقتنا الحالي، وذلك راجع إلى عدة أسباب منها تمتع أفراد

---

[1]- عبد الناصر جابي، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق"، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، عدد 15، فيفري 2007، ص 6.

[2]- المرجع نفسه، ص9.

[3] - نادية خلفة، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية: دراسة تحليلية قانونية، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2002-2003، ص 129.

هذه النقابات بمستوى تعليمي عالي، واستقلالها النسبي في مواردها المالية كما أنها تلعب دورا فعالا في المؤسسات الإنتاجية والخدماتية، بما في ذلك المؤسسات التابعة للدولة فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخب الحاكمة.[1]

لكن الحركة النقابية في الجزائر تواجهها العديد من الصعوبات بسبب أن العمل النقابي التعددي لا زال غير معترف به في الجزائر رغم دستوريته.[2]

ج/– الجمعيات: بعد أحداث أكتوبر 1988 ظهرت حركة جمعوية واسعة وجدت سندها القانوني في دستور 1989 بحيث ارتفع عدد الجمعيات خلال النصف الثاني من التسعينات إلى 595 جمعية عزا البعض ذلك إلى رغبة المواطنين التكفل بأنفسهم وشؤون المجتمع والمشاركة في حل المشاكل المطروحة، عن طريق تنظيمات حرة ومستقلة عن أجهزة الدولة.[3]

إلا أن عدد الجمعيات بالجزائر سرعان ما انخفض بداية من النصف الثاني من التسعينات وذلك راجع للأسباب التالية:[4]

– فشل العديد من الجمعيات في ملئ جزء هام من الفراغ خاصة في بعض الميادين مثل: ميدان الجمعيات المهنية والرياضية والثقافية.

– تراكم في تجربة المجتمع المدني وظهور نمطية في العمل الجمعوي اتسمت بالسلبية.

د/– الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من أقوى منظمات المجتمع المدني في الجزائر وأكثرها نفوذا وتأثيرا في المجتمع، فمنذ سنة 1989 وبداية التعددية الحزبية نحصي أكثر من 28 حزبا سياسيا تتوزع على ثلاثة أجنحة أساسية وهي:

– أحزاب التيار الوطني.

– الأحزاب الإسلامية.

– أحزاب التيار الديمقراطي.[5]

---

[1] – محمود بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 17، جوان 2002، ص 141.

[2] – عبد الناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، منشورات الشهاب، الجزائر، 2008، ص 27.

[3] – محمود بوسنة، مرجع سابق، ص 146.

[4] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[5] – إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 306.

وتتميز التجربة الحزبية في الجزائر بما يلي:

– كونها تجربة حديثة نسبيا، ما عدا الأحزاب التي كانت تنشط سرا متمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني.

– اغلب الأحزاب في بداية التعددية عارضت نظام الحكم وانتقاد جبهة التحرير الوطني باعتبارها حزبا متسلطا وهو جوهر معظم برامج الأحزاب.

– مواكبة برامج معظم هذه الأحزاب للتطورات والتغيرات والتحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفها العالم كاقتصاد السوق، المدارس الخاصة، المؤسسات الخاصة.

– قلة الانضباط الجزئي وعدم احترام قيم التنافس والصراع السلمي والتنوع، بالإضافة إلى الصراعات السياسية الداخلية والخارجية.[1]

– خلق تحالفات بين الأحزاب سواء لإسلامية أو وطنية أو علمانية وأحيانا توجد تقاطعات بين الأحزاب توظف إيديولوجيات وبين أحزاب توظف إيديولوجيات مختلفة مثل: حزب العمال، وبعض الأحزاب الإسلامية المعارضة، أو بين أحزاب الائتلاف الحكومي.[2]

2/– دور المجتمع المدني في تجسيد الحوكمة المحلية:

يسعى المجتمع المدني ومؤسساته في الجزائر إلى إرساء قواعد الحوكمة على جميع مستوياتها وخصوصا على المستوى المحلي وذلك من خلال:

أولا– توسيع المشاركة السياسية:[3]

وذلك بظهور الإطار القانوني والتشريعي المنظم للحياة السياسية الجديدة في الجزائر المتمثلة في التعددية بحيث سرعان ما انخرط المجتمع المدني في مسار توسيع المشاركة السياسية المرتبطة أساسا بإنشاء المؤسسات وتعددها كالأحزاب وجماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين الدولة والمواطن، أي أن هناك مظاهر تدعم المشاركة في الجزائر وخاصة إذا تعلق الأمر بما يلي:

أ/– نقل الديمقراطية السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة، رغم ما يشوبها في بعض الأحيان من تناقضات على مستوى بعض الممارسات.

[1]– أحمد حسين، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني: دراسة في إستراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000، ص 161.

[2]– إسماعيل قيرة ،وآخرون، مرجع سابق، ص ص 172-175.

[3]– محمد سعدي، مرجع سابق، ص ص 44-45.

ب/- بداية انتشار الثقافة المدنية، واعتماد التعددية السياسية والفكرية وتكريس مبدأ المساواة أمام دولة القانون.

ج/- الانتشار الواسع للإعلام رغم محدودية استقلاله وحريته.

د/- إعطاء حرية أكبر لمؤسسات المجتمع المدني لكي تنشط أكثر بعيدا عن تدخل الدولة.[1]

و/- سعي المجتمع المدني إلى تفعيل آليات الرقابة على أعمال الحكومة والسلطات المحلية والتدخل في المجالات التي تعجز فيها الدولة، بطرحه لرؤى بديلة وفعالة مما يجعل مؤسسات المجتمع المدني الجزائري تعزز فعالية المشاركة في الشؤون العامة.[2]

إن الملاحظ هو أن الدولة الجزائرية تسعى إلى الهيمنة والسيطرة على المجتمع المدني والعمل على تمييعه وتوجيهه والحد من نشاطه السياسي.

ثانيا- دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة والمحلية:

أ/- تشارك مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر في صنع السياسة العامة والمحلية من خلال التشارك والتعاون والتنسيق الجيد و التشاور والتكييف، فمثلا تشارك جمعيات حماية البيئة بفاعلية في مجال البيئة إلى جانب السلطات الإدارية، خاصة وان القانون الجديد لحماية البيئة أي لتدعيم الجمعيات وإضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على أدائها.

ب/- تشارك منظمات المجتمع المدني سواء كانت جمعيات أو نقابات في تقديم مقترحات أولية لبرامج العمل لمواجهة مشكلة ما، أو تقديم مقترحات تتعلق ببعض السياسات العامة لدى السلطات العمومية المعنية، وكمثال على ذلك المقترحات التي تقدم بها الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين لوزيري الطاقة والمناجم والفلاحة المتعلقة سياسة تسويق الأسمدة وتزويد الفلاحين بها، وقد جاء في المقترح ضرورة تسويق الأسمدة عن طريق تعاونيات البقول والحبوب الجافة بالولايات والتعاونيات المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة وعلى اعتبار أن هذه الهيئات تعرف الفلاحين المتواجدين في المنطقة وبذلك يتم تفادي الأضرار بالمحاصيل الزراعية لعدم استعمال الأسمدة في وقتها.[3]

---

[1] - إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 313.

[2]- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، "علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية"، انظر الموقع: http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=497173. تم التصفح يوم 2018/05/07.

[3]- عزيزة ضمبري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 135.

ج/- دور الأحزاب السياسية في تفعيل آليات الحكم الراشد باعتبارها إحدى قنوات الاتصال السياسي التي تدعم المشاركة السياسية للمواطن كما تمارس الضغط على صناع القرار، وتعمل على تقديم ونشر المعلومات الآراء والمواقف والبيانات والدراسات، بحكم هيكلة علاقاتها في النظام من خلال ممثليها في المجالس النيابية أو في هيئات تنفيذية مثل الوزارات.[1]

د/- إشراك الجمعيات والنقابات في عمل اللجان البرلمانية المتخصصة التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي [2]، كما الحال بالنسبة للجان المجلس الشعبي الوطني المختلفة، أو حتى بعض الوزارات المكلفة بالشأن الاجتماعي، التضامن، الأسرة أو تلك التي تعرف بالقطاعات المسيرة لها عمليات الإصلاح، وكما هو الحال بالنسبة للعدل والصحة والتربية، وهي وزارات تلجأ لطلب رأي الجمعيات النشطة عند إعدادها لملفات النصوص القانونية الجديدة، باعتبار الجمعيات وسيلة اتصال وتبليغ للمواطنين لتمرير القرارات المتخذة شعبيا.[3]

و/- كما ساندت منظمات المجتمع المدني المشروع الذي دعى إليه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والمتمثل في سياسة السلم والمصالحة الوطنية، والتعاون معه لإقناع وتشجيع المواطنين على الاستفتاء لإنجاح هذه السياسة، وتم قبول هذه السياسة من خلال استفتاء بنسبة فاقت 90 بالمئة.

3/- واقع القطاع الخاص في إطار الحوكمة المحلية في الجزائر:

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تفعيل الحوكمة المحلية لما يملكه هذا القطاع من إمكانيات مادية وإنتاجية، وبما أن التحديات والضغوطات التي تواجه السلطات في تسيير الشؤون المحلية في تزايد مستمر يتم اللجوء إلى تبني آليات واستراتيجيات من أجل إشباع أفضل لحاجيات المواطنين، وتعد الشراكة مع القطاع الخاص أحد أهم هذه الآليات والاستراتيجيات.

والملاحظ في الجزائر أنه يوجد تحول واضح نحو الاعتماد على القطاع الخاص في التسيير المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

[1]- محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط1، جامعة قار يونس، بنغازي، 1994، ص 110.

[2]- عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص157.

[3]- ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، 1989-2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 61.

3-1- خصائص القطاع الخاص في الجزائر:

يتميز القطاع الخاص في الجزائر بالخصائص التالية:[1]

- من حيث المستوى التعليمي للعمال : نسجل مستوى تعليمي منخفض لعمال القطاع الخاص في الجزائر، مما يبقى بالتالي مشكلة التكوين والوعي النقابي وثقافة المؤسسة وغيرها من المتطلبات اللازمة لتطور ونجاح أي مؤسسة اقتصادية.

- من حيث علاقات العمل: يتميز القطاع الخاص في الجزائر بالاهتمام بالفعالية الاقتصادية في مقابل الإهمال في تثمين موارده البشرية، كما يتميز بالانضباط والتزام العمال بالنظام المعمول به في ممارسة النشاط وإبداء الرضا عن ظروف العمل.

- **من حيث تسيير قوة العمل** : تمثل قوة العمل العنصر الفعال في تسيير المؤسسات الخاصة من حيث الاستهلاك والاستغلال، وفي الجزائر غياب آليات الرقابة والمتابعة من طرف أجهزة الدولة وعدم وعي الطبقة العمالية بظروفها ومصالحها.

3-2- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية:

تم التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في الجزائر وبعد انتهاج سياسة التحول إلى القطاع الخاص كنتيجة للأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 باعتبار أن الدولة تعد الفاعل الوحيد في عملية التنمية بل هناك مشاركة القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف وغايات التنمية. [2] وذلك من خلال توفير الأطر التالية:[3]

- خلق البيئة الاقتصادية الكلية والمستقرة.
- تعزيز المشاريع التي تتيح فرصة العمل.
- إدامة التنافس في الأسواق.
- دعم الاستثمار في القطاع الخاص.
- توفير فرص متساوية للجميع خاصة الفقراء والفئات المهمشة ذات الفرص والإمكانيات البسيطة في الحصول على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم.

---

[1] - وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 140.

[2] - خليل خميس، "مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 204.

[3] - زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص 47.

3-3- مساهمة القطاع الخاص في الحوكمة المحلية في الجزائر:

منذ تفعيل دور القطاع في عملية التنمية المحلية، أصبح هذا القطاع بالفعل القوة المحركة للتنمية الاقتصادية، وترتبط أهمية هذا الأخير بمدى إسهامه في معالجة القضايا والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المحلية التي تأتي في مقدمتها البطالة، مستوى الدخل، تحقيق الرفاه الاقتصادي.[1]

وقد سارع القطاع الخاص ومنذ الانفتاح السياسي إلى تنظيم نفسه كشريك اجتماعي يريد المشاركة الفعلية في صناعة القرار، وقد تجلى ذلك بالفعل من خلال بروز العديد من التنظيمات المهنية وجمعيات أرباب العمل، من أهمها الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، كونفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين، منتدى رؤساء المؤسسات.[2]

والملاحظ أن القطاع الخاص في الجزائر قد تجاوز مجرد الشراكة، إلى مستوى التمويل والرعاية التي بإمكانها أن ينهض بالواقع المعيشي للمواطن، وقد اعتمدت الجزائر تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، التي تعتبر جيلا جديدا من المؤسسات التي تواجه التحدي والمساهمة في رفع نسبة النمو الاقتصادي وكشريك في تجسيد الحوكمة المحلية، في ظل تنافسية عالية تعاكس على أن تنعكس على أنماط عيش الأفراد والمجتمع بطريقة ايجابية تساهم في توفير الحاجيات التنموية المطلوبة.[3]

كذلك أصبح القطاع الخاص في الجزائر يشارك في وضع التشريعات القانونية في بعض المجالات التي تدخل في نطاق عمله، والمبادرة كذلك بمشاريع القوانين والمطالبة بتغيير أخرى، حيث استطاع أن يتبوأ مكانة تجعله شريكا حقيقيا للدولة في التنمية وليس تابعا لها كما كان عليه سابقا، تجلى ذلك مثلا في مطالبة القطاع الخاص الحكومة بضرورة مراجعة قانون العمل 1990 وإعادة النظر في تطبيقه مناديا بضرورة التشريع بالمرحلة الانتقالية التي تعرفها الجزائر آنذاك والتخلي على نظام وطريق التسيير المبنية على أسس اشتراكية والمضي نحو الاقتصاد الحرة وكذا اعتراضه على قانون المالية لسنة 2015 والمطالبة بإعادة صياغته، بالإضافة إلى دوره المتنامي في المجالات الاجتماعية والثقافية وغيرها.[4]

[1]- محمد سعدي، مرجع سابق، ص 50.

[2]- عمر بوجلال، مرجع سابق، ص 133.

[3] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[4]- عمر بوجلال، مرجع سابق، ص134.

يمثل القطاع الخاص في الجزائر 80 من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ويشغل أكثر من 05 ملايين عامل سنة 2005 أي ما نسبته 63 بالمئة من حجم التشغيل مقارنة ب 37 بالمئة للقطاع العام وبالتالي فالقطاع الخاص هو أهم قطاع منتج للشغل.

وفي المجال الخدماتي الذي يعتبر من أهم المجالات التي يحترفها القطاع الخاص والعام على السواء، إلا أن قطاعات النقل والفندقة والإطعام هي قطاعات للخواص بامتياز ومهما كانت إيديولوجية الدولة.

وبالنسبة للمجال الفلاحي فيتميز عن باقي المجالات بكونه قطاع أهلي بالدرجة الأولى مما يؤهله لأن يكون قطاع خاص أكثر منه مجالا عاما، فبفضل سياسة الإصلاح والدعم المقدم من طرف الدولة في هذا المجال قد أشهر بتحقيق نتائج لصالح المستفيدين الخواص بدرجة كبيرة حيث سجل القطاع الخاص أعلى قيمة مضافة بنسبة 28,48 بالمئة سنة 2006، مقابل النسب الضئيلة التي يساهم بها القطاع العام.[1]

والملاحظ أن القطاع الخاص في الجزائر لا يزال غير فعال، وغير منسجم تماما مع المقاربات التنموية الجديدة برغم النتائج المسجلة.

المبحث الثاني: معيقات وتحديات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر:

المطلب الأول: معيقات وتحديات الحوكمة المحلية في الجزائر: وهنا سيتم التطرق إلى أهم التحديات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن أهمها:

أولا– التحديات السياسية الإدارية والقانونية:

وتتنوع هذه التحديات أما تحقيق الأهداف التي جاءت بها الجماعات المحلية من إشباع حاجات المواطنين المحليين حيث نذكر منها:

أ –عدم التجسيد الفعلي اللامركزي والديمقراطي المحلي : ترتبط اللامركزية بالتنمية المحلية حيث أن الإداريين يضعون المؤسسات الحكومية في متناول المواطنين الذين تخدمهم فاللامركزية تفتح المجال أكثر لمشاركة الجمهور، بالإضافة إلى استطاعة الأجهزة المحلية أن تكون أكثر تجاوبا مع الأوضاع المحلية.[2]

[1] – لخضر مولاي، شعيب بونوة، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر–"، مجلة الباحث: العدد 07، 2010، ص 138-139.

[2] – وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 90.

فاللامركزية هي إطار قانوني وسياسي بل هي أيضا من خلالها يمكن للجماعات المحلية أن تعمل على نشاطاتها بصفة تجعلها تخدم الأفراد بطريقة سهلة، فهي تسمح بتوسيع وتفعيل قواعد الديمقراطية المحلية، وهنا تكون مشاركة المواطن فعالة، والمواطن يشارك في تنميتها وتطورها وتقدمها.[1]

أما في الواقع فنجد أن السلطات المركزية تحتكر صنع القرار وهذا ما جعل من تقليص دور الجماعات المحلية وجعلها مهمشا في هذه العملية، وتبرز هذا التقلص من خلال المشاريع الوطنية الكبرى التي تفرض تجسيدها في ولاية معينة، وكذا المخططات البلدية للتنمية التي تحدد محتواها من المستوى المركزي.[2]

ب/– مشكلة عمل منظمات المجتمع المدني والنظام السياسي:

وهنا يمكن الأمر في سعي العديد من المؤسسات السياسية وعلى رأس ذلك السلطة السياسية القائمة على احتواء مؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما يعكس سلبا فيما يخص باحتفاظ منظمات المجتمع المدني شخصيتها وقيامها بمهامها وأدوارها، حيث أن ما يتم مشاهدته في الجزائر أن البيروقراطية غزت على العمل الجمعوي ويكون هنا دورها محدود جدا، خاصة عندما لا يتم احترام ضوابط العمل الجمعوي وخلط مع العمل السياسي. فمن خلال الانتخابات السابقة ملاحظة توجيه العمل الجمعوي لتحقيق هدف انتخابي، من خلال تأسيس بالأكاديمية الجزائرية للمجتمع المدني إذ أن هذه المؤسسة انتهت بانتهاء العمل الانتخابي.

إن الدولة تحتاج إلى منظمات المجتمع المدني كآلية ضرورية لفعالية سلطتها، فالدولة إذا لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف تنشأه بوسائلها وطرقها المباشرة وغير المباشرة.

إن النصوص القانونية التي تنظر في العمل الجمعوي في الجزائر تكرس لتوجه الدولة فيما يخص الأفراد والجماعات من الناحية القانونية والأمنية لمزيد من الضبط والتقييد مما يعكس عدم تمتع الأفراد بحرص واستقلالية أكثر، فيما تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني، التي تحضى بحماية قانونية استثنائية من القيود التي تؤثر على فعالية نشاطها داخل إقليم الدولة.[3]

ومن وجهة نظر الدكتور ناجي عبد النور إلى معوقات تجسيد الرشادة في الحكم تتمثل في:[4]

– غياب التسيير الديمقراطي، كاحتكار صنع القرار الداخلي وأزمة القيادة كالجزائر.

[1]– المدرسة الوطنية للإدارة، "البلدية والتنمية المحلية"، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2000–2001، ص 49.

[2] – المدرسة الوطنية للإدارة، "النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة"، دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري"، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فروع إدارة محلية، 2007، ص 124.

[3] – صالح زياني، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 16، 2007، ص 265، 266.

[4]– عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر–دراسة حالة الأحزاب السياسية–"، مجلة الفكر، عدد3، ص 17.

- التغلغل الشعبي، ضعف العضوية والقدرة على المشاركة في القاعدة الشعبية.
- الاستقرار الداخلي، عدم الاستقرار الداخلي يولد الصراعات المستمرة والمتزايدة.
- هيمنة السلطة التنفيذية، طغيان صلاحيات الهيئة التنفيذية على حساب الهيئة التشريعية والقضائية.

ف عبد القادر عبد العالي يرى بأن هذا راجع إلى واقع الثقافة السياسية وسلوكات أفراد المجتمع الجزائري ونظرتهم إلى الأحزاب، والهروب منها من طرف المواطنين الجزائريين، لأن هذه الأحزاب تخدم السلطة بالدرجة الأولى، ولا تتمتع بمصداقية التعددية الحزبية والسياسية. والرقابة على المجالس المحلية المنتخبة والتضييق على الأحزاب السياسية.[1]

ج/- التضخم الكمي والنقص النوعي في الموظفين:

- **التضخم الكمي**: ويكمن هذا العجز في المغادرة الجماعية للفرنسيين العاملين في الإدارة المحلية وغير المحلية مع اضطرار الجزائر إلى التوظيف الجماعي وذلك من أجل سد العجز والفراغ، وذلك بانعدام التخطيط مع ضعف الوصاية والرقابة في إجراءات التعيين والعزل. وهذا التضخم أدى إلى سلبيات في المالية المحلية، وفي الوقت الحالي أيضا ما زالت نفقات التوظيف كبيرة جدا مما يؤثر على تنمية الجماعات المحلية خاصة في دخل المناطق الفقيرة والنائية.

- النقص النوعي :رغم حملة التوظيف الجماعي بعد الاستقلال إلا أن الافتقار لليد العاملة المؤهلة مازال مطروحا وغائبا باستمرار لأنه في البداية لم يتم مراعاة شروط الكفاءة فالتكوين والتطوير على المستوى المحلي مازال غائبا ومهملا وغياب الدورات التكوينية، وعدم تحسين برامج الترقية.

فهذه الأزمة في التأطير هي موضوعية لكنها قانونية على مستوى الجماعات المحلية.

فالبطالة المنتشرة في الجزائر في ذلك الوقت سمح بتشغيل المواطنين العاطلين دون معرفة المستوى العلمي، فهذه العوامل جعلت الجماعات المحلية أما عروض عمل تفتقر للنوعية، ورغم تدني الوضعية المالية غير أن الحكومة أظهرت عملية جديدة ألا وهي عقود ما قبل التشغيل والتي عبرها تقوم الهيئات المحلية بتوظيف أصحاب الشهادات الجامعية والكفاءات وغيرها والدولة هي التي تدفع لهم أجورهم وذلك لتحسين مستوى التسيير.

[1]- عبد العالي عبد القادر، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي تضمنته كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المرسوم بعنوان: التحولات وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، ص 06.

فالمرسوم 62-503 المؤرخ في 19 يونيو 1962 قد خفض شروط الدخل للوظيف العمومي، وبالغت النصوص المتعلقة بالوظيف في الامتيازات والحوافز لصالح الإدارة المركزية وإدارة الولاية على حساب البلديات.[1]

غياب الاستقلالية من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، أي عدم استقلاليتها في السلطة بالإضافة إلى الفساد الذي عم بداخل هذه الأحزاب والتنظيمات وهذه كلها تبين شرعية التنظيمات والمجالس المنتخبة والحكومات الجزائرية، وهذا تعبيرا عن فساد الحكم وغياب دولة القانون وهذا ما يشكل معوقات وتحديات موضوعية اتجاه الحوكمة المحلية.[2]

فالنظام الجزائري يساهم في المساعدة على الفساد من خلال سياسة التزوير والتظليل الإعلامي كما هو الحال في الجزائر كالتلاعب بالأرقام والإحصائيات والبيانات وكذالك التدهور الذي شهدته الجزائر الاقتصادي والاجتماعي.[3]كما أن الجزائر شهدت في الآونة الأخيرة ظاهرة المال الفاسد في السياسة وقضية شراء الأصوات والشخصيات وطنيا ومحليا وزيادة ظاهرة التزوير في الانتخابات، ومن هنا أصبح الأفراد غير مبالين بالانتخابات وعدم اهتمامه بالمشاركة السياسية.

هنا في المجتمع الجزائري أصبحت تسري بداخلهم ثقافة عدم النقاش وعدم الحوار، وهذا يعيق الديمقراطية والتسامح والتضامن حيث أن نتيجة ذلك هو عدم إرساء نموذج الشرعية. حيث حرص الجزائر على التأكيد على تبني مبدأ التعددية في حين تعارضت الممارسات.[4]

د/- تدني العلاقة بين الإدارة والمواطن، وتتجلى فيما يلي:[5]

- **غياب الإعلام** : ومن الواقع نلاحظ أنه في الجزائر غياب كلي لوسائل الإعلام سواء كان في التلفزيون والراديو والصحافة المكتوبة حيث أصبحت كلها تابعة للدولة مما جعل من المواطن ينعزل عن الإدارة، فغياب المعلومات يشكل عائق كبير في تشجيع الاستثمار فهذا يسبب أزمة كبيرة في الاقتصاد ويعرقل نشاطه.

والثقة المتبادلة بين المواطن والإدارة وخاصة بين الموظف والمواطن، فالمواطن إذا تعرف على حقوقه ويقضي مصالحه من الإدارة ويجيد التعامل مع الموظف، ويتم الإطلاع على ملفه بكل سهولة وشفافية فهو هنا فعلا يساهم في بناء وفعالية الجماعات المحلية، غير أنه في الواقع الجزائري نلاحظ أنه غير مطلع على حقوقه

[1] - وفاء معاوي ،مرجع سابق، ص 92.

[2] - فضيل دليو، الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية، "المجلة العربية للعلوم السياسية" عدد 17، 2008، ص 178.

[3] - عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة، 1980-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 238.

[4] - عبد اللطيف باري، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 107.

[5] - وفاء معاوي، مرجع سابق، ص ص 96-97.

حيث هنا يجد الموظف أعذار للتهرب من تق دير الخدمات والمعلومات وتوجيهه. كما أن الإعلام له عدة مشاكل من اللغة المعقدة بالنسبة للمواطن وعدم وجود شخص مخصص ومكلف بإعلام المواطن.

– ضعف الخدمات: الهدف من أي إدارة هو خدمة المواطن، والملاحظ هو اعتقاد أغلبهم أنه بأدائهم لمهامهم هم سيبدون معروفا للمواطن، كما أن قاعات الاستقبال غير مجهزة ومهيئة لاستقبال المواطنين، كما أيضا عدم تكوين أعوان الاستقبال.

ومن هنا يجب مراعاة الجانب السيكولوجي والاجتماعي للمواطن.وتقديم الأوراق الإدارية للمواطن في آجالها المحددة. ففي الجزائر عندما يطلب مواطن وتبقى عن الحالة المدنية ستستغرق طويلا للحصول عليها، ولا ننسى الحديث على نوعية الخدمة، وهنا الخدمة التي تقدم للمواطنين رديئة جدا، اللغة رديئة والاستشارة غير موجودة قد يضطر المواطن إلى شرائها من محلات تجارية كالمكتبات ومقاهي الانترنت وغيرها ورفض الموظف لرفع مستوى الخدمة العمومية، ويقدم تبريرات كالأجر غير كاف.

– نقص استعمال التقنيات الحديثة: النقص الكبير للإدارة المحلية في استخدام الوسائل الحديثة وذلك من أجل تسيير الشأن المحلي بكفاءة وجدارة. رغم امتلاك الجماعات المحلية للإعلام الآلي إلا أن هناك مشكل هو غياب التكوين، وعدم استعداد الموظفين لاستعمال هذه الآليات. وهذه الآليات وضعت من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمواطن والحصول على المعلومات والإحصائيات في الوقت المناسب.

ثانيا– التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

أ– الموضوعية في توزيع قيمة الضريبة الموحدة:

فالجماعات المحلية أموالها من المداخيل الضريبية، حيث أنه لا يمكن تحديد نسبة الاستفادة من هذه الضرائب، فهذا من اختصاص المشرع والقانون أي بمعنى لا وجود لضريبة بدون قانون. ومن فوائد النظام الجبائي نذكر:

– الدعامة الأساسية للاقتصاد على مستوى العا لم.

– توحيد الجبائية بصفة مطلقة وعلى كل الجماعات المحلية.

واختصاص الدولة توزيع المداخيل الجبائية، فتوزيع الضرائب يكون تقديري حيث يتماشى مع مصالحها، فلو تكلمنا على المعيار الموضوعي الذي ينظر من الجهة الجغرافية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية يكون

تحريكها ضيق لتحقيق مصالحها على حساب الجماعة المحلية، وهنا نجد تبعية الجماعات المحلية للدولة في مجال الإيرادات الجبائية.[1]

أما الموارد الناتجة عن الممتلكات فهي ضعيفة جدا وشبه منعدمة، وهذا راجع لانحطاط قيمة الأملاك مع استمرارية التبعية ماليا للدولة، وهذا ما يؤثر على تجسيد الاستقلالية المالية، وتسجيل تدهور في عائدات الهلاك، فالإهمال الكبير وعدم الاستغلال الأمثل والممتلكات وعدم تحسين المداخيل وهذه تعتبر من المشاكل التي يعرفها تسيير الأملاك من طرف الهيئات المحلية من الرغم من القول عن ضرورة إعادة وصيانة هذه الممتلكات وتسييرها بالطرق السليمة وذلك من أجل ضمان مداخيل تعالج بها المشاكل الكثيرة التي تعاني منها الهيئات المحلية وعلى وجه الخصوص مسألة التمويل المحلي.[2]

ب/- عجز التنمية البشرية والضغط الديمغرافي:

حيث شهدت الجزائر تزايد كبير في النمو السكاني وبالتالي هناك تضارب في فرص العمل والبطالة تحتل صدارة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، والتي دائما في تزايد مستمر.[3]

حيث أنها تتجاوز 40 منذ 1997 حيث أنها 83 من البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة.[4]

للبطالة آثار سلبية اجتماعية تنعكس على سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري، كميول الفرد إلى الانحراف والسرقة والمخدرات وهذا ما يؤدي إلى الجرائم والعنف وهذا يفشل الحكم الراشد.

فالجزائر تشهد ارتفاع كبير في الأمية فنسب الأمية بين السكان تتراوح بين 26 إلى 31 وهذا يسبب التخلف في التعليم حيث تحتل الجزائر المراتب الأخيرة في مؤشرات التعليم وتردي نوعيته وعدم الاهتمام بالبحث العلمي وعدم الاهتمام بالتكنولوجيا وانخفاض تمويل البحث العلمي.[5]

[1]- المدرسة الوطنية للإدارة،"البلدية والتنمية المحلية"، مرجع سابق، ص 54.

[2] - المدرسة الوطنية للإدارة، "النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة"، مرجع سابق، ص 130.

[3] - عبد الغني اليعقوبي، "البطالة في المغرب"، مجلة الحوار المتمدن، عدد 139، 2005، ص 01.

[4]- عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص 239.

[5] - ليلى لعجال، "دوافع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص ص 123-124.

ج/– الفساد المالي وتدهور المنظومة البنكية:

حيث أنه في الآونة الأخيرة انتشرت ظاهرة الفساد في الجزائر وهذا كله بسبب غياب الرقابة وضعف الرقابة المالية وغياب الإجراءات العقابية الردعية، وكذلك انتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية حيث ظهرت الاختلاسات في جميع القطاعات العامة والخاصة.[1]

حيث أن الجزائر احتلت المرتبة 99 التاسعة والتسعون في 2007 والثالثة والتسعون 93 في سنة 2008 حيث أننا نلاحظ أن ظاهرة الفساد في الجزائر في تزايد مستمر وأنه ليس هناك تحسن في القضاء على الفساد.[2]

البنكية قوية وفعالة حين تضمن وتسعى إلى تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل النهوض بالقطاع الاقتصادي والتخفيف من ظاهرة البطالة حيث تمثل نسبة 75 % من الشعب.[3]

وهذا كله ساهم في التهرب الضريبي* والغش الجبائي*، حيث الهدف هو التهرب من دفعها باستعمال شتى الوسائل، حيث أن المحيط الاجتماعي والاقتصادي يلعب دور فعال ويساعد في الغش الضريبي مثل:

– انتشار ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء.

– وسوء أساليب التسيير المتبعة من قبل إدارة الضرائب.

– انعدام الشجاعة والفعالية في تأسيس وتحصيل الضريبية وهناك عوامل ذاتية.

– انعدام الحس المدني حيث أصبح من يدفع أقل هو الأحسن، ومن يدفع أكثر هو مهين، ويعتبرها إهانة في حقه وعقوبة له.

ومن هذا الغش الجبائي والتهرب تخسر الخزينة العمومية عشرات الملايير الدينارات، وهذا كان يمكن استغلاله في التنمية المحلية وتأمين الجماعات المحلية في العجز.[4]

---

[1]– ليلى لعجال، مرجع سابق، ص 126.

[2]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3]– عمران كربوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المرسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحولات، يومي 17/16 ديسمبر 2008، ص 19.

*الغش الجبائي: هو التحايل على إدارة الضرائب لدفع ضريبة قليلة وهذا بعدم التصريح برقم الأعمال .

* التهرب الضريبي: هو عدم دفع الضريبة أصلا.

[4]– وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 94.

د/– الاقتصاد الريعي والاقتصاد الموازي: إن الجزائر ضعيفة جدا في الاستثمارات خارج المحروقات حيث يمثل هذا النظام 97 بالمئة ليصنف أنه اقتصاد إختلالات وهذا حسب خبراء الاقتصاد.

والاقتصاد الموازي فالنشاطات غير الرسمية هي التي سيطرت على القطاع الخاص حيث وصلت إلى 30 من الناتج الخام. وتهرب جبائي قدر بحوالي 100 مليار دينار جزائري سنة 2004، وهذا ما أدى إلى انخفاض ماهية القطاع الخاص في الضمان الاجتماعي حيث قدرت ب 10 %.[1]

هـ/– تراكم الديون:

توضع الجماعات المحلية في وضعية المدين ما تلتزم بنفقة بدون تغطية مالية، وهي حالة سلبية تسجل في تسيير الجماعات المحلية حيث أن هناك بلديات وصلت مديونيتها إلى مبالغ جد ضخمة وغالبا ما تجرى هذه المديونية نتيجة للإعانات المالية المخصصة لتمويل المشاريع المختلفة التي تمنحها الدولة للجماعات المحلية.[2]

و/– سيادة الاستيراد والنمط الاحتكاري:

هناك بعض النشاطات الخاصة بالقطاع الخاص ذات طابع استيرادي غير إنتاجي كالجزائر مما وجدت سوق موازية مع غياب الرقابة على المنتجات المستوردة.

حيث حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مجموعة من القضايا التي تعيق تطور القطاع الخاص وهي:[3]

- الاحتكار الحكومي احتكار المؤسسات الحكومة لبعض المشاريع وتكون عاجزة في إنتاجها.
- البيروقراطية، وجود معيقات بيروقراطية كالتحكم بالأسعار والقوانين في اتخاذ القرارات.
- التمويل بضعف وعدم توفر التمويل الكافي وخاصة المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- السياسات العمالية لا تزود أصحاب العمل بالمرونة الكافية خاصة في قضية مناقشة الأجور للعاملين.

ز/– العجز الميزاني:

يعتبر مبدأ التوازن من المبادئ الأساسية للميزانية حيث يكون هنا مجموعة النفقات يساوي مجموع الإيرادات حيث نفقات قسم التسيير يساوي إيرادات قسم التسيير، ونفقات قسم التجهيز يساوي إيرادات

[1]– الأخضر عزي، وغانم جلطي، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلس الدراسات الإستراتيجية، عدد 21، مركز البصيرة، جانفي 2006.

[2]– المدرسة الوطنية للإدارة، "البلدية والتنمية المحلية"، مرجع سابق، ص ص 61-62.

[3]– ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، 1989-2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 40.

قسم التجهيز والإخلال بمبدأ التوازن يعتبر عجزا في ميزانية الجماعات المحلية وهذا يحدث عند زيادة في الطلبات.

فالعجز الميزاني هو عدم التوازن بين حجم الموارد المالية وحجم المهام المسطرة المتاحة للجماعات المحلية، وفي الجزائر تعاني عجزا في جميع ميزانياتها وذلك راجع إلى:[1]

- اختلال التوازن بين الموارد والنفقات، عدم كفاية الجماعات المحلية للموارد المالية، وعدم انسجامها مع النفقات التي هي متنوعة وكثيرة. فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية يثقل كاهلها بالنفقات.
- أسباب تتعلق بالتنظيم وذلك من أجل تقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال اللامركزية وتدعيم الاستثمار وفتح مناصب العمل الجديدة، وهنا نعني القدرات البشرية والمالية، والملاحظ في الجزائر أن العديد من الجماعات المحلية ليس لها قدرات مالية ولا بشرية تمكنها من الإسهام بفعالية في مجال التنمية المحلية.

ويمكن حصر هذه المعيقات لترشيد وإرساء الحوكمة المحلية في معيقات، وعوائق اقتصادية وسياسية وثقافية، واجتماعية وهي كالآتي:

1/– خصوصية الحكم: وهنا من الملاحظ أنه جميع حكام العرب لم يصلوا إلى الحكم بطريقة شرعية ونزيهة، دون اللجوء إلى المؤسسة العسكرية أو القبلية، وذلك عن طريق استعمال الترهيب من طرف المؤسسة العسكرية والأمنية، واستعمال الدعاية للترويج بالفكر السلطوي وأبعاد كل أفكار المعارضة وآرائهم عن ساحة العمل.

2/– ضعف وغياب مؤسسات الدولة: وهناك الكثير من الأنظمة ترفض التعددية الحزبية سواء كانت سياسية أو ثقافية أو إعلامية، ومن هنا غياب مؤسسات الدولة الكلية عن السياحة، ومن هنا تعتمد أنظمة الحكم العربية على انسداد الحكم وتحصين نفسها.[2]

3/– الرفض التام للديمقراطية والانفتاح السياسي: إن الديمقراطية تؤدي إلى الاختلاف في الآراء وبالتالي يتجزأ المجتمع ويتفكك، وهذا ما يسعون إليه الحكام العرب من أجل البقاء. مع استنادهم للدين الإسلامي بحيث أن الله عز وجل لا يريد بالأمن تتفرق ويتشتت شملها. فالاختلاف مشروع في الإسلام فهناك بعض الصحابة لم يكونوا راضين بحكم عمر بن الخطاب.

[1]– المدرسة الوطنية للإدارة، "البلدية والتنمية المحلية"، مرجع سابق، ص ص 57-58.

[2]– فريد ابرادشة، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 03، جوان 2014، ص81.

فعمر بن الخطاب كان يعاملهم بتقبل المعارضة وتعدد الآراء والاختلاف الذي كان مصلحة للعامة، فمحاولة ضرب الإسلام في جوهره وتغيير عقيدته لا يقبل عند عامة الناس.

فعمر بن الخطاب كان ينظر إليه بأنه مستبد ولكن كان من أجل دفاعه عن الأمة وعقيدتها ونشرها. فهو يرى بأن العبرة بالأفعال وليس بالأقوال.

4/- الاعتماد على العائد من أجل ضمان شرعية السلطة:

وذلك بحسن توزيع الريع للسلم الاجتماعي، فهنا يمكن الخطأ فهي مرحلية التي تكون عند استقرار سعر النفط.

فالدولة التي يكون اقتصادها مربوط بمادة واحدة فقط في السوق العالمية هو البترول ..، فالحكام هنا ليسوا بحاجة للشعب مادام الريع متدفقا.[1]

فعند النظر إلى الواقع الاقتصادي والسياسي في الدول الغربية نجد فرقا شائعا وواضحا. فالمواطن لديهم هو الذي يخلق الثروة بنفسه وليس الاعتماد على البترول ، فالشعوب لديهم تدفع الضرائب ومراقبة الأموال فيما صرفت.

وخوف الحكومة جعل من المجتمع يشترك في تسيير ومراقبة الضرائب، وهنا نجد التجسيد الحقيقي للمشاركة.

5/- غياب المعارضة الفعالة والقوية التي تهدف إلى المصلحة العامة:

فالمعارضة في الجزائر مشتتة ومناسباتية، فبرامج الأحزاب متشابهة مبنية على معارضة وانتقاد برامج الأحزاب العالمية.

وهنا عند العرب إقصاء كل فئات وفواعل المجتمع من الاستماع إلى أصواتهم. وهنا يكمن الفساد السياسي والاقتصادي وإهمال مصالح الأمة.[2]

6/- غياب ثقافة المشاركة والتشاركية لدى النخب: وهذا يكمن في إشراك المواطن في إدارة وتسيير الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المستوى المحلي. وهنا نكون أمام عدم تأهيل المواطن للانتخاب والاختبار الواعي للمسؤولين الذين سوف يحكمونه.

[1]- مصطفى مرضي، الحكم الراشد، متطلباته وعوائقه في ضوء التجربة الجزائرية، ملتقى الدولي حول : الحكم الراشد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء الثاني، جامعة سطيف، يومي 08 و09 2007، مطبعة اقرأ، قسنطينة، ص 233.

[2]- المرجع نفسه، ص 234.

فمثلا كيف نفضل في الجزائر من إنجاز ملاعب وقاعات للرياضة بملايير الدولارات ورأي قنوات الصرف الصحي المخربة والتالفة كليا، والملاحظ هنا هو انهماك الشعب كله في لقمة العيش وكيفية جلبها. لأن الشعب ليس منهمك من أجل الرياضة بل من أجل تحقيق لقمة العيش.

فالحكم الرشيد يريد مشاركة الشعب في جميع الأمور ووضعها في مكانها وليس النظر إلى المواطن إلا أثناء الحملات الانتخابية والإستفادات.

فالدولة الجزائرية لا بد من الذين يتخذون القرارات ويصنعون السياسات العامة يجب أن يضعوا الأمور في مكانها المناسب.[1]

7/– انتشار الجهل والأمية لدى الشعوب: وهنا المعنى بغياب الوعي السياسي والاقتصادي، فإن الشعب الجزائري يحتاج إلى نضج سياسي واقتصادي والاجتماعي لفهم مفهوم الحوكمة المحلية، فالدول النامية تسعى إلى تتبع الوصاية، وهذا ما يزيد من تدهور وفساد العلاقة بين السلطة والمواطنين فقنوات الانترنت والتلفزيون المستقلة فهي التي تقوم بصنع وعي اجتماعي لهذه الشعوب.[2]

8/– تدهور الإرادة الفعالية في معالجة المظاهر والتناقضات ومعالجة المشاكل المجتمعية: وهذا مما يجعل الصعوبة في تشكيل منظمات المجتمع المدني وإنشاء مجتمع مدني واعي يساهم في بناء وتطوير الدولة. فالدولة لا تكون ولا تقوم بدون مجتمع، ولا مجتمع ينهض ويزدهر بدون مساعدة من طرف الدول وذلك من طرف مؤسساتها وهيئاتها الرسمية.[3]

فهدف الدولة هنا هو تحقيق المصلحة العليا للبلاد وهدفها أيضا السعي إلى تحقيق الانسجام.

9/– النظام السياسي المغلق: فالدول هنا تستمد بقاءها من الموارد الداخلية، وهذا ما يبقي السيطرة من الأنظمة السياسية في دولة الجزائر ويكمن هذا في اعتماد الدولة على الريع، فبقاء الدولة مرهون ببقاء الريع. فالدول هنا بحاجة إلى هذا القطاع وتحترمه وتنسق معه فهنا يكون انتهاج السياسة النظام المفتوح المعتمد، وتفاعلها داخليا وخارجيا.[4]

---

[1]– فريد ابرادشة،مرجع سابق، ص 82.

[2]– المرجع نفسه، ص 83.

[3]– برهان عليون، "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، المستقبل العربي، عدد 158، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 1992، ص 121.

[4] – فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص 85.

10/– هيمنة العلاقات الاجتماعية والعشائرية والعائلية على مؤسسات الحكم:

وهنا يكمن في تقسيم المصالح والمنافع بين العائلات، وهنا تنتشر عدة ظواهر سلبية من رشوة ومحسوبية وتهميش الكفاءات والشهادات وتغيب هنا المساواة أمام القانون. حيث أن في النصوص القانونية تنص على المساواة بين الأفراد والمواطنين في الحقوق والواجبات.[1]

المطلب الثاني: معيقات وتحديات الديمقراطية التشاركية في الجزائر:

معوقات تطبيق الديمقراطية التشاركية تختلف باختلاف المجالات وتعددها حيث يمكن عرض هذه المعيقات على النحو التالي:

1/– المعيقات السياسية: وهي من أهم العوائق وهذا راجع لطبيعة العلاقة بين المجال السياسي الذي هو السلطة والمواطن وتتمثل هي العوائق السياسية في:[2]

– ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن: وهو عامل مهم في تأزم الوضع في البلاد. فضعف هذه العلاقة هو ما أدى إلى إعاقة التنمية المحلية وتطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية.

– ضعف مؤسسات المجتمع المدني: وهو أهم ركيزة للديمقراطية التشاركية. وهو لديه القدرة على تأطير المجتمع وتوعيته وتحقيق المشاركة الشعبية في ممارسة السلطات واتخاذ القرارات وتوفير الإمكانيات المساعدة على تفعيلها.

وما نلاحظ اليوم هو ميل المجتمع المدني باتجاه الجماعات المحلية وخدم الصالح الخاص على حساب الصالح العام الخاص بالشعب والتعبير عن آرائه.

– ضعف الأطر والوسائل: سيطرة مختلف المؤسسات الرسمية المحلية على الوسائل المادية التي تمكن المواطنين من المشاركين في اتخاذ القرارات وفي العملية السياسية، وحجة الجماعات المحلية في التهرب من هذه الآليات هو افتقار المواطنين للخبرة والكفاءة.

– ضعف المشاركين السياسيين، وتكمن في نقص الخبرة السياسية للمواطنين يفتقرون إلى الوعي السياسي بأهم المواضيع، بما في ذلك تسيير المرافق العامة والخيارات المحلية على حساب الخيارات الوطنية.

[1]– مصطفى مرضي، مرجع سابق، ص 234-235.

[2]–بن سعيد كريمي، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن باديس، مستغانم، 2014-2015، ص 37.

– عدم تقبل الديمقراطية التشاركية من طرف النواب البرلمانيين وحتى المنتخبين المحليين إذ يرون فيها تقليل من شانهم وأهميتهم، فهي تنافسهم وتعرقل نشاطهم.

2/– المعيقات الاجتماعية والاقتصادية: للتطرق لهذه المعيقات يجب مراعاة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يملكون بين دور فعال في بعث الديمقراطية التشاركية ودعم جهودها والرفع من مستوى التنمية ومن هذه المعيقات نذكر:[1]

– الاختلالات الداخلية والهيكلية للسلوك ووجود حالات فساد تمس مؤشرات شرعية الدولة في عملية تحقيق التنمية.

– تفشي ظاهرة القبلية والثقافة الجهوية والعصبية في عملية تحقيق التنمية، ولتفادي ذلك يجب توفير الجانب المادي، إضافة إلى دور المواطن الفعال المتحلي بقيم إيديولوجية واعية. وفي هذا الشأن يقول "بوكنان أليس"، في كتابة وسائل التنمية الاقتصادية "**إن ما يتم من أعمال في أي مجتمع إنما يتم على أيدي أولئكم الناس الذين يكونون هذا المجتمع وبالتالي فإنما سينجزون من أفعال يتوقف على الدوافع والحوافز الملزمة كما يتوقف على الموارد الاقتصادية التي تبين أيديهم**".[2]

وحيث أن الديمقراطية التشاركية رغم احتوائها على مجموعة من القواعد القانونية المؤسسة لها إلا أنها تكتسي بمجموعة من المعيقات والتحديات ويمكن إجمالها فيما يلي:[3]

– غياب الإرادة السياسية الحقيقية.

– هيمنة الصعوبة واستبعاد الفئات المهمشة نتيجة لسيطرة النخب السياسية أو مجموعة عسكرية لتقليص فرصة التعددية وقوة المؤسسات العسكرية.

– ظهور توترات قبل الاحتجاجات والإضرابات العشوائية من المواطنين احتجاجا ضد المجالس المنتخبة وهنا غياب السلام والاستقرار.

– صنع توجهات سلبية على أساس أن المشاركة مضيعة ومهدرة للوقت ووضع حواجز وتباعد بين الحكام والمحكومين.

– نظرة المواطنين للمرأة.

---

[1]– بن سعيد كريمي، مرجع سابق، ص 38.

[2] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] – وديع بن عيسى، "معوقات الديمقراطية في تونس"، متحصل عليه من الموقع: www.arabsfordemocracy.org/democracy تاريخ التصفح 2018/03/22 على الساعة 20:20ت.

– وجود قيود قانونية وسياسية في بعض الأحيان نتيجة لضعف البنية السياسية للدولة النامية ضعف وهشاشة الدولة و الديمقراطية ، وهذا نتيجة للاستبداد وغياب الشفافية وتفشي الفساد.

– ضعف قدرات الفاعلين المحليين: المجالس المنتخبة البلدية والولائية والوطنية والجمعيات في مجال المقاربات التنموية.

– سيطرة التخوف بين شركاء التنمية على المستوى المحلي.

– ضعف التواصل بين الفاعلين في التنمية: جمعيات، مجالس منتخبة.

– خلق الديمقراطية التشاركية ما لأنها . من الأقطاب مما يحولها أحيانا إلى صيغة تنتج عدم القدرة على اتخاذ القرار.

– تعدد الأقطاب قد ينتج عنه صراع متواصل حول السلطة، والذي قد يكتسي صبغة مصالح شخصية أو فئوية.

–التعامل المناسباتي في إشراك الجمعيات في الشأن المحلي سواء على مستوى خطابات الدولة عامة أو خطابات رؤساء الجماعات المحلية خاصة.

– شح الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية وتطلعات المواطنين وإمكانيات مشاركتهم في تدبير الشأن المحلي سواء لدى الجمعيات أو الجمعيات أو الجماعات المحلية عامة.

وبعد اطلاعنا على واقع كل من الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر، لوحظ أن التشريع الجزائري والخطاب الرسمي لا يخلوان من بعض مفاهيم الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية، كالمشاركة والشفافية والمراقبة، لكن على مستوى التجسيد تبقى هذه المفاهيم تواجه صعوبات وتحديات تحقيق الأهداف التي شرعت لأجلها.

فالحوكمة المحلية والتي أساسها انخراط المواطن في تسيير شؤونه المحلية، إضافة إلى وجود مجتمع مدني حقيقي وقطاع خاص فعال وقوي خلاق للثروة وتفاعل هذه الأطراف مع الأطراف الرسمية الأخرى (الحكومة والسلطات المحلية) في إطار مقاربة تشاركية، مازالت بعيدة المنال في الجزائر.

الخاتمة

يمكن القول من خلال هده الدراسة التي جاءت في سياق تحليل موضوع الديمقراطية التشاركية ودورها في تجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر، بأن الجزائر حاولت وضع الأطر والركائز القانونية والمؤسساتية لكل من الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية باعتبارها مفهومين متكاملين مترابطين يجسد ويعزز بعضهما الآخر،فالديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية هي نتيجة التفاعل بين عدة مؤسسات من بينها الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأيضا بين المؤسسات السياسية والإدارية على مستوى الجماعات المحلية،وهي عبارة عن مقاربة ذات بعد شبكي ترابطي تلاحمي.

بيد أنه، يجب الإشارة الى أن تفعيل دور فعال وميداني حقيقي لمفهوم الديمقراطية التشاركية يوجب مراعاة جميع الاستراتيجيات التي تهتم بالجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والبيئية في آن واحد . وذلك من خلال المشاركة الفعالة للأفراد داخل المجتمع.

لقد مرت الجزائر كغيرها من الدول بمحاولات كثيرة لتفعيل الديمقراطية التشاركية من أجل تحقيق الحكمانية، لكنها لم تستطع تحقيق ذلك بدرجة كبيرة ومحترمة ، وذلك لضعف تنفيذ السياسات في هذا المجال. غير أنه في الآونة الأخيرة شهدت منظمات المجتمع المدني تطورا كبيرا في أفكارها وتنظيماتها، لأنها تتماشى و توجهات والرغبات الحقيقية لأفراد المجتمع المحلي، فقد ساهمت في التسيير المحلي والقضايا البيئية، و في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة ، والمشاركة الفعالة من طرف المواطن المحلي في المجالس المحلية من خلال المراقبة، والمساءلة، والمحاسبة.....

كما طرح أيضا في الآونة الأخيرة مفهوم جديد هو الحكمانية، حيت سعت البلدان النامية إلى تبني هدا المفهوم من خلال الاعتماد على السلطات والعمل الجماعي والعمومي. وهدا ما يؤدي إلى التعاون بين المؤسسات العمومية والأفراد مهما كانت طبيعتهم، وتقسيم المصالح والأعباء والمسؤوليات فيما بينهم.فالحكم الراشد إذا، مبني على المشاركة، والشفافية، والمساواة، والمحاسبة.... فهو يفرض مبادئ وإجراءات جديدة من أجل التنظيم الجيد داخل المؤسسات والأفراد. وهده الإجراءات والمبادئ تشرك الفاعلين من خلال المشاركة الفعالة للمواطن.

إلا أن الإشكالية في الجزائر تكمن في عدم جدوى الممارسات الواقعية على مستوى الجماعات بحيث نسجل وحدات محلية هشة وضعيفة، لم ترق بعد إلى مستوى الديمقراطية التشاركية، ولا تعمل على تحقيق التشارك بين فواعل المجتمع المحلي الذي يؤدي إلى تجسيد الحوكمة المحلية وتحقيق التنمية على هدا المستوى.

والحل للخروج من هدا الوضع يتمثل في القيام بعدة إصلاحات معمقة حيت تشمل ما يلي:

– قيام السلطة المركزية بتوفير المناخ الملائم والمناسب لخلق وحدات محلية قوية وفعالة واعتبارها الشريك الأساسي لتجسيد الحوكمة المحلية والتنمية المحلية على المستوى الوطني.

– تطبيق نظام انتخابي فعال بالشكل الذي ينتج مؤسسات محلية أكثر شرعية، وأكثر عقلانية مع قطع الطريق أمام السياسيين الفاسدين أصحاب المصالح ، في الوصول إلى المجالس المحلية.

– توسيع نسبة الاستقلالية للجماعات المحلية بما يسمح لها العمل في إطار من الديمقراطية التشاركية مع الفواعل المحلية الأخرى لخلق الثروة محليا.

– نشر وعي المواطنة لدى الأفراد والمجتمعات المحلية، وتوسيع الاهتمام بالشؤون المحلية في إطار من الحقوق والواجبات، وهنا يكون دور وسائل الإعلام الجوارية حاسما وفاصلا.

– خلق شراكة محلية نوعية مع المجتمع المدني المحلي كون هدا الأخير له القدرة على نشر قيم الشفافية والمحاسبة، والتأتير في السياسات المحلية.

– دمج القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي لما يملكه هذا القطاع من إمكانيات وطاقات إنتاجية.

– بناء قدرات الجماعات المحلية فيما يخص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعمل على تجسيد الديمقراطية الرقمية باعتبارها آلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية.

– توعية المواطن على مشاركته في اتخاذ القرارات المحلية، وجعله كمراقب للجماعات المحلية.

ومن هنا يمكن القول بأن مهمة تجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر مرهون بمدى تفعيل آليات وقيم الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي عبر منظومة متكاملة من الفواعل والارتباطات والعلاقات والأدوار.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

أ – باللغة العربية:

1 –ألموند جابريال، بنجار باول، مندت روبرت، السياسة المقارنة إطار نظري (تر: المغربي محمد زاهي)، (د.ب.ن–د.د.ن).

2 –براهيمي عبد الحميد ، في أصل الأزمة، 1980–1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

3 –بوضياف عمار، "شرح قانون الولاية"، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

4 –(ـــــ، ـــــ)، "شرح قانون البلدية"، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

5 –التكلاوي أحمد ، "أساليب حماية البيئة العربية من التلوث "، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

6 –تورين ألان، "ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية "، (تر: حسين قبيسي)، ط 2، دار الساقي، بيروت، 2001.

7 –حسين أحمد، "الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني: دراسة في إستراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري"، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000.

8 –الزبيري لطيف كاظم، ومازن عيسى الشيخ راضي، " العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث"، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

9 –الزعبي خالد سمارة ، " تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية "، ط3، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

10 زياني صالح، ومراد بن سعيد، " الحوكمة البيئية العالمية قضايا وتطبيقات وإشكالات "، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، الجزائر، 2009.

11 طارق محمد عبد الوهاب، "سيكولوجية المشاركة السياسية "، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999.

12 الطبيب مولود زايد، "التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع "، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، ط1، 2001.

13 عبد الصادق علي، "مفهوم المجتمع المدني "قراءة أولية" الهيئة المصرية العامة للكتاب"، القاهرة، 2007.

14 العلواني حسين، " اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد في الحكم الرشيد والتنمية في مصر"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.

15 علي خليفة الكواري، وآخرون، "المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية "، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

16 غرين أوين، "قضايا البيئة في عولمة السياسة العالمية "، المحرر: بيليس جون وسميث ستيف، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

17 -غيث محمد عاطف، "مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية "، دار النشر للمعرفة الحديثة، الإسكندرية، 1982.

18 القصبي عبد الغفار رشاد، " الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات "، مكتبة الآداب، مصر، 2004.

19 بوحنية قوي، "الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية "، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

20 قيرة إسماعيل وآخرون، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

21 -الكايد زهير عبد الكريم، "الحكمانية Governance- قضايا وتطبيقات -"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

22 محمد أحمد إسماعيل، "الديمقراطية دور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة "، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2010.

23 محمود صلاح الدين فهمي، "دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية"، قسم الاقتصاد، القاهرة، د.س.ن.

24 المغربي محمد زاهي بشير، "قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية "، ط1، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1994.

25 ممدوح سالم، "المجتمع المدني ودوره في الإصلاح"، ط1، الإسكندرية، 2004.

26 هاشم حمدي رضا، "الإصلاح الإداري"، دراسة الراية للنشر، الأردن، 2010.

27 هيكلو هيو وآخرون، "السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوربا واليابان "، (تر: أمل الزهي)، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

28 يانكلوفيتش دانيال، "الديمقراطية وقراء الجماهير: كيف تنجح الديمقراطية في عالم أكثر تعقيدا ". (تر: كمال عبد الرؤوف)، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1993.

ب -باللغة الفرنسية والإنجليزية:

1- lakehal Mokhtar , le dictionnaire de science politique, 4eme edition, l'hrmattan, France, october 2009.
2- Miller & Other, models of local governance, hampshit, palgravemacmillan, 2000.
3- O'donnell Guillermo, "repenser le théorie Démocratique, perspectives latino-Américaines", revue international de politique comparée, vol 8, N° 02, 2001.
4- Rolf Alter, Public Governance for investment public Governance and territorial Developement, OECD Press, Paris, (2004).
5- United national Developement programme (UNDP), governance for sustainable human Developement. UNDP Policy document, new York, 1991.
6- Waline, droit administratif, paris 1958.
7- Webster's Merriam, local goverment, collegiate dictionary, tenth edition (U S A) incorporated, 1994.

ثالثا: المعاجم:

1 -بدوي احمد زكي ، "معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية "، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1987.

2 -الشوبكي سمير، "المعجم الإداري"، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن، 2010.

3 -هرميه غنى، وآخرون ، "معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية ". (تر: هيثم اللمع)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2005.

4 -مذكور إبراهيم وآخرون، "معجم العلوم الاجتماعية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1975.

رابعا: الموسوعات:

1 -الاشهب يونس الساسي، "تدبير الاصلاح الدستوري لصور ممارسة الديمقراطية، التكيف القانوني الفقهي للديمقراطية التشاركية"، مجلة أنفاس حقوقية، امستين للطباعة، العدد 04، الرباط، المغرب، 2012.

2 -أوراري محمد، ولد خليفة محمد العربي، "الديمقراطية التشاركية تتطلب انخراط كل فئات المجتمع بما فيه الشباب في الحوار"، يومية المسار العربي، عدد 30، جانفي 2013.

3 -باتول سعيد، " نحو مراجعة قانون البلديات لترسيخ الديمقراطية التشاركية "، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، عدد يوم 18 نوفمبر 2014.

4 - بوسنة محمود، " الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 17، جوان 2002.

5 - جابي عبد الناصر، " العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق "، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، عدد 15، فيفري 2007.

6 - جابي عبد الناصر، "الجزائر: الدولة والنخب"، منشورات الشهاب، الجزائر، 2008.

7 -الجمعي نوي ، " الديمقراطية التشاركية: الآلية المثلى لمحاربة الفساد في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، العدد 21، مارس 2011.

8 -حسون علي، ودهام محمد علاء ، " أبعاد الحاكمية المحلية في العراق "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والعشرون، 2010.

9 - حسين توفيق إبراهيم ، " التطور الديمقراطي في الوطن العربي-قضايا وإشكاليات "، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

خامسا: المقالات والمجلات والجرائد:

10 -خميس خليل، " مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر "، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

11 -دليو فضيل، "الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية "، "المجلة العربية للعلوم السياسية" عدد 17، 2008.

12 -راض محمد فخري، "الديمقراطية مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات "، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

13 رمضان عبد المجيد، " الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر) "، مجلة دخائر السياسة والقانون، العدد 16 جانفي 2017.

14 زياني صالح، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 08، 2004.

15 -(ـــ، ـــ) ، " موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 16، 2007.

16 -شريط محمد ، " الديمقراطية التشاركية الأسس والأفاق "، العدد 11، السداسي الثاني، مجلة الوسيط، 2015.

17 -عبد النور ناجي، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر-دراسة حالة الأحزاب السياسية-"، مجلة الفكر، عدد3، 2002.

18 عبد الوهاب سمير، "الإدارة المحلية والبلديات العربية"، أعمال مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2007.

19 -عزي الأخضر وجلطي غانم، " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد "، مجلس الدراسات الإستراتيجية، عدد 21، مركز البصيرة، جانفي 2006.

20 -عليوات برهان، "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، المستقبل العربي، عدد 158، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 1992.

21 عمار عباس، "الديمقراطية التشاركية آلية للحفاظ على البيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول "تأثير نظام الرخص العمرانية على البيئة"، مخبر القانون العقاري والبيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم يومي 15 و16 ماي 2013.

22 -قاضي خير الدين، " الديمقراطية التشاركية برايم جديد لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر " مجلة أكاديمية، العدد الثاني، 2012.

1 -قنديل أماني، "الموسوعة العربية في علم الاجتماع المدني"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

2 -(ـــــ، ـــــ)، "الموسوعة العربية للمجتمع المدني"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

23 قياتي عاشور، " دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية "،مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11.

24 مالكي محمد، " العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة "، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 13، 2007.

25 مقدم سعيد، "المجتمع المدني والديمقراطية-الندوة الدولية حول البرلمان "، مجلة الوسيط، العدد 15، السداسي الثاني.

26 ملاوي أحمد إبراهيم، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد24، العدد الثاني، 2008.

27 -مولاي لخضر، شعيب بونوة، " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-"، مجلة الباحث: العدد 07، 2010.

28 النجار باقر، "المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد338، 2007.

29 -اليعقوبي عبد الغني ، "البطالة في المغرب"، مجلة الحوار المتمدن، عدد 139، 2005.

سادسا: الوثائق الحكومية:

1 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، المادة 15 من القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، تتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 14، مؤرخة في 07 مارس 2016.

2 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية (ج ج د ش)، عدد 12 ، التاريخ: 29 فبراير2012.

3 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتضمن قانون البلدية، (الجريدة الرسمية ج ج د ش) عدد 77، سنة 2011، التاريخ: 03 يونيو2011.

4 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مؤرخ في 19 جويلية 2003 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(، العدد 43، مؤرخة في 20 جويلية 2003.

سابعا: الدراسات والمواد غير منشورة:

1 -ابرادشة فريد، "الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية "، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 03، جوان 2014.

2 -ازروال يوسف، "الحكم الراشد بين الأمر النظري وآليات التطبيق –دراسة في واقع التجربة الجزائرية -" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

3 -باري عبد اللطيف، "المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

4 -بلقرع خيرة، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، جامعة سعيدة، 2011-2012.

5 -بن سعيد كريمي، "الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر"، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن باديس، مستغانم، 2014-2015.

6 -بوجلال عمر، " الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع والآليات"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، الجزائر ، 2014-2015.

7 -بوجيت مليكة، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر- دراسة الخلفيات والتفاعلات والأبعاد ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997.

8 -بومزبر حليمة، "الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية) "، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية فرع: الرشادة والديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

9 -جربال كهينة، " التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة: الجزائر-تونس والمغرب "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع سياسات عامة، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014-2015.

10 حمدي مريم، "دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري "، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014-2015.

11 خروفي بلال، "الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

12 خلفة نادية، "مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية: دراسة تحليلية قانونية "، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2002-2003.

13 خودير نصيرة، خلوفي أحلام، " الحوكمة المحلية (أسس ومقومات) "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013/2012.

14 خلاف وليد، " دور الؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة: فرع رشادة وديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2010/2009.

15 خيرة عبد العزيز، "الحكم الراشد بين المفهوم الغربي والإسلامي (دراسة مقارنة)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.

16 رمضان عبد المجيد، " دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة: دراسة حالة لبلديات سهيل وادي مزاب بغرداية"، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، ، 2011-2012.

17 سعدي محمد، " متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وحكامة محلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.

18 سعدي محمد، " متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

19 ضمبري عزيزة، " الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009-2010.

20 عبد القادر حسين، " الحكم الراشد في الجزائر إشكالية التنمية المحلية "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

21 فرج شعبان، " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر(دراسة حالة الجزائر(2000-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

22 قرقاح ابتسام، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، 1989-2009"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

23 قصراوي أمينة، " إدارة المناطق العربية الفلسطينية في إسرائيل "، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

24 كحال سعيدة، "الديمقراطية التشاركية والتنمية الإنسانية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الرشادة والديمقراطية، كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة3، الجزائر،2016-2017.

25 لصفر رشيد، "التدبير التشاركي للشأن العام المحلي-الجماعات الحضرية والقروية نموذجا -"، شهادة ماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وحدة التكوين والبحث: "تدبير الإدارة المحلية"، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2009-2010.

26 لعباوي صبرينة، "تسيير وإدارة الجماعات المحلية في إطار الحكم الراشد "، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم.

27 لعجال ليلة، " دوافع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي "، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010/2009.

28 لمزاود صباح، "دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة: دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي "، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

29 معاوي وفاء، "الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010/2009.

30 نمر آمال، " حوكمة الإدارة المحلية دراسة حالة ولايو ورقلة "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

ثامنا: الندوات والملتقيات العلمية.....:

1 -بولصيف الطيب، "الحكم الراشد: المفهوم والمكونات: مفهوم ومكونات الحكم الراشد "، ملتقى الديمقراطية الصاعدة المنعقد بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ماي 2005.

2 -بومصباح صافية ، وتناح رانية، "جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية –دراسة ميدانية في مقر برج بوعريريج-"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية LERDR جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج الموسوم بعنوان: "الحوكمة والتنمية المحلية" يومي: 08/07 ديسمبر 2015.

3 -الحص سليم، وآخرون، "المشاريع الدولية لمكافحة الفساد: دعوة الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية"، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2011.

4 -خروفي بلال، "أنظمة الحكم المحلي في العالم "، مداخلة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 06 ماي 2013.

5 -ديهوم علي محمد ، أبو رزيزة فتحي بلعيد ، " المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية "، بحث مقدم في اطار المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس"، الجامعة الأسمرية، ليبيا، يومي 25-2017/12/27.

6 -الطعامنة محمد محمود، " نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)"، الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعدالة، سلطنة عمان، 18-20 أغسطس 2003.

7 -عاشور أحمد وآخرون، " المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، 2006.

8 -عبد القادر عبد العالي، " الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي تضمنته كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المرسوم بعنوان: التحولات وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات يومي 16 و 17 ديسمبر 2008.

9 -العجلوني محمد محمود، " أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية "، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF)، حول: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، والمنعقد في إسطنبول بتركيا خلال الفترة 09-2013/9/11.

10 فوكة سفيان، "الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي: 12 و13 ديسمبر.

11 قوي بوحنية ، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: الواقع والتحديات، الشلف، يومي 16-2008/12/17.

12 كربوسة عمراني، " الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر 2008.

13 كربوش عمران، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المرسوم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحولات، يومي 17/16 ديسمبر 2008.

14 المدرسة الوطنية للإدارة، "البلدية والتنمية المحلية"، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2000-2001، ص 49.

15 المدرسة الوطنية للإدارة، " النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة "، دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري"، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2006-2007، ص 124.

16 مرضي مصطفى، " الحكم الراشد ومتطلباته وعوائقه في ضوء التجربة الجزائرية "، ملتقى دولي حول الحكم الراشد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، ج2، كلية العلوم الاجتماعية، سطيف، أفريل 2007.

17 مرضي مصطفى، "الحكم الراشد، متطلباته وعوائقه في ضوء التجربة الجزائرية "، الملتقى الدولي حول : الحكم الراشد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء الثاني، جامعة سطيف، يومي 08 و09 2007، مطبعة إقرأ بقسنطينة.

تاسعا: المواقع الالكترونية:

1 -آيت خرواش مصطفى، "أدوار المجتمع المدني في البناء الديمقراطي : المغرب نموذجا "، الموقع: http://www.mominoum.com/articles/ تم التصفح يوم 2018/04/16.

2 -برقوق محند، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد "، تم التصفح يوم: 2018/04/06، على الموقع: www.politics-at.com.

3 -برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، " علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية "، http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=497173. تم التصفح يوم 2018/05/07.

4 -بن عيسى وديع، "معوقات الديمقراطية في تونس"، متحصل عليه من الموقع: www.arabsfordemocracy.org/democracy تم التصفح يوم 2018/03/22.

5 -تعالي المختار، "الديمقراطية التشاركية آلية لتوسيع المشاركة السياسية "، تم التصفح في: 17 مارس 2018. على الموقع: http://www.hespress.com/writess/245404.html

6 -تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002، المتوفر على الرابط التالي: www.un.org تم التصفح بتاريخ: 2018/03/21.

7 -خليل صبري محمد، "الحكم المحلي: فلسفته، معوقاته وآليات تطويره "، تاريخ التصفح 2018/04/14، على الموقع: http://www.google.dz/amp/s/drsabrikhalil.wordpress.com

8 -دمق حاتم ، "السلطة المحلية بين الواقع والآفاق الحوكمة التشاركية ضمن إطار الانتقال الديمقراطي في تونس دورها وسبل تفعيلها" تم التصفح يوم: 2018/02/22 عل الموقع: http://www.Jasmine.Fondation.org/ar/?p=1474

9 -عبد اللطيف عادل، "الحكم الراشد: المضمون والتطبيق"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير 2013، تم التصفح بتاريخ: 2018/04/12. على الموقع: .www.espymen.org/upfiles/csf-p7630.pdf

10 علاونة كمال إبراهيم، "مفهوم ونشأة الحكم المحلي "، تم التصفح يوم: 2018/04/14، على الموقع: http://www.istaj.net/nb/showthread.php?p=5095.

11 حمار يونسي، "استقرار المجالس المنتخبة وحماية مصالح الوطن "، انظر الموقع الالكتروني: http://www.djazairer.com/elmassa/25950 تم التصفح يوم: 2018/04/03.

12 الغازي ناجي، "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية"، http://www.najialghezi.com/index.php. تم التصفح يوم 2018/02/13 .

13 مار عباس، "الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر"، مقال منشور بمجلة فجر القانون العقاري والبيئي كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، http://ammarabbes.com/2015/05/blog-post20.html تم التصفح يوم 2018/03/12.

14 وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "ترقية المقاربة التشاركية "، تم التصفح يوم : 2018/05/10 http://www.interrieur.gov.dz/index.php/ar/

15 - Délégation Européenne en Algérie, Signature conjointe d'une convention de financement d'un programme de développement local, 24/11/2016 consulté le 10/05/2018, http://www.vas.europa.eu/delegations/algeria/15743/signature-conjointe-dune-convention-de-financement-d'unprogramme-de-developpement-local-dun-montant-de-8-millions-deuros-de-la-part-de-lunion-europeenne-et-le-programme-des-nations-unies-pour-le-developpement

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطورات السياسية لمفهوم الحوكمة	24
02	معايير التمييز بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي	33

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأطراف الفاعلة في الحوكمة المحلية.	41
02	خصائص الحوكمة المحلية.	47

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.	الصفحة
بسملة	
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية دراسة في مفهوم	
المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية	07
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية	07
المطلب الثاني: ظهور ونشأة أو مبررات الديمقراطية التشاركية	11
المطلب الثالث: خصائص ومبادئ الديمقراطية التشاركية	15
المطلب الرابع: مرتكزات الديمقراطية التشاركية	18
المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة المحلية	20
المطلب الأول: الإشكالات الابستمولوجية المتعلقة بمفهوم الحوكمة	20
المطلب الثاني: تعريف ونشأة الحوكمة المحلية	25
المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة الحوكمة المحلية	28
المطلب الرابع: خصائص الحوكمة المحلية	41
الفصل الثاني: آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية	
المبحث الأول: آليات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية	49
المطلب الأول: آليات الديمقراطية التشاركية.	49
المطلب الثاني: آليات الحوكمة المحلية	51
المبحث الثاني: مجالات ومحددات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية	57
المطلب الأول: المجال السياسي والإداري	57
المطلب الثاني: المجالات الاقتصادي والاجتماعي	60
المطلب الثالث: المجال البيئي.	61
الفصل الثالث: واقع الديمقراطية والحوكمة المحلية والجزائر الفرق بين ما هو نظري وتطبيقي	
المبحث الأول: واقع الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر	67
المطلب الأول: واقع الديمقراطية المحلية في الجزائر	67

المطلب الثاني: واقع الحوكمة المحلية في الجزائر	67
المبحث الثاني: معيقات وتحديات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر	72
المطلب الأول: تحديات ومعيقات الديمقراطية التشاركية في الجزائر	83
المطلب الثاني: تحديات ومعيقات الحوكمة المحلية في الجزائر	94
الخاتمة	97
قائمة المراجع	100
قائمة الجداول والأشكال	115
فهرس المحتويات	116